الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

دور مكاتب العبور في تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر

– دراسة حالة مكتب عبور شركة تريمكس–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
العلوم التجارية–تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطلبة:
- ✓ هزله حمزة
- ✓ مصباحي البشير
- ✓ ركابي حسام

إشراف الأستاذ :
مصطفى عوادي

✓ أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	جامعة الانتساب	الصفة
د.عقبة خضير	جامعة الوادي	رئيس اللجنة
د.مصطفى عوادي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د.عطاالله عمر	جامعة الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

" ... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "سورة النمل الآية 19

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور **عوادي مصطفى** المشرف على هذه الأطروحة، الذي منحني التوجيه والإرشاد والتشجيع بإخلاصه لي في النصيحة والرأي السديد.

الشكر موصول إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتفضلهم بالمشاركة في مناقشة هذا العمل والذي لا يكتمل إلا بملاحظاتهم وأراءهم.

والله ولي التوفيق

نهدي ثمرة هذا العمل:

إلى: القائل فيهما المولى عز وجل " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " الآية 64 الإسراء

والدينا اللذين ضحيا الكثير من أجل حسن تربيتنا وتعليمنا

إلى بلسم روحنا وحياتنا إلى من هم أنس عمرنا ومحزن ذكرياتنا ومصدر سعادتنا إخوتنا كل واحد

باسمه الذين كانوا نعم السند والقوة بعد الله مع تمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح في حياتهم،

إلى: كل أساتذتنا وجميع طلبة كلية التجارة وعلوم التسيير وخاصة طلبة مالية تجارة دولية

إلى: كل الأصدقاء والأحباب

إلى: كل من ساهم في إثراء هذه المذكرة من قريب أو بعيد

الى: من وسعهم قلبنا ولم يذكرهم لساننا . . . . . .

الطلبة: هزله حمزة – مصباحي البشير – ركابي حسام

الملخص:

ان تطور الحاصل في التجارة الخارجية وزيادة حجم المبادلات التجارية جعلت المتعاملون الاقتصاديون يعتمدون في اغلب الأحيان على وسيط يسمى وكيل العبور، والذي يقوم بتنفيذ إجراءات الإدارية وتنظيمية.

يعمل وكيل العبور تحت حساب موكله على إعادة البضاعة بعد استلامها، اما في الجزائر فينحصر عمله على القيام بالإجراءات الجمركية فقط، وذلك لعدم وجود قانون خاص به، غير انه يجود هيئات دولية وأخرى داخلية تكفلت بمهمة تنظيم وتطوير نشاطها ودورة في تسهيل التجارة الخارجية.

ويهدف هذا البحث لمحاولة فهم مكانة ودور وكيل العبور، في تسيير التجارة الخارجية ومعرفة العملية تخليص البضاعة (داخل وكالة العبور)، ولذلك لأجراء دراسات منهجية وثائقية، حيث سيتم اتخاذ شركة تريمكس (TRIMAX) كمرجع تطبيقي للدراسة.

الكلمات المفتاحية:

تسهيل التجارة الخارجية، وكيل العبور، الإجراءات الجمركية، البضائع.

Abstract:

The foreign trade's development and the increase in the volume of commercial exchanges Made economic operators depend in most cases on a mediator called the transit agent, who Carries out administrative and regulatory procedures.

In general, the transit agent works for his client to return the goods after receiving them, While in Algeria, his work is limited to carrying out customs procedures only because there is No special law for him, but there are international unites and internal bodies that have the Task of organizing and developing his activity and his role in facilitating foreign trade.

This research aims to try to understand the status and role of the transit agent in the Conduct of foreign trade and know what the process of clearing the goods in order is To conduct systematic and documentary studies and take the TRIMAX Company as an applied Reference for the study.

Key words:

Transit agent, customs procedures, and goods.

قائمة المحتويات

شكر وعرفان II

الملخص: I

قائمة المحتويات II

قائمة الجـــــــــــداول V

قائمـــــــــة الأشكال VI

ملحق جدول الرموز VII

قائمـــــــــة الملاحق VIII

المقدمة العامة ..... أ

الفصـــــل الأول: التأصيل النظري لنشاط مكاتب العبور

تمهيد: 1

المبحث الأول: ماهية وكيل العبور 2

المطلب الأول: مفهوم وكيل العبور وتنظيمه القانوني 2

الفرع الأول: التعاريف المختلفة لوكيل العبور 2

الفرع الثاني: الطبيعة القانون لوكيل العبور: 3

المطلب الثاني: تمييز الوكيل العبور عن باقي المتدخلين في عملية النقل الدولي 5

المطلب الثالث: الهيئات المخصصة لوكيل العبور: 10

المبحث الثاني: عقد وكالة العبور والعبور الجمركي 14

المطلب الاول: الالتزامات الموكلة لوكيل العبور ومسؤولياته: 14

الفرع الاول: الالتزامات الموكلة لوكيل العبور: 14

الفرع الثاني: المسؤولية الناشئة عن عقد وكالة العبور 17
المطلب الثاني: طرق دفع مسؤولية وكيل العبور 20
المطلب الثالث: العبور الجمركي 23
المبحث الثالث: تسهيلات التجارة الخارجية 27
المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية 27
الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية واهميتها 27
الفرع الثاني: اسباب قيام التجارة الخارجية..... 29
الفرع الثالث: المبادئ الاساسية للتجارة الخارجية 30
الفرع الرابع: مكونات التجارة الخارجية 31
المطلب الثاني: أهمية التسهيلات التجارة الخارجية..... 32
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية لتسهيل التجارة الخارجية للجزائر 35
المطلب الرابع: أهمية وكيل العبور في تسهيل التجارة الخارجية بالجزائر..... 38
المبحث الرابع: الدارسات السابقة..... 45
المطلب الأول: لمحة عامة عن بعض الدارسات السابقة..... 45
المطلب الثاني: اوجهه التشابه واختلاف بين الدارسات السابقة 51
المطلب الثالث: الفرق بين الدارسات السابقة ودراستنا 52
خلاصة الفصل الأول:..... 53

الفصل الثاني دراسة حالة شركة تريمكسTRIMEX

تمهيد:..... 55
المبحث الأول: حجم المبادلات التجارة الخارجية في الجزائر 56
المطلب الأول: تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال فترة 2020 -2021..... 56
المطلب الثاني: تطور حجم الواردات في الجزائر 2020-2021..... 58

المطلب الثالث: تطور الصادرات والواردات من 2017 سنة الى 2021. 61
المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب عبور لشركة تريمكس (SARL TRIMEX) 64
المطلب الأول: نبذه عن شركة تريمكس 64
المطلب الثاني: طريقة عمل شركة تريمكس..... 66
خلاصة:..... 73
الخاتمة العامة: 92
قائمة المصادر والمراجع:..... 72
المـــلاحق 73

قائمة الجـــــداول

الجدول رقم (01): تركيبة الصادرات حسب الفوج والمنتوجات 2020-2021(بملايين الدولارات) .. 56

الجدول رقم(02): تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات) 58

الجدول (03): تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات في فترة 2017-2021..... 61

الجدول (04): جدول يوضح عدد العمال الشركة في فروعها لبعض ولايات الجزائر..... 65

الجدول(05): يوضح تسوية عدد من ملفات الشركات التي قامت بها شركة تريمكس من تصدير واستيراد 70

قائمـــة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	مخطط عبور وطني في حالة استيراد	24
الشكل رقم (02)	مخطط تنظيم عبور وطني (حالة تصدير)	25
الشكل رقم (03)	المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة	31
الشكل رقم (04)	الرسم البياني تطور الصادرات من السلع حسب فوج المنتجات2021 – 2022	57
الشكل رقم (05)	الرسم البياني تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات2021- 2022	59
الشكل رقم (06)	الرسم البياني تطور الواردات والصادرات خلال الفترة 2017-2021	63
الشكل رقم (07)	مخطط الهيكل التنظيمي لشركة تريمكس	65

ملحق جدول الرموز

الرموز	
SONATMAG	الشركة الوطنية للترانزيت والمخازن العامة
MTA	الشركة المغاربية للنقل والمساعدين
FIATA	الفيدرالية الدولية لجمعيات وكلاء العبور
UNTCA	الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك
IATA	الاتحاد النقل الجوي الدولي
WCO	المنظمة الجمارك العالمية
ICC	غرفة التجارة الدولية
UIC	الاتحاد الدولي للسكك الحديدية
IRU	الاتحاد الدولي للنقل البري
EDI	تبادل البيانات الإلكترونية
Code barre	رموز الأعمدة المتوازية
ABVT	الهيئة الاستشارية للتدريب المهني
CLECAT	اللجنة الاوربية للاتصال لوكلاء العبور ومساعدي النقل
DUP	إدارة التحكم بالأسعار
FILTRANS	الوكيل المعتمد لوكيل العبور في مجال النقل
F.T.A	اختصار لشركة ترانزيت
EUR1	شهادة حركة تسمح بتداول السلع
GZALE	اتفاقية الشراكة المنطقة الدول العربية
B/L	سند الشحن

قائمـــة الملاحق

الرقم	العنوان
ملحق رقم (01)	*الموقع الرسمي لشركة تريمكس وفروعها*
ملحق رقم (02)	*السجل التجاري لشركة تريمكس*
ملحق رقم (03)	*نسخة من التصريح المفصل خاص بملف المعني*
ملحق رقم (04)	*نسخة من التصريح المفصل خاص بإدارة الجمارك*
ملحق رقم (05)	*نسخة من التصريح المفصل خاص بملف بالبنك*
ملحق رقم (06)	*نسخة من التصريح المفصل خاص الإحصاء*
ملحق رقم (07)	*الرقم التعريف الجبائي* ***NIF***
ملحق رقم (08)	*فاتورة نهائية*
ملحق رقم (09)	*نسخة من السجل التجاري لأحد الشركات المستوردة*
ملحق رقم (10)	*العقد بين شركة سوناطراك وشركة تريمكس لإتمام عملية الجمركة*
ملحق رقم (11)	*نسخة من التصريح المفصل مصادق عليه من الجمارك لأحد الشركات*
ملحق رقم (12)	*عقد بين شركة تريمكس والشركة المستوردة*

المقدمة العامة

المقدمة العامة

ان قطاع التجارة الخارجية تحتل مكانة مهمة في اقتصاد أي دولة ما لما تجلبه من مكاسب اقتصادية وعمولات اجنبية ولي نهوض باقتصاد أي دولة يمر من هذا القطاع الفعال، حيث أن جميع دول العالم تولى اهمية بالغة لتجارة الخارجية بحيث لا يمكن الاستغناء عن المبادلات التجارية، والجزائر كغيرها من الدول، تريد النهوض بهذا القطاع وتنويع الصادرات خارج المحروقات وازالة كل المعوقات التي من شانها عرقلة المبادلات التجارية من انتقال السلع عبر الحدود دول العام.

إن تحرير التجارة الخارجية بالجزائر أدى الى تنوع كبير في البضائع المستوردة والمصدرة وتنوع في عدد المتعاملين الاقتصاديين في مجال الاستيراد والتصدير مما ادى الى تعقيد كبير في هذه العمليات، حيث استلزمه انشاء هيئات مختصة من الوسطاء المختصين والمحترفين لإتمام عملية المبادلات التجارية، من ترتيب عمليات نقل، وتامين وجمركة، ووضع قوانين وتشريعات تخدم التجارة الخارجية وتسهل عمليات انسياب السلع دخولا وخروجا، والتخليص الجمركي باعتباره من المراحل المهمة في تسيير مرور السلع ونظر للتعقيدات التي تعتري هذه المرحلة ، فان المصدر او المستورد عادة يستعين بطرف اخر في قيام مقامه ونيابة عنه امام جميع الهيئات المختلفة ، وتولي جميع اجراءات العملية التجارية الخارجية من شروطها والمستندات اللازمة، الى اختيار وسيلة النقل المناسبة لشحن وتامين البضاعة ..الخ ولذلك فان اشكالية البحث ستكون كتالي: ما هو دور مكاتب العبور في تسهيل التجارة الخارجية بالجزائر؟

وانبثقت عن اشكالية البحث الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو وكيل العبور؟
- ماهي الصفة القانونية للوكيل العبور؟
- ما دور وكيل العبور في التجارة الخارجية؟

وللإجابة على هذه الاسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

- ❖ وكيل العبور هو الوسيط الذي يقوم مقام المصدر او المستورد في جميع اجراءات العمليات التجارة الخارجية من شروطها والمستندات اللازمة، وتبرز اهمية وكيل العبور في النقل المركب الذي يتم في جزء منه بحرا، ويتم في اجزاء اخرى برا او نهرا اوجوا.
- ❖ لم ينظم المشرع الجزائري نشاط وكيل العبور كما مع بقية المتدخلين الامر الذي يحتم علينا الرجوع الى قواعد العامة من اجل تحديد مركزه القانوني وتكييف مهنته والتزاماته ومسؤوليته على ضوء احكام الوكالة

المنصوص عليها في القانون المدني، بالرغم من الفراغ التشريعي في التنظيم نشاط وكيل العبور تجدر الإشارة الا ان نشاط وكيل العبور موجود منذ الاستقلال.

- يقوم وكيل العبور بدور هام في تسهيل اجراءات المبادلات التجارية وتخفيف العبء والوقت والجهد، ويحل محل المصدرين والمستوردين في قيام بالإجراءات الجمركية وغيرها من الاعمال.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

- التطرق الى الإطار النظري لوكيل العبور.
- معرفة الصفة القانونية لوكيل العبور ومهامه في التجارة الخارجية.
- الوقوف على دور وكيل في تسهيل التجارة الخارجية.

وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ✓ الإطار التعريفي لوكيل العبور.
- ✓ دور وكيل العبور في تسهيل التجارة الخارجية.

اهمية البحث:

يمكننا ادراج أهمية البحث في النقاط التالية:

- التعرف أكثر على مهام وكيل العبور.
- توضيح أهمية دور مكاتب العبور في المبادلات التجارة الخارجية.
- التعرف الاجراءات التي تقوم بيها مكاتب العبور لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير

منهج البحث:

للإجابة عن البحث والتحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا في دراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بمكاتب العبور، وكذلك ودوره في عملية التبادلات التجارية، وايضا من اجل تحليل بعض الجداول التي عن الصادرات والواردات الجزائر وكذلك الميزان التجاري، وفي دراسة حالة شركة تريمكس.

صعوبات الدراسة:

في وقعنا الحالي لا تخلو أي دراسة مهما كان نوعها من صعوبات وهذا بالفعل ما واجهنا حيث اعترضتنا صعوبات منها

- ❖ قلة المراجع في دراسة مكاتب العبور
- ❖ عدم وجود قانون واضح يحدد مهام ودور وكيل العبور، واختلاط مهامه بوكيل معتمد لدى الجمارك في الجزائر.
- ❖ صعوبة الحصول على احصائيات وارقام اعمال للشركات نظرا للسر المهني التي تفرضه المؤسسات الجزائرية

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا البحث قسمنا دراستنا الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تناولنا في:

الفصل الاول: التأهيل النظري لنشاط وكيل العبور، حيث تناولنا في المبحث الاول ماهية وكيل العبور وتنظيمه القانوني، وفرق بين وكيل العبور وباقي المتداخلين، والهيئات المخصصة لوكيل العبور والمبحث الثاني درسنا فيه عقد وكالة العبور والعبور الجمركي، وفي المبحث الثالث درسنا مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية واهمية التسهيلات التجارة الخارجية والاتفاقيات الدولية لتسهيل التجارة الخارجية للجزائر واهمية وكيل العبور في تسهيل التجارة الخارجية بالجزائر.

اما الفصل الثاني: دراسة حالة مكتب عبور، حيث تناولنا في المبحث الاول التطور الحاصل في صادرات والواردات الجزائر خلال الفترة عامي 2020 و2021، والميزان التجاري من سنة 2017 الى 2021.

وفي المبحث الثاني تناولنا دراسة حالة مكتب عبور لشركة تريمكس، بحيث اعطينا لمحه عامة عن الشركة، وطريقة عملها في تسهيل المبادلات التجارية.

الفصـــــل الأول

التأصيل النظري لنشاط مكاتب العبور

تمهيد:

توجد مهنة وكيل العبور منذ القرن العاشر إلا أنها لم تبرز إلا في القرن الاخير بصفتها مهنة حقيقية وهذا إثر التطور الذي عرفته التبادلات التجارية الدولية حيث أصبح له اهمية بالغة في تسهيل عملية نقل السلع بين دول العام لما يتميز به من كفاءة وخبرة في هذه المجال.

قديما كان وكيل العبور يكتفي باستقبال البضاعة من نمط ليبعثها في نمط اخر، أما اليوم فهو بمثابة مهني مختص مزود بكفاءة عالية.

وباعتبار ان المشرع الجزائري لم يقم بوضع تعريف معين لمفهوم وكيل العبور وهذا ما دفعنا الى اللجوء القانون المدني الجزائري، وامام الخلط في استعمال اصطلاح وكيل العبور الذي أصبح يشار به الوسطاء اخرين (الوكيل المعتمد لدى الجمارك) فضلا عن الاثار المترتبة عن ذلك.

وبغية معرفة مكاتب العبور ودورها في التجارة الخارجية تطرقنا الى دراسة الفصل الاول والذي قسمه الى ثلاث مباحث

- ❖ المبحث الاول: ماهية وكيل العبور
- ❖ المبحث الثاني: عقد وكالة العبور والعبور الجمركي
- ❖ المبحث الثالث: تسهيلات التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية وكيل العبور

يعد وكيل العبور أحد أهم المتداخلين الرئيسيين الذين يستعين بهم الشاحن أو المرسل (مالك البضاعة) في عملية النقل، نظرا لمهارته المتعددة في التشغيل السلس للواردات والصادرات من البضائع التي تمر عبر الاراضي التي ينشط فيها وتوجد مهنة وكيل العبور منذ القرن العاشر، إلا أنها لم تبرز إلا في القرن الأخير بصفتها مهنة حقيقية وهذا إثر التطور الذي عرفته التبادلات التجارية الدولية

وبهذا فإن لوكيل العبور أهمية كبيرة في التجارة الخارجية للبلاد، ومن أجل توضيحها يجب تقديم وضبط مفهوم دقيق لمصطلح وكيل العبور، باعتباره متدخلا مستقلا يختلف عن باقي المتداخلين الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم وكيل العبور وتنظيمه القانوني

صحيح أن وكيل العبور وسيط موجود في العديد من الدول كالجزائر مثلا، إلا أن الأغلبية لا يفرقون بينه وبين الوسطاء الآخرين، لاسيما الوكيل المعتمد لدى الجمارك على الرغم من اختلاف الوضعية القانوني لكل منهما، الامر الذي جعلنا نتطرق الى التميز بين وكيل العبور والوكيل المعتمد لدى الجمارك، إلى جانب التداخل الحاصل بين مهامهما، لكن قبل دراسة هذه الجزئية، لابد من معرفة من هو وكيل العبور

الفرع الأول: التعاريف المختلفة لوكيل العبور

يطلق على وكيل العبور في القانون الفرنسي تسمية "le transitaire"أما القانون الإنجليزي، فيسميه "Freight Forwarding"

يتكون مصطلح وكيل العبور من كلمتين وكيل وعبور وإذا شرحنا من الناحية اللغوية كل كلمة حدة، فإن الوكيل يعني: "الشخص الذي يعتمد عليه في تدابير أمر أو شأن، أو هو الشخص الذي يسعى في عمل غيره، وينوب عنه ". أما العبور فمعناه: " الانتقال من مكان ال آخر عبر طريق، أو بين ضفتين" [1].

ولقد عرفة العميد:Rène Rodiere وكيل العبور:

"يقتصر دور وكيل العبور على القيام بعمليات قانونية واخرى مادية يقوم بها بصفة عرضية تعوض شيئا ما عملية الاتصال بين عنصرين منفصلين لنفس التنقل، متدخلا هكذا عند نقطة الاتصال بين نقلين دون أن يتحمل مسؤولية هذين النقلين"[2].

[1]- شهيناز قرور/ كمال حدوم النظام القانوني لوكيل العبور كمساهم في تنظيم عملية النقل ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 11، العدد 03 ص 242 ، ديسمبر 2020

[2]-René Rondière. Traite général de droit T-3 Dalloz 1970p116

ويعرف Matrine Remod Gouilloudوكيل العبور:

"هو الشخص، نقطة اتصال، يتدخل في الفترة التي تفصل بين نقلين، وبعد بعد استلامه البضائع من الناقل أول، ويعيد ارسلها من جديد، ولا تتجاوز مهمته الظرفية إطار ساحة الميناء أو النقطة الحدودية التي يتدخل فيها "[1].

ويعرف الأستاذ مدحت حافظ إبراهيم:

"وكيل الترانزيت شخص وسيط يتكلف بتلقي البضاعة المرسلة عبر رحلة متعددة الأجراء من ناقل البحري واتخاذ ما يلزم لإعادة إرسالها لتكملة رحلتها بمعرفة ناقل آخر بحري أو جوي، فأعماله أعمال قانونية فهو يتسلم البضاعة من الناقل لحساب عملية ويلتزم باسم العميل بإبرام عقد النقل الثاني وعقد التأمين ويتخذ الإجراءات الجمركية، وتخزين البضائع حتى تخرج البضاعة من يده لتكملة رحلتها طبقا لطلب عميلة وذلك في نظر عمولة " [2].

ويعرف الاستاذ كمال طه:

وكيل العبور هو شخص وسيط يتدخل في الفترة التي تفصل بين نقلين فهو يتلقى البضاعة من النقل البحري ويعد ارسالها الى ناقل آخر بحري لشحنها على سفينة تصل الى المكان المقصود وبعبارة اخرى يتدخل وكيل في حالة النقل على مراحل أو بوسائل نقل مختلفة. أما عقد نقل البضائع الذي يتم في مرحلة واحدة بحرا فلا يدعوا لتدخل وكيل العبور[3].

ومنه نستخلص التعريف عام لوكيل العبور:

نستخلص من خلال ما سبق ذكره ان وكيل العبور يعد وسيط نقل متخصص قد يكوون شخصا طبيعيا او معنويا يتعاقد باسم ولحساب موكلة للتدخل في الفترة التي تفصل بين جزئي الرحلة الواحدة للوصل بينهما مع القيام بجميع العمليات المادية والقانونية التي تطلبها هذه الفترة بهدف وصول البضاعة الي غايتها النهائية دون ان يتحمل مسؤولية هذين النقلين.

الفرع الثاني: الطبيعة القانون لوكيل العبور:

[1] -Martine Remond Guillould, droit maritime édition Pedonne Paris 1988 p327

[2] - مدحت حافظ إبراهيم /شرح قانون التجارة البحرية الجديدة الطبعة الأولى دار كزيت القاهرة 1991 ص200

[3] - مصطفى كمال طه/ القانون البحري دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2000 ص225

امام غياب نص قانوني خاص يرتبط بعقد وكالة العبور في القانون الجزائري، فنشاط وكيل العبور غير موجود لهذا غالبا ما تستعمل هذه التسمية للإشارة الى مساعدي النقل البحري فأمم هذا الخلط في المصطلحات الذي يترتب عليه آثار مهمة من الناحية القانونية رأين أن، نحدد الطبيعة القانونية لعقد وكالة العبور من خلال تحديد وكيل العبور تحديد المركز القانوني لهذا الأخير في القانون الجزائري.

1-غياب نظام قانوني خاص بوكيل العبور

لم ينظم المشرع الجزائري نشاط وكيل العبور كما مع بقية المتدخلين الامر الذي يحتم علينا الرجوع الى قواعد العامة من اجل تحديد مركزه القانوني وتكييف مهنته والتزاماته ومسؤوليته على ضوء احكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني.

وبالرجوع الى نصوص القانون البحري والنصوص القانونية يتبين ان المشرع الجزائري شانه شان القانون الفرنسي وعلى عكس القانون التونسي الذي خص وكيل العبور بتنظيم خاص في القانون رقم 95-32 المتعلق بوكلاء العبور"[1] لم ينظم نشاط وكيل العبور كما فعل في نشاطات مساعدي النقل نقل البحري الأخرى , على رغم من الدور الفعال الذي يلعبه هذا الأخير كوسيط بين جزئي الرحلة البحرية , بهدف وصول البضاعة الى غايتها النهائية كما فعل مع الوكيل المعتمد لدى الجمارك الذي نظم نشاطه من خلال المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع .

بالرغم من الفراغ التشريعي في التنظيم نشاط وكيل العبور تجدر الإشارة الا ان نشاط وكيل العبور موجود منذ الاستقلال بعد تسليم الوسائل التي ورثها الخواص من المكاتب العبور الفرنسيين الى الشركة الوطنية للترانزيت والمخازن العامة ولحاليا غيرت نظامها من مؤسسة ذات طابع اشتراكي الى شركة ذات أسهم بتسمية جديدة **SONATMAG** وهي المغاربية والمساعدين **MTA** والتي تعتبر عضو في المنظمة **FIATA** , ولا ننسى ان نذكر انه في ظل غياب قوانين تسهيل الاستثمار في هذا المجال وتشجعه يبقى القطاع الخاص لوكيل العبور في الجزائر في ركود وجمود والمتعاملين القليلون الذين يعملون في هذا المجال الوطني لوكلاء المعتمدين لدى الجمارك الجزائريين **UNTCA** سنة 1970 للمطالبة بضرورة إيجاد حلول لمشكل التحديد التشريعي لوكلاء العبور, الا انه بقى مهمشا"[2].

2-نشاط وكيل العبور على ضوء القواعد العامة:

[1] القانون التونسي، 32-95 ,14 افريل 1995 يتعلق بوكلاء العبور الرائد الرسمي لجمهورية التونسية 31 صادر بتأريخ 18 افريل 1995

[2] -كحلوله يمينه وكيل عبور حلقة من حلقات النقل البحري مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2003, ص43-45

توصلنا من خلال تحديد مفهوم وكيل العبور انه شخص وسيط يتلقى البضاعة المرسلة عبر رحلة متعددة الأجزاء من الناقل البحري، واتخاذ كل ما يلزم لإعادة ارسالها لتكملة رحلتها بمعرفة ناقل اخر بحري او نهري او جوي او بري، فاعملها اعمال قانونية، فهو يتسلم البضاعة من الناقل لحساب موكلة ويلتزم باسم موكلة بإبرام عقد النقل الثاني وعقد التامين ويتخذ والإجراءات الجمركة ...الخ. حتى تخرج البضاعة من يده لتكمل رحلتها طبقا لطلب موكلة وذلك نظير عمولة، ويستحق وكيل العبور الاجر المتفق علية وفقا لما يجري عليه العرف كذلك من حقة ان يحصل على المصروفات التي أنفقها لتنفيذ مهمته كمصاريف التفريغ وإعادة شحن البضاعة وايداعها في المخازن واجرة إعادة نقل البضاعة ومقابل التامين ونفقات تخليصها من الجمارك بناء على الحساب المفصل الذي يقدمه لموكلة"[1].

3-شروط ممارسة مهنة وكيل العبور حسب القانون التونسي لوكلاء العبور رقم 95-32 المؤرخ في 14 أفريل 1995:

الترسيم بدفتر وكلاء العبور الذي تمسكه مصالح وزراء النقل وحيث يجب ان تتوافر في الشخص الذي يطلب الترسيم الشروط الاتية:

- ✓ ان يكون الشخص سواء الطبيعي او الممثل القانوني للشخص المعنوي متمتعا بحقوقه الطبيعية.
- ✓ ان يكون الشخص الطبيعي مستوفيا للشروط بالكفاءة المهنة، اما الشخص المعنوي، وفي حالة انتدابه وتعيينه شخصا طبيعيا في مستوى اتخاذ القرار الفني فيجب ان تتوافر فيه الشروط المذكورة
- ✓ ان يكون لدى الشخص وسائل مادية دنيا تخضع في ضبطها لقرار من الوزير المكلف بالنقل[2].

المطلب الثاني: تمييز الوكيل العبور عن باقي المتدخلين في عملية النقل الدولي

إن المهمة التقليدية لوكيل العبور تخرج عن إطارها، فبدلا من الاقتصار على إبرام عقود النقل وتنفيذ تعليمات موكلة، قد يلتزم وكيل العبور بنقل البضائع من البداية الى النهاية تحت مسؤوليته فيتصرف إذن كناقل.

فضلا عن ذلك، إن عملية النقل تمتاز بطابعها الدولي في التجارة الخارجية، وفي هذه الحالة يتدخل وكيل العبور لإتمام الإجراءات الجمركية فيتصرف كوكيل معتمد لدى الجمارك.

[1]-فائز دنون جاسم، مبادئ القانون البحري 2017، ص 188 ,189

[2]-قانون التونسي لوكلاء العبور، رقم 95-32 المؤرخ في 14 افريل 1995

فهكذا أمام التطور الواسع الذي يتطور فيه مهام وكيل العبور ليتصرف تارة كناقل، وتارة كوكيل معتمد لدى الجمارك .... إلخ، وأمام الغموض الذي يحيط بنشاط يفرض علينا التميز بينه وبين باقي المتداخلين الاقتصاديين في التجارة الخارجية.

أولا: التمييز بين الوكيل العبور والناقل:

هنا الناقل نتكلم عنه قد يكون ناقل بحري او ناقل بري او ناقل جوي للبضائع وقبل الى نلجئ الى التمييز مباشرة سوف نعرج على تعريف كل عقد على حدي.

وتعرف المادة 36 من القانون التجاري الجزائري عقد النقل البري: " اتفاق يلتزم بمقتضاه متعهد النقل مقابل ثمن بان يتولى بنفسه نقل شخص او شيء الى مكان معين "[1].

وتعرف المادة 738 من القانون البحري الجزائري، عقد النقل البحري للبضائع " يتعهد الناقل بموجب عقد البضائع عن طريق البحر بإيصال بضاعة معينة من ميناه الى ميناء اخر، ويتعهد الشاحن بدفع مكافأة له، والمساه اجرة الحمولة"[2].

ويعرف القانون رقم 06-98 الصادر في 27 جويلية 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني عقد النقل الجوي للبضائع في مادته 138 " يقضي كل نقل جوي للبضائع او المواد او الامتعة الي ابرام عقد يلتزم الناقل الجوي بموجبة بان ينقل بواسطة الطائرة وبمقابل من مطار الى اخر البضائع والمواد التي يستلمها من المرسل قصد تسليمها الى المرسل اليه او الى ممثلة القانون"[3].

1-وكيل العبور غير معروف وغير منظم في القانون الجزائري وهذا خلافا للناقل الذي نظمه المشرع الجزائري، بحيث نظم الناقل البحري في القانون البحري ونظم النقل البري في القانون التجاري ونظم الناقل الجوي في القانون الطيران المدني.

2-وكيل العبور يقوم بأعمال مادية واخري قانونية فهو يقوم بتنظيم عملية نقل البضاعة من نقطة "أ" الى نقطة "ب " متبعا في ذلك تعليمات موكلة وهذا لا يعتبر وكيل العبور ناقلا لان التزامه الأساسي ليس نقل البضاعة

[1]- راجع المادة 36 من القانون التجاري الجزائري

[2]- راجع المادة 738 من القانون البحري الجزائري

[3] - راجع المادة 138 من القانون رقم 98 -06 المتعلق بطيران المدني

الى جهة الوصول، انما يقوم به بصفة عرضية صحيح انه يستقبل البضاعة نيابة عن موكله في مكان الذي انزلها فيه الناقل الأول حيث يبدا الشحن، وليس لمثل هذا الغرض يبرم عقد وكالة العبور

3-يلتزم وكيل العبور يبذل عناية وهذا خلافا الذي يلتزم بتحقيق نتيجة.

4-لا يكون وكيل العبور مسؤولا إلا عن خطأه الشخصي الواجب الاثبات خلافا للناقل الذي تثبت مسؤولية بمجرد عدم تحقق النتيجة على أساس الخطأ المفترض.

5-يجوز لوكيل العبور واستنادا لاشتراط كتابي مدرج في العقد، وفيما عدا حالة الخطأ العمدي او الجسيم ان يشترط اعفاءه من المسؤولية او تحديدها وهذا خلافا النقل البري الذي لا يجوز له ذلك طبقا للمادة 802 من القانون البحري[1].

ثانيا: وكيل العبور والوكيل المتعمدة لدى الجمارك بين ضرورة تمييزهما وفكرة التداخل اختصاصهما:

يحتاج الشاحن الذي يريد ارسال بضاعته الى مكان معين بالإضافة الى الاستعانة بوكيل العبور اللجوء الى وسطاء اخرين كالوكيل المعتمد لدي الجمارك، قبل التطرق الى التميز ما بين وكيل العبور، والوكيل المعتمد لدى الجمارك، يجب نعطي بعض التوضيحات عن وكيل المعتمد لدى الجمارك:

أمام تشعب الإجراءات الجمركية وخطر التعرض للأخطاء فإن المتعاملين في التجارة الخارجية يلجؤون إلى خدمات وسيط وهو الوكيل المعتمد لدى الجمارك[2].

1. **ضرورة التمييز بين الوكيل العبور والوكيل المعتمد لدى الجمارك:**

يعتبر الوكيل المعتمد لدى الجمارك كل شخص طبيعي او معنوي يقوم لصالح الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع عبر كامل التراب الوطني[3]، وإذا ما قارنا بوكيل العبور فإننا نجدهما يتشابهان في انهما يعتبران وسطين يساعدان الشاحن من اجل تسهيل وصول بضاعته الى وجهتها المقصودة وذلك حسب المهمة الموكلة لكل منهما اما فيما يخص أوجه الاختلاف بينهما.

وسواء عند الاستيراد أو عند التصدير، يجب أن يصرح بالبضائع بالتفصيل من طرف صاحبها أو الوكيل المعتمد لدى الجمارك ن وأكثر من ذلك هناك بعض البضائع التي لا يمكن جمركتها إلا عن طريق الوكيل المعتمد لدى الجمارك. وقد عرفت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 197 -99 الصادر في 1999/08/16 الذي

[1]- راجع المادة 802 من القانون البحري الجزائري

[2]- Laziz Bouzid. Letrensitaire conception actuelle et reabite Algérienne. Mémoire de fin d'étude graduation spécialisée Institut supérieur maritime de bousmail. 1996 p6.

[3]-طبقا للمادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288

يحدد شروط ممارسة مهنة الوكيل المعتمد لدى الجمارك: "يعتبر وكيلا لدى الجمارك كل شخص طبيعي ومعنوي معتمد ليقوم لصالح الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل[1].

ويمكن أن نستنتج بعض النقاط التي تميز عن وكيل العبور.

- ✓من حيث التنظيم القانوني: نظم الشرع الجزائري مهنة الوكيل المعتمدة لدى الجمارك بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288، كما خصص القسم الثالث لوكلاء، الجمارك في القانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك اما وكيل العبور فلم يخصه بان تنظيم، لا هو ولا عقده ما جعله يخضع للإحكام العامة لعدد الوكالة في التقينين المدني [2].
- ✓من حيث شروط ممارسة المهنة: لممارسة مهنة الوكيل المعتمدة لدى الجمارك لابد من الحصول على الاعتماد من الإدارة العامة للجمارك ,بالإضافة الى توفر الشروط المنصوص عليها في المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 بينما مهنة وكيل العبور تعتبر نشاطا حرا لا يخضع لأي تسجيل خاص[3].
- ✓من حيث المهمة: يتعاقد الوكيل المعتمد لدى الجمارك باسمة الخاص ولحساب موكله من اجل القيام لذا الأخير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفضل بالبضائع، اما وكيل العبور فيقوم باسم ولحساب موكله باستلام البضائع وإعادة ارسالها مع القيام بجميع الاعمال المادية والقانونية التي تطلبها تلك العملية.
- ✓من حيث طبيعة الالتزام: يلتزم الوكيل المعتمدة لدى الجمارك بتحقيق نتيجة[4] ، بينما وكيل العبور يكون ملزما ببذل العناية اللازمة فقط، سواء تحققت النتيجة ام تخلفت[5] .
- ✓من حيث الاجرة: كانت أجور الوكيل المعتمد لدى الجمارك قبل تعديل القانون رقم 79-07 بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين المالية ووزير التجارة، غير انه بعد تعديل قانون الجمارك بموجب القانون رقم 98-10 الذي ألغي المادة 80 وفسح المجال امام الوكيل المعتمد لدى الجمارك، فأصبحت له حرية في التحديد أتعابه [6].
- ✓من حيث المسؤولية: يتحمل الوكيل المعتمد لدى الجمارك المسؤولية ليس فقط عن خطئه الشخصي بل أيضا عن أخطأ له، لما له من سلطة عليهم تخوله حق الرقابة والتحقيق من أعمالهم، كما يتحمل المسؤولية عن اعماله

[1]- راجع المادة 2 من المرسوم رقم 197 -99 الصادر في 1999/08/17 الذي يحدد شروط ممارسة مهنة الوكيل المعتمد لدى الجمارك

[2]- راجع المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 والمتعلق بالوكيل المعتمد لدى الجمارك

[3]- راجع المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288

[4]- العيد مفتاح. مسؤولية الوكيل المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري مجلة الحقيقة (27). 2002صفحة 123

[5]-Madeleine, N.-t. (2014, novembre 03)(24/122022);12.30h. Récupéré sur www.international-pratique.com

[6]- راجع المادة 80 من المرسوم التنفيذي رقم 10-98 والمتعلق بالوكيل المعتمد لدى الجمارك

الشخصية حتى ولو كانت مبنيه على تصريحات وتوجيهات صاحب البضاعة، باعتباره لدية سلطة التحقيق من المعلومات التي يدلي بها هذا الأخير قبل ان يصرح بها امام إدارة الجمارك[1].

- ✓ من حيث تقادم الدعوى: تتقادم الدعوى الناشئة عن المنازعة الجمركية طبقا للمادة 112 من القانون رقم 17-04 بمرور 3 سنوات بالنسبة للجنح، وسنتين بالنسبة للمخالفات[2]. اما بالنسبة لوكالة العبور فتتقادم دعواها بمضي 15 سنة الجمارك[3].

2.فكرة تداخل الاختصاصات وكيل العبور كوكيل للجمارك:

من المعروف ان من بين المهام الموكلة الى الوكيل العبور القيام بالإجراءات الجمركية وفي هذه الحالة قد يلجأ وكيل العبور الى الوكيل المعتمد لدى الجمارك للقيام بهذه الإجراءات وهنا لا يطرح أي اشكال او يتولى هو بنفسه القيام بالإجراءات الجمركية وفي هذه الحالة يجب ان يحصل على رخصة الجمركة طبقا لما نصت عليه المادة 17 من القانون رقم 10-288 كما يجب عليه أيضا القيم بالتخليص الجمركي وذلك من خلال اتباع الخطوات الاتية:

- ✓التحقيق من صحة الملف المقدم من طرف مالك البضاعة (المصدر او المستورد)
- ✓اعداد التصريح المفصل للبضائع مع ارفاقه بالفاتورة او الفواتير النهائية وبكل وثيقة منصوص عليها في التشريع او التنظيم التي تكفل إدارة الجمارك تطبيقية (كإشعار بالوصول وثيقة النقل –سند الشحن –وثيقة التامين مصرفية –قائمة الطرود....) [4] ، ثم ايداعه في اجل أقصاه واحد وعشرون يوما من تاريخ تفريغ البضائع او من تاريخ الوثيقة التي تم بموجبها الترخيص بتنقل البضائع مع الاخذ بعين الاعتبار ان المصرح لابد عليه ان يكون على علم بمختلف الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع المراد جمركتها كما يجب عليه أيضا ان يدرج في التصريح التصفية للحقوق والرسوم وتخليص الموارد وكذا الطريقة التي سيتم بها دفعها [5]
- ✓ الحضور مع أعوان الجمارك الذين يقومون بفحص البضائع المصرح بها او جزء منها.
- ✓ دفع الحقوق والرسوم الجمركية عند مصادقة إدارة الجمارك وشحن السلعة وارسالها الى مخزن الزبون.

[1]- العيد مفتاح. نفس المرجع 2002ص122

[2]– راجع المادة 112 من قانون الجمارك.

[3]– راجع المادة 308 من قانون المدني الجزائري.

[4]– نعيمة مكيد، الوكيل المعتمد لدى الجزائر في القانون الجزائري. مذكرة ماجستير في الفرع العقود والمسؤولية. كلية الحقوق الجزائر جامعة بن عكنون،2002. صفحة 64.

[5]نعيمة مكيد. المرجع النفسة 2002لصفحات 71-72

✓ ابلاغ مالك البضاعة عبر ان وسيلة اتصال (الهاتف. البريد الالكتروني) في حالة عدم المصادقة والرفض والقيام بالإجراءات اللازمة التي تطلبها كل حالة من الحالات الناتجة عن الرفض سواء كانت: متعلقة بإرجاع البضاعة لمنشئها او دفع الغرامة او الحجز.

وعليه فان وكيل العبور كوكيل معتمد لدى الجمارك يقوم بما سبق ذكره لكن تبقى عملية الوصل بين الناقلين مهمته الاصلية التي كان يمارسها في الجزائر في وقت سابق عندما كانت الحدود مفتوحة بين النيجر ومالي والتشاد فنتيجة عدم امتلاك هذه الأخيرة منافذ بحرية الامر كان يتطلب مرور البضاعة على الجزائر واللجوء لوكيل العبور لكن في الوقت الحالي ونتيجة غلق الحدود ولاسيما في غياب وجود مناطق حرة (les zones franche)

أصبح وكيل العبور يعمل فقط على المستوى الوطني دون الدولي وانحصرت مهمته في القيام بالإجراءات الجمركية التي كانت في وقت سابق جزء من المهام الموكلة اليه لا مهتمة الاصلية[1].

وبالتالي نستنتج ان مهمة وكيل العبور تم تضييقها في الجزائر فبات عملة قائما فقط بين المستورد او المصدر وادارة الجمارك الامر الذي جعل وكيل العبور في الجزائر هو نفسه الوكيل المعتمد لدى الجمارك وهذا ما أدى بطبيعة الحال الى صعوبة الفصل والتمييز بينهما وزيادة الفوضى المحيطة بهذا القطاع.

ولعل اهم الأسباب التي أدت هذه الفوضى هو الفراغ القانوني السائد في المجال وكالة العبور لاسيما ما يتعلق بنشاطها غير ان هذا الامر لم يكن مانعا لتطوير هذه المهنة بل شكل حافزا امام وكلاء العبور لتنظيم نشاطهم بأنفسهم.

المطلب الثالث: الهيئات المخصصة لوكيل العبور:

تتكون الهيئات المتعلقة بتنظيم نشاط وكلاء العبور من الهيئات الدولية لوكلاء العبور والهيئات الداخلية الجزائرية لتنظيم نشاط وكيل عبور.

اولا: الهيئات الدولية لتنظيم وكيل العبور

1 –الفيدرالية الدولية لجمعيات وكلاء العبور:

الفيدرالية الدولية لجمعيات وكلاء العبور وممثلهم تختصر بعبارة "FIATA" مقرها في زيوريخ في سويسرا تضم 115 بدور في الجمعية و5600 عضوا فرديا في الشركة، تعتبر أكبر منظمة غير حكومية في مجال النقل ولها تأثير في جميع انحاء العالم.

[1]-محمد ديدي (.29 جانفي 2020) مقابلة شخصية اجريت مع وكيل العبور في مكتبه على الساعة 10.00/13.00 حول دوره في الجزائر (شيهيناز قرور. المحاور) الجزائر العاصمة.

تتمتع FIATA بدور استشاري لدي الأمم المتحدة، وهي معترف بها على انها تمثل وكلاء العبور من قبل العديد من المنظمات، سواء الحكومية الدولية: كاتحاد النقل الجوي الدولي (IATA)، ومنظمة الجمارك العالمية (WCO)، او غير الحكومية كغرفة التجارة الدولية (ICC)، او المنظمات القطاعية كالاتحاد الدولي للسكك الحديدية (UIC)، والتحاد الدولي للنقل البري (IRU).

تسعى FIATA الي تحقيق اهداف متعددة غير ان اهدفها الرئيسية تتمثل في:

- توحيد مهنة وكلاء العبور في جميع انحاء العالم.

- تمثيل، وتعزيز، وحماية مصالح وكلاء العبور من خلال المشاركة كمستشارين او خبراء في اجتماعات المنظمات الدولية المتعلقة بالنقل.

- تعريف التجارة والصناعة والجمهور عامة بالخدمات التي يقدمها وكلاء العبور من خلال نشر المعلومات وتوزيع المطبوعات.

- تحسين جودة الخدمات والجمهور عامة بالخدمات التي يقدمها وكلاء العبور من خلال تطوير والاعتماد على مستندات النقل وتوزيع المطبوعات.

- المساعدة في التدريب المهني لوكلاء العبور ومشاكل التامين ضد المسؤولية وأدوات التجارة الالكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الالكترونية (EDI) ورموز المتوازنة (Code barre) (les information qui concerne (FIATA) sont issues ; Document FIATA2012).

ويجب التنويه بانة توجد داخل" FIATA" هيئة متخصصة تعرف الهيئة الاستشارية للتدريب المهني "ABVT" تعمل كمساهم رئيسي لتطور التدريب المهني لنشاط وكالة العبور وقد وضعت "ABVT" في سبيل تحقيق هدفها مجموعة من المعايير، لمنح المؤهل ما يعرف بدبلوم في وكالة العبور عن طريق التدريب والامتحان المهني"[1].

نلاحظ ان FIATA لا تفرض شروطا معنية على وكيل العبور، سواء من اجل الالتحاق بها او لمزاولة نشاطه، بل هي تعد هيئة تعمل على تعمل على تمثيل وكلاء العبور وتطور مهنتهم ومساعدتهم في حل مشكلاتهم كما انها تخضعهم الى التدريب المهني للحصول على الدبلوم الخاص بها فهل يا ترى اللجنة الاوربية للاتصال لوكلاء العبور ومساعدي النقل "CLECAT"هي الاخرى لا تقيد وكلاء العبور بشروط لانضمام لها ام لا اقتضت منا على هذا السؤال التطرق الى النقطة الثانية.

[1] -Fiata Diploma. 2018, p.01(air cargo transport)

2-اللجنة الاوربية لاتصال لوكلاء العبور ومساعدي النقل "CLECAT"

اللجنة الأوروبية لاتصال لوكلاء العبور ومساعدي النقل اختصارها "**CLECAT**" تأسست عام 1958 في بروكسيل حيث تمثل اليوم 28 منظمة وطنية من الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات الصغيرة والمتوسطة لوكلاء العبور ووكلاء الجمارك وبذلك فهي تعد أكبر وأقدم مؤسسة من نوعها[1]"

تعمل "CLECAT" على تعزيز نهج سليم للنقل وتحسين تمثيل وكلاء العبور والخدمات اللوجستية وصناعة الخدمات الجمركية في جميع انحاء اوروبا، لدعم القدرة التنافسية للصناعة كما تعبر"CLECAT" عن مصالح اعضائه عند مراجعة او اقتراح لوائح الاتحاد الاوروبي. بقصد تامين بيئة تجارية دولية موحدة وسلسة، وبشكل يمكن معه ان تتحرك البضائع بحرية وامان واستدامة.

وبهذا الصدد فان الاهداف الاساسية التي تسعى اللجنة لتحقيقها هي كالاتي:

- تمثل اعضائها ازاء مؤسسات الاتحاد الاوروبي.
- التأثير على التشريعات الحالية والمستقبلية لاتحاد الاوروبي، نيابة عن قطاعات الخدمات اللوجستية ووكلاء العبور والخدمات الجمركية.
- تقديم المشورة وابلاغ الاعضاء بأثار تطورات الاتحاد الاوربي المتعلقة بقطاعتهم.
- المساهمة في البحث والابتكار المدعومين من الاتحاد الاوروبي في الخدمات اللوجستية، ووكالة العبور والخدمات الجمركية.

بعد معرفة الاهداف الاساسية للجنة، تجدر الإشارة الى ان اللجنة الاوروبية للاتصال لوكلاء العبور ومساعدي النقل "CLECAT" تعمل في تعاون وثيق مع الفيدرالية الدولية لجمعيات وكلاء العبور وممثليهم.

" Toute les informations qui concerne (CLECAT) sont issues site "CLECAT") FIATA)").

وهي ايضا لم تقيد وكيل العبور بشروط للإتحاف بها، كما انها لم تتطرق الى الشروط الواجب توافرها لممارسة هذا المهنة.

لم يقتصر تنظيم نشاط وكيل العبور على وجود هيئات دولية فحسب، بل ظهرت الى جانب ه\ه الاخيرة ايضا هيئات داخلية، وهو ما جعلنا نتطرق الى النقطة الاتية.

ثانيا: الهيئات الداخلية الجزائرية لتنظيم نشاط وكيل العبور

[1]-Position Paper, 2005 ,March. P.01 (the voice of freight forwaders and customs agent in Europe. Brusseles.)

عهد بممارسة نشاط وكيل العبور بعد استقلال الجزائر الى الشركة الوطنية للترانزيت والمخازن العامة"SONATMAG" وكانت لهذا الشركة مهام رئيسية كما هو موضح من خلال اسمها المخازن العامة وعمليات وكيل العبور كما كانت مسؤولة ايضا عن التخلص الجمركي والنقل البري، والمناولة والتخزين وانشطة اخرى لتحقيق اغراض ربحية كالتخزين البارد، وتزويد السفن بالوقود.

لكن في 09 سبتمبر 1991 غيرت"SONATMAG" اسمها وتحولت من مؤسسة ذات طابع اشتراكي الى شركة ذات أسهم تحت تسمية جديدة، المغاربية للنقل والمساعدين، وباختصار"MTA" وهي تعتبر عضوا فيFIATA . ومن بين الأنشطة التي شملها غرض هذه الشركة المعدل نشاط وكالة العبور[1].

بقيت "MTA" قائمة الى غاية مارس 1994، حيث تم إنشاء شركة "GEMA"التي لديها فرع في الشركة اسمه "FILTRANS" تتمثل مهمته الرئيسة في المسؤولية وتطوير مهن وكيل العبور، والنقل والتخزين

وتعد شركة "FILTRANS" الوكيل المعتمد لدى وكيل العبور وفي مجال النقل، فهي لديها الموارد الكافية والاستقلالية لأداء جميع الخدمات الموكلة اليها مباشرة من قبل عمليها، او من خلال مديرية العمليات التجارية Toute les information qui concerne (FILTRANS) sont issues site "FILTRANS").

لم تحدد شركة FILTRANS او أية واحدة من الشركات السابق ذكرها الشروط الواجب توفرها لممارسة مهنة وكيل العبور، وهو ما يترتب علية دائما بقاء وجود الفراغ القانوني فيما يخص هذا الامر لذلك تعمدها بيان الشروط التي نص عليها المشرع التونسي لممارسة هذه المهنة، بالإضافة الى التطرق الى بعض القوانين الجزائرية ومناقشة مدى تطبيقها على وكيل العبور.

[1]-Haddoum. K, 1997, p.301-302(L'espace portuiare algérien : problémes et perspectives .thés de doctorat en droit privé. faculté de droit et science politique, France : L'université Nantes

المبحث الثاني: عقد وكالة العبور والعبور الجمركي

ينشا عن كل عقد التزامات في ذمة اطرافه. وبمجرد الاخلال بها تترتب المسؤولية العقدية في ذمة الطرف المخل، فيكون ملزما بالتعويض عن الضرر الذي أصاب المتعاقد الاخر.

وهذا هو الحال بالنسبة لعقد وكالة العبور، فبمجرد ابرام العقد تقع على عاتق وكيل العبور التزامات، وفي حالة عدم تنفيذها او الاخلال بها تقوم مسؤوليته، غير ان هذه المسؤولية يمكن دفعها عند توافر حالات معينة.

المطلب الاول: الالتزامات الموكلة لوكيل العبور ومسؤولياته:

الفرع الاول: الالتزامات الموكلة لوكيل العبور:

من المعروف ان وكيل العبور مهمته مقتصرة على الفترة الفاصلة بين عمليتي النقل عن قيامه بتلقي البضاعة من الناقل البحري واعادة ارسالها الى ناقل اخر، حيث يقوم وكيل العبور في هذه الفترة من اجل تأدية دوره المتمثل في وصول البضاعة الموكلة اليه الى وجهتها المقصودة في الدولة التي استقبلها فيها بعدة مهام، تتنوع بين الاعمال المادية، والاعمال القانونية، ويقع بعضها في مرحلة استلام البضائع، اما البعض الاخر فيقع اثناء مرحلة اعادة ارسالها.

اولا: التزامات وكيل العبور عند استلام البضائع

يقوم وكيل العبور عند استلام البضائع من الناقل الاول، بمعاينتها، وفحصها، والتحقق من طبيعتها، وعدد الطرود والعلامات، والارقام، وحالتها الظاهرة بالإضافة الى التأكد من جودتها، وبانها نفس البضاعة الموجهة اليه، وبانها مستوفية لجميع الشروط المدونة في سند الشحن حيث يجب عليه ان يقوم بذلك بعناية كبيرة، لان اي خطا من قبله، او تقصير بهذا الشأن يحمله المسؤولية.

وهذا ما اكده قرار مجلس الاستئناف بباريس في قضية تتعلق حيثياتها: بضاعة مكونة من 3595 كغ من القماش مرسلة من بلجيكا الى فرنسا لتحويلها الى سراويل، ثم اعادة ارسالها الى نيويورك، وبقيام شركة النقل المتكفلة بإرسال البضاعة الى بلجيكا، بخطأ عند اعداد وثائق الجمارك وسند النقل في تحديد وكيل العبور[1] المسؤول عن استلام البضاعة في بلجيكا، حيث عوض ان تكتب (F.T.A) كتبت (T.T.A)، وهو ما يطابق بالصدفة اسم وكيل عبور اخر يعمل في المكان نفسه، حيث ان هذا الاخير(T.T.A) قام بإعادة ارسال البضاعة الى وجهتها النهائية (نيويورك) دون التأكد من سند الشحن بانه ليس المعني، الامر الذي جعل الموجه اليه النهائي (نيويورك) يعيد ارسال البضاعة الى فرنسا لخياطتها، ثم ارسالها من جديد الى نيويورك. مع

[1] محمود محمد عبابنة، أحكام النقل (الاصدار الاول) عمان، الاردن: دار للنشر والتوزيع،2015 صفحة 245.

العلم ان شركة ترانزيت (F.T.A) هي من ستتحمل تسديد مصاريف الذهاب والاياب المتوقعة، الامر الذي جعلها تطالب بتعويض هذه النفقات من الناقل ووكيل العبور (T.T.A).[1]

وبمقتضى الحكم الصادر بتاريخ 1977/06/14، صرحت الغرفة الخامسة للمحكمة التجارية بباريس بحق وكيل العبور المعني (F.T.A)، لكن هذا الحكم لم يرضي الناقل مما جعله يقوم باستئنافه.

فحكم مجلس استئناف باريس على الناقل، لكونه قام بخطأ جسيم في اعداد سند الناقل، وعلى وكيل العبور، لنقص انتباهه على اساس انه مهني وكان يتوجب عليه ان يقرا بعناية كبيرة الوثائق التي ترافق البضاعة، حتى يتفطن انه ليس هو المعني بالبضاعة الموجهة اليه، ويجب عليه ان يقوم في هذه الوضعية بإرسال اشعار للمعني، لكن ونتيجة عدم قيامه بذلك فان وكيل العبور(T.T.A) يعتبر كذلك مسؤولا عن الضرر موضع النزاع.

كما اعتبر المجلس بان المحكمة قد أخطأت لما حملت كل واحد من المسؤولين جزءا من المسؤولية لان كل واحد منهما مسؤول مسؤولية كاملة اتجاه الضحية[2] .

بعد ان يقوم وكيل العبور عند استلام البضاعة بالفحص الدقيق لسند الشحن والوثائق المرفقة به، للتأكد بانها نفس البضاعة الموجهة اليه، والتأكد من سلامتها وجودها. وانه هو الموجه اليه الحقيقي، فانه يتصل بالأشخاص المناسبين، لحجز اماكن التحميل والتفريغ، ثم يتولى العثور على اماكن لعبور البضاعة عن طريق امتلاك اماكن تخزين، او استئجار مستودعات لهذا الغرض، ثم ينقلها بالشاحنات وخلال هذه الفترة هو ملزم بحراستها، والمحافظة عليها، واخذ كل التدابير لضمان حفظها كما يجب عليه – زيادة على ذلك – ان يتأكد من وزنها، وحجمها قبل ان يسلمها من جديد الى الناقل، لحفظ حقوق موكله [3] .

مع ضمان وتحرير وعرض جميع الوثائق الالزامية المتعلقة بالشحنات والصادرات التي تطلبها هذه الفترة في الوقت المناسب، لاسيما الخاصة منها بالإجراءات الجمركية. كما يمكن تكليفه كذلك بتسديد ثمن البضاعة، اذا نص عقد البيع على ذلك [4].

والجدير بالذكر انه يجب على وكيل العبور ان يبدي التحفظات اللازمة، ويتخذ الاجراءات الكفيلة في حال تسلمه طرودا مفتوحة وممزقة من مخازن الميناء، او إذا كانت البضاعة متلفة وعلى غير الحالة المدونة في

[1] إيمان جميل، مقاولي الشحن (الوكلاء البحريون والمقاولون البحريون) الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2015 صفحة 58.

[2] – كحلولة يمينة، وكيل العبور حلقة من حلقات النقل البحري،2003، الصفحات 49-50

[3] - إيمان جميل , مرجع سابق 2015 ،ص 58

[4] – كحلولة يمينة، مرجع سابق 2003، ص62

سند الشحن، لان اهمال اتخاذها يفترض معه انه تسلم البضاعة بالحالة والكمية الموضحة في سند الشحن، وبالتالي يحمله ذلك المسؤولية[1].

ولا يتوقف دور وكيل العبور على الالتزامات المفروضة عليه عند مرحلة استلام البضاعة، بل يستمر ايضا ليشمل المهام الموكلة اليه اثناء مرحلة اعادة ارسال البضاعة.

ثانيا: التزامات وكيل العبور اثناء مرحلة اعادة ارسال البضائع

يقوم وكيل العبور الى جانب المهام السابق ذكرها في مرحلة التسليم بعدة مهام عند التسليم , تبدا اولا بعملية شحن البضاعة (chargement des marchandises), اي رفعها من على الارض او من رصيف الميناء ووضعها على وسيلة النقل التي تتم عبرها المرحلة الثانية لنقل البضاعة[2],ويستعين وكيل العبور للقيام بهذه العملية بعمال الموانئ المتخصصين ,وبأدوات خاصة تختلف باختلاف نوع البضاعة ,ومكان رسو السفينة ,غير انه يجب ان تكون عملية الشحن تحت اشرافه ,وفي الآجال المتفق عليها ,تفاديا للتأخير .اما في حالة عدم وجد اتفاق فيما يخص الآجال ,فوكيل العبور ملزم بإعادة ارسالها في اسرع وقت ,لكن قبل ذلك اذا كانت البضاعة قد اصاب غلافها تلف ,وكانت امام بلات (حزم كبيرة),فكان بعضها مبللا والاخر جافا ,فهنا يقوم وكيل العبور بإعادة تعبئتها قبل تسليمها للناقل الثاني[3].

وبعد اعادة تعبئة البضاعة -اذا استدعى الامر ذلك – وشحنها، يقوم وكيل العبور برص البضاعة (L'arrimage des marchandises) او تستفيها، اي ترتيب وتنظيم البضاعة بما يحفظها من التلف والهلاك بشكل يؤدي الى الحفاظ على توازن وسيلة النقل، وعدم تعرضها لخطر الانقلاب بعد مغادرة المكان، وبطريقة يتجنب بها عدم تعرض بعض الشحنات للتلف عند تستفيها بجانب شحنات اخرى، وعند اتمامه هذه العملية، فانه يقوم بتغطية البضاعة [4] .

والى جانب هذه الاعمال المادية ,يقوم وكيل العبور كذلك بأعمال قانونية اهمها ,ابرام عقد النقل الثاني ,حيث يجب عليه مراعاة حدود الوكالة الممنوحة له وعدم تجاوزها من خلال اتباع واحترام تعليمات موكله بخصوص الناقل المختار ,والوجهة المعنية من قبل هذا الاخير, لكن المقابل يجب عليه حماية مصالح موكله ,فاذا كانت الوجهة التي حددها وكيله غير مناسبة ,فان وكيل العبور بحكم خبرته المهنية يجب عليه ان يقوم بإسداء النصائح لموكله بغية تعديل تعليماته ، كما يجب عليه ايضا –لحماية مصالح موكله – التفاوض مع

[1]– ليلى إلدياز قماز، أحكام النقل الدولي متعدد الوسائط ,2014، الصفحات 120-121

[2]– محمد عبد الفتاح ترك، عقد النقل البحري,2005، ص204.

[3]– كحلولة يمينة، مرجع سابق 2003، صفحات63-64.

[4]– محمد عبد الفتاح ترك، مرجع سابق2005، ص 304.

شركات النقل ,لخفض التكاليف والمطالبة بالتعريفة ,واجرة النقل الاكثر انخفاضا باعتباره يدير حجما كبير من نقل البضائع ويمكنه من خفض الاسعار من امام هذه الشركات[1] .

وبالإضافة الى ابرام عقد النقل، فان وكيل العبور يقوم ايضا بأبرام عقد التامين متى امره موكله بذلك، اما في حالة عدم تلقيه اي تعليمات في هذا الشأن، فيجب عليه اتباع ما يقتضي به العرف، كما هو الحال بالنسبة للتامين في ميدان النقل البحري للبضائع الذي يتم بصورة تلقائية من وكيل العبور، نظرا لكثرة المخاطرة في هذا النوع من النقل [2] .

وبناء على ما سبق ذكره، فانه يجب على وكيل العبور أداء جميع الالتزامات المفروضة عليه، لأنه في حالة عدم تنفيذها، او الاخلال بها يترتب على ذلك قيام مسؤوليته.

الفرع الثاني: المسؤولية الناشئة عن عقد وكالة العبور

بما ان عقد وكالة العبور يكيف على انه وكالة عادية، فان الاحكام المتعلقة بالمسؤولية الناشئة عنه تخضع للنصوص الخاصة بالوكالة في التقنين المدني الجزائري. لذلك وطبقا للمادة 576 من التقنين نفسه، فان طبيعة التزام وكيل العبور هي مجرد بذل العناية الكافية، لا الالتزام بتحقيق نتيجة، الامر الذي يجعله مسؤولا عند تنفيذه العقد عن الضرر الناشئ عن خطئه الشخصي، لكن على الرغم من قيام مسؤوليته عن خطئه فقط، فانه وطبقا للقواعد العامة يتم اعفاؤه من هذه المسؤولية متى كان الضرر راجعا الى وجود سبب أجنبي خارج عن ارادته، او حن البضاعة وجود اتفاق مع موكله بخصوص هذا الامر.

تقوم مسؤولية وكيل العبور إذا لم ينفذ الالتزامات الملقاة على عاتقه، او إذا وقع خطا منه اثناء تنفيذها، لكن قد يحدث ان يحل مكان وكيل العبور شخص اخر، الامر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى مسؤولية في هذه الحالة.

1 – الخطأ الشخصي مصدر مسؤولية وكيل العبور

إذا ارتكب وكيل العبور خطا شخصيا، تقوم مسؤوليته كجزاء لإخلاله بالالتزامات التي ترتبت عليه بمقتضى عقد وكالة العبور. ومن بين الاخطاء الشخصية المرتكبة من طرف وكيل العبور: عدم ابداء التحفظات اللازمة لحظة استلامه البضاعة، او الحاق ضرر بها خلال الفترة التي تكون تحت عنايته، سواء كان ذلك ناتجا

[1] – محمد توفيق بطاح، الوكالة بالعمولة،2017 ص 56.

[2] – إيمان جميل، مرجع سابق2015، ص 59.

عن عدم المحافظة عليها، او عدم مراقبته لعمليات شحنها، او عدم اعادة تغليفها إذا تعرضت هذه الاخيرة للتلف ...

ولا تقتصر الاخطاء الشخصية على الاضرار التي تصيب البضاعة فقط، بل يعتبر عدم اتباع وكيل العبور لتعليمات موكله، او عدم المحافظة على مصالحه او تنفيذها بطريقة سيئة من قبيل الاخطاء الشخصية، كأن لا يختار وكيل العبور الوسيلة المناسبة لشحن البضاعة، او يقدم على ابرام عقد نقل ثان بثمن باهظ غير معقول، او يتخذ تحفظات غير دقيقة او متأخرة او غير مطابقة للأنظمة، بحيث يصبح في هذه الحالة الموكل محروما من كل طعن او دعوى رجوع ضد الناقل[1].

ويجب التنويه الى انه الى جانب هذه الاخطاء، وحتى تقوم مسؤولية وكيل العبور، لابد ايضا ان يتم اثبات الخطأ الصادر من قبل موكله[2].

هذا من جهة، ومن جهة اخرى لابد ان يكون قد الحق ذلك الخطأ ضررا بموكله، اي ان يكون هناك علاقة سببية بينهما.

وبالتالي فان قيام مسؤولية وكيل العبور متوقف على ارتكاب خطأ شخصي منه إذا قام هو بتنفيذ عقد الوكالة، لكن قد يحدث ان ينيب شخصا اخر للقيام بذلك، ففي هذه الحالة يطرح السؤال الاتي:

ما مدى مسؤولية وكيل العبور في حالة حلول شخص محله؟

2-مدى مسؤولية وكيل العبور في حالة حلول شخص اخر محله

إذا اناب وكيل العبور غيره في تنفيذ عقد وكالة العبور، نطبق القواعد العامة الخاصة بالوكالة، وبالضبط المادة 580 من التقنين المدني الجزائري التي ميزت بين حالتين لقيام مسؤولية الوكيل، هما كالاتي:

- **النيابة غير المرخص بها:** يقصد بها ان وكيل العبور ينيب عنه غيره في تنفيذ عقد وكالة العبور، لكن هذه الانابة لا يكون قد حصل فيها على ترخيص من طرف موكله، لذلك يكون مسؤولا عما فعل النائب، كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، ويكون متضمنا معه في المسؤولية.

صحيح ان المادة 1/580 من التقنين المدني الجزائري عرفت النيابة غير المرخص بها، غير اننا نلاحظ من خلال استقراء هذه المادة انها لم تتطرق الى نقطة مهمة، الا وهي وجوب قبول الموكل، حتى تكون الانابة صحيحة، لأنه في حالة رفضه، فان الانابة تكون باطلة ولا يعتد بها. وبالإضافة الى هذا النوع من الانابة يوجد نوع ثان، او ما يعرف بالنيابة المرخص بها.

[1]- كحلولة يمينة، مرجع سابق2003 ص 77

[2]- إيمان جميل، مرجع سابق،2015، ص 64

- **النيابة المرخص بها:** يقصد بها ان وكيل العبور ينيب عنه غيره في تنفيذ عقد وكالة العبور، وهذه الانابة يكون قد حصل فيها على ترخيص من طرف موكله، حيث ميزت المادة 2/580 من التقنين المدني الجزائري في هذا النوع من الانابة مرة اخرى بين حالتين هما كالاتي:

أ- النائب غير المعين:

نصت المادة 2/580 من التقنين المدني الجزائري صراحة على هذه الحالة، حيث يفهم من مضمونها: انه إذا رخص الموكل لوكيل العبور بالقيام بالإنابة، لكنه لم يعين له الشخص النائب، ففي هذه الحالة، وباعتبار وكيل العبور كمهني محترف، لابد عليه ان يقوم باختيار الشخص النائب فوق المهنة التي يريد تأديتها له.

وقد أعفي المشرع الجزائري في هذه الحالة وكيل العبور من المسؤولية العقدية عن عمل النائب، و لم يجعله مسؤولا الا عن خطئه الشخصي، اما في اختيار النائب كأن يكون غير كفء او غير امين واما في حالة توجيهه توجيها خاطئا، وايضا فيما أصدر له من تعليمات تتنافى مع تنفيذ عقد وكالة العبور حيث يترتب على هذا الامر عدم وجود تضامن بين وكيل العبور ونائبه، لان مسؤولية وكيل العبور قائمة على خطئه الشخصي، لا على المسؤولية العقدية عن الغير. وبمفهوم المخالفة إذا احسن وكيل العبور قائمة على نائبه و لم يصدر له تعليمات خاطئة، وارتكب هذا النائب خطأ في تنفيذ عقد وكالة العبور، وكان هذا الاخير مسؤولا وحده اتجاه الوكيل بموجب عقد الانابة، وأمام الموكل بمقتضى الدعوى المباشرة [1]، وكما يستطيع وكيل العبور ان يعين النائب، إذا لم يقم موكله بتعينه، فانه يمكن لهذا الاخير ان يقوم هو مباشرة بتعين النائب.

ب- النائب المعين:

لم تنص المادة 2/580 من التقنين المدني الجزائري على هذه الحالة صراحة، بل نصت عليها ضمنا، حيث انه إذا رخص الموكل لوكيل العبور القيام بالإنابة، وعين له الشخص النائب، فان وكيل العبور يكون غير مسؤول عن أخطاء هذا الأخير، بل يسأل فقط عن خطئه الشخصي فيما أصدر له من تعليمات، لكن لا تتوقف مسؤوليته عند هذا الامر فقط، بل يسأل بالإضافة الى ذلك في حالة عدم مراقبة النائب اثناء تأديته لمهامه.

وبالتالي فانه سواء تم تعيين النائب من طرف الموكل، او لم يتم تعيينه، فان وكيل العبور يكون مسؤولا فقط عن خطئه الشخصي الذي يتمثل في: الحالة الاولى: فيما أصدر له من تعليمات خاطئة، او اهمال مراقبته للعمل الذي قام به النائب.

[1]- زين العابدين غيتري، مسؤولية إحلال الوكيل بالتزاماته في عقد البيع دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون رسالة دكتوراه في الشريعة والقانون، 2017، ص 274

اما الحالة الثانية: فتتضمن بالإضافة الى ما تضمنته الحالة الاولى ايضا مسؤوليته عن الاختيار غير الموفق للنائب.

صحيح ان وكيل العبور تقوم مسؤوليته فقط عن خطئه الشخصي، لأنه ملزم ببذل العناية اللازمة، غير ان هذا لا يمنع من اعفائه من المسؤولية عند تحقيق بعض الحالات، ولمعرفتها نتطرق للنقطة الموالية.

المطلب الثاني: طرق دفع مسؤولية وكيل العبور

يلتزم وكيل العبور بتعويض موكله عن الضرر الناتج عن خطئه الشخصي، غير أنه لا يكون مسؤولا في جميع الحالات عما يصيب موكله من أضرار، فقد منح له القانون دفع مسؤوليته والتخليص من أعبائها متى اثبت ان الضرر الحاصل راجع الى وجود سبب أجنبي (اولا)، او متى وجد اتفاق بينه وبين موكله عند ابرام عقد وكالة العبور (ثانيا).

اولا: الطرق القانونية لدفع مسؤولية وكيل العبور

نصت المادة 127 من التقنين المدني الجزائري على ما يأتي: اذا أثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ، او قوة قاهرة، او خطأ صدر من المضرور، او خطأ من الغير، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر، ما لم يوجد نص قانوني او اتفاق يخالف ذلك[1] .

يتبين من نص المادة اعلاه انه يمكن لوكيل العبور ان يدفع او ينفي مسؤوليته، إذا اثبت ان الضرر الحاصل راجع الى وجود:

1-الحادث المفاجئ او القوة القاهرة : لقد ثار جدل فقهي كبير حول التفرقة بين الحادث المفاجئ والقوة القاهرة ، فيما يخص ان كلا منهما مختلف عن الاخر ،ام انهما ينضويان تحت نفس المعنى ,حيث ذهب انصار التفرقة الى القوة القاهرة في الحادث الذي ينجم عن ظروف خارجة عن الشيء نفسه ، كحدوث زلزال ،او فيضان ،او ظهور وباء معد ... اما الحادث المفاجئ ، فهو الحادث الذي ينجم عن الشيء نفسه ،كانفجار محرك وسيلة النقل مثلا... ،في حين يرى انصار الوحدة ان كلا من الحادث المفاجئ والقوة القاهرة حادث لا يمكن توقعه ولأدفعه ،سواء كان ناتجا عن الشيء نفسه ،او خارجا عنه[2].

[1]- راجع المادة 127 من قانون المدني الجزائري

[2]- حمزة هشام كمال ابو ربيح، السبب الاجنبي وأثره على المسؤولية المدنية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2018ص 55-59

وفي الحقيقة لا وجود لأي فرق بينها، فهما تعبيران مختلفان من حيث اللفظ، غير انهم يجتمعان تحت نفس المدلول، فكل منها عبارة عن حادث لا يكون لوكيل العبور دخل فيه، اي يكون خارجا عن ارادته، ولا يمكنه توقعه ولا تفاديه، حيث يترتب عليه استحالة التنفيذ [1].

وتأسيسا على ذلك، يجب لكي يتم اعفاء وكيل العبور من المسؤولية بسبب الحادث المفاجئ او القوة القاهرة، ان يتوفر في الحادث الشروط الاتية: عدم امكانية التوقع، واستحالة الدفع، والا يكون لوكيل العبور دخل فيه.

2-خطأالموكل: هو ذلك الخطأ الذي يحدثه الموكل، ويسبب من خلاله ضررا لنفسه، كعدم افصاحه عن الطبيعة الخاصة للبضاعة. فلا يتخذ وكيل العبور نتيجة ذلك الاحتياطات اللازمة.

3-خطأالغير: هو ذلك الخطأ الصادر عن كل شخص أجنبي عدا المضرور، والمدعى عليه، أو أحد ممثليه أو أتباعه، والذي يسبب ضررا للدائن، اي الخطأ الذي يصدر من اي شخص عدا الموكل (المرسل، آو الشاحن، او الوكيل بالعمولة للنقل) او وكيل العبور، آو من ينوب عنه.

ويشترط في كل من خطأ الموكل وخطأ الغير حتى يتمسك بها وكيل العبور، لدفع مسؤوليته ونفيها، ان تتوفر فيهما شروط الحادث المفاجئ والقوة القاهرة، الا وهي: عدم امكانية التوقع، واستحالة الدفع، واعتبارهما السبب الوحيد في احداث الضرر، اي لا دخل لوكيل العبور في احداثهما، فمتى ما اثبت هذا الاخير الشروط السابقة، انتفت مسؤوليته، أما إذا لم يستطيع اثبات ذلك، كان مسؤولا عن كافة الاضرار التي تلحق بموكله.

لا تقتصر امكانية دفع مسؤولية وكيل العبور على وجود السبب الاجنبي فقط، بل يمكن ان يكون هناك اتفاق بين وكيل العبور وموكله على اعفائه من المسؤولية.

ثانيا: الاتفاق على نفي مسؤولية وكيل العبور

يستطيع أطراف العقد – كما هو الحال في جميع العقود – ادخال بعض التعديلات على اتفاقهم فمثلا يحاول وكيل العبور في اغلب الاحيان التخلص من مسؤوليته بعد موافقة موكله (المرسل. الشاحن. الوكيل بالعمولة للنقل...) بإدراجه شرط عدم السماح له بعدم تعويض الضرر الذي تسبب فيه، او تحديد قيمته[2].

لكن حتى يتمكن وكيل العبور من دفع مسؤوليته لابد من توافر الشروط الاتية:

- وجوب كتابة شرط اعفاء وكيل العبور من المسؤولية، بمفهوم المخالفة ان كل اتفاق شفوي على اعفائه من المسؤولية لا يعتد به. والى جانب ذلك يجب ان يكون هذا الاشتراط الكتابي محررا بطريقة واضحة ومفهومة.

[1]- محمد دمانة، دفع المسؤولية لنقل,2011، ص 183

[2]كحلولة يمينة، مرجع سابق2003 ص 83

- ان يبلغ شرط اعفاء وكيل العبور من المسؤولية من موكله، سواء لحظة ابرام العقد، او قبل ذلك، وذلك حتى يتم التأكد من علم الموكل بهذه الشروط وقبوله اياها.
- ان يكون هذا الاشتراط الكتابي يتطابق مع موضوع النزاع.
- الا يكون هناك خطأ جسيم مرتكب، اما من وكيل العبور او من مستخدميه، لأنه إذا كان هناك خطأ جسيم صادر منهم، فلا يتم التمسك بشرط اعفاء وكيل العبور من المسؤولية[1].

هذا الامر جعلنا نطرح السؤال الاتي: ما المقصود بالخطأ الجسيم الذي يبطل تمسك اعفاء وكيل العبور من المسؤولية؟

وجد الفقه صعوبة في تعريف الخطأ الجسيم، لأغفال المشرع تحديد ملامحه، وعجز القضاء عن تعريفه [2].

ومع ذلك أقدم بعض الفقهاء على اعطاء محاولات لتعريفه: فهناك من اعتبره ذلك الخطأ الذي ارتكبه قليل الذكاء والفطنة والعناية[3].

أما البعض الاخر فقال انه يندرج بين مفهومين، فهو من جهة يصور بأنه خطأ من الشخص الذي يعتزم الحاق الضرر بشريكه في بعض الاحيان، ومن جهة أخرى هو الخطأ الذي يترجم لصاحبه عدم القدرة على تنفيذ المهمة الموكلة اليه او رفضه عمدا أداء التزاماته[4].

كما عرفه البعض بانه كل اهمال جسيم، فعلا كان أو امتناعا في اتخاذ العناية الواجبة، سواء كان ذلك بقصد الحاق ضرر بالغير او دون قصد الاضرار بهم.

نلاحظ ان التعريفات الخاصة بالخطأ الجسيم تعددت بحسب تنوع القضايا واختلاف موضوعها، الامر الذي ظل عائقا امام ايجاد تعريف موحد للخطأ الجسيم، غير اننا نعتقد بان التعريف الاخير هو الذي يمكن تطبيقه أكثر في مجال وكالة العبور.

ويجب التنويه الى انه الى جانب هذه التعريفات، تعددت ايضا الاحكام القضائية الفرنسية المتعلقة بالخطأ الجسيم المرتكب من وكيل العبور اهمها: قرار مجلس قضاء باريس الصادر بتاريخ 1976/02/03 الذي اعتبر وكيل العبور قام بخطأ جسيم عند استلامه محركا يزن 2 طن ونصف واعادة ارساله في شاحنة لا تملك التجهيزات الكاملة.

---

[1]- كحلولة يمينة، مرجع سابق2003 ص 84-86

[2]- علي حسن. عقد الوكالة بالعمولة للنقل وفقا لقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 .2004 ص 160

[3]- أسماء موسى اسعد ابو سرور، ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية بين القانون المصري والقانون المدني الاردني مذكرة ماجستير في القانون الخاص، نابلس فلسطين: جامعة النجاح الوطنية،2006 ص 63

[4]- Delebecque.2016.p.01 *la faute inexcusable en droit maritime commerciale. Gazette de la chambre (39), p. 01.*

المطلب الثالث: العبور الجمركي

يعد نظام الجمركي (الترانزيت) اداة رئيسية لتيسير التجارة اذ تهدف الى السماح بنقل البضائع بأدنى قدر منة مراقبة داخل الاقليم الجمركي ومن خلال الاراضي الجمركية لإقليم. ويسمح النظام بتعليق الحقوق والرسوم الجمركية على البضائع التي منشؤها او مقصدها بلدان خارج الاقليم اثناء نقل البضائع. وتعلق الحقوق والرسوم حتى ترحل البضائع عن الأقاليم المعني او تدخل نظاما جمركيا اخر.

1-تعريف العبور الجمركي:

إن المادة **125** من قانون الجمارك المعدلة بالمادة 8 من القانون رقم **98-10** المؤرخ في **22** غشت **1998** ومعدلة ومتممة بالمادة **61** من القانون **17-04** المؤرخ في **16** فبراير **2017**، بقولها: (العبور هو نظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة في نفس دائرة اختصاص نفس المكتب او من مكتب جمركي الى مكب جمركي اخر برا وجوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي)[1].

ومنه ان النظام العبور الجمركي: يطلق على البضاعة المنقولة تحت الرقابة الجمركية من المكتب الجمارك الى مكتب اخر للجمارك عن طريق البر أو الجو

ولكل حركة عبور جمركي، يكون شخص محدد، كثيرا ما يشار اليه باسم "الملتزمَ1"، مسؤولا عن تقديم تصريح مفصل جمركي (ترانزيت) الى الجمارك، والإعداد لضمان يغطي الحقوق

والرسوم المعرضة للخطر.

وهذا ما نصت عليه المادة 127 من قانون الجمارك المعدلة بالمادة 8 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 16 فبراير 2017، بقولها (للاستفادة من العبور، يجب الملتزم اكتتاب تصريح المفصل يحتوي على التزام مكفول يلتزم بموجبه، تحت طائلة العقوبات، بتقديم البضائع المصرح بها الى المكتب المحدد وبترصيص سليم محتمل وضعه في الآجال المحددة وعبر الطرق المعين)[2].

تنقل البضائع في:

1- من مكتب الدول إلى مكتب داخلي.

2- من مكتب داخلي إلى مكتب الخروج.

[1] المادة 125 من قانون الجمارك.

[2] المادة 127 من قانون الجمارك.

3- بين المكاتب الداخلية او المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية[1].

2 -أنواع العبور الجمركي:

1-العبور الوطني (العادي): خاضع لتشريعات وطنية وهذا النظام خاص بعمليات العبور الحاصلة داخل الإقليم الجمركي وينقسم إلى:

1-1-عبور مباشر: يتعلق بالسلع المنقولة بوثيقة العبور وبصفة مباشرة من بلد إلى بلد آخر مرورا بالإقليم الجمركي الوطني.

2-1-عبور داخلي: عملية عبور داخلية وتتم بنقل البضائع من مكتب داخلي إلى مكتب خارجي عن طريق تصحيح عبور.

3-1-العبور الوطني الخارجي: تميز فيه حالتين

أ-عند الاستيراد :اي نقل البضائع من البلد الاجنبي بالإقليم الجمركي الوطني أي عبور البضائع من مكتب الحدود إلى مكت بداخلي[2] وهذا حسب الشكل:

شكل رقم (01) يمثل مخطط عبور وطني في حالة استيراد

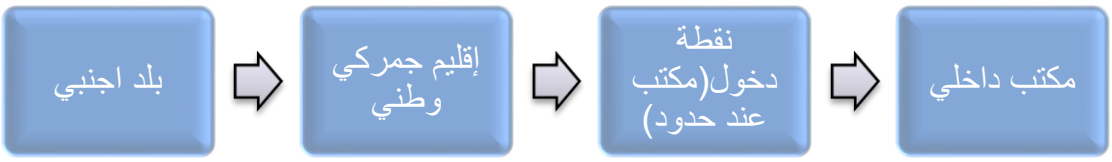

ب. عند التصدير: تنتقل السلع بطريقة مباشرة إلى بلد أجنبي انطلاقا الداخلي إلى مكتب خارجي عند الحدود وهذا حسب الشكل التالي:

[1]-هناء شريف، دور الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية 2019-2020، ص25.

[2] – هناء الشريف، المرجع السابق2020 ص 25

شكل رقم (02) يمثل مخطط تنظيم عبور وطني (حالة تصدير)

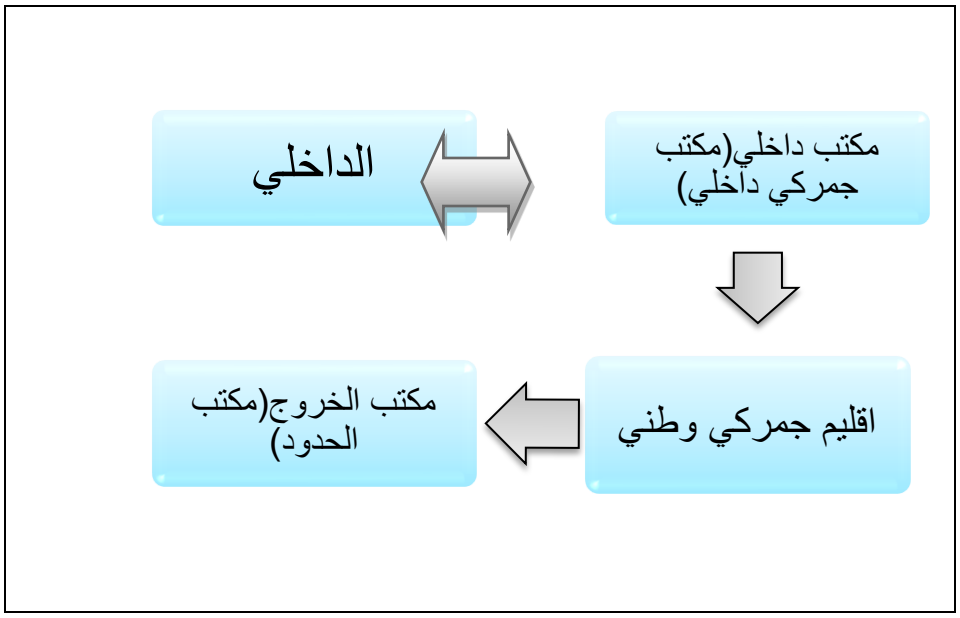

2-العبور الدولي: يسمح هذا النظام بعبور السلع بين بلدين مختلفين من مكتب داخلي إلى مكتب خارجي (حالة تصدير) من مكتب خارجي إلى مكتب داخلي (حالة استيراد) ونميز فيه عدة انواع:

1. اسم ورقم مكتب الانطلاق.
2. علامات وارقام وعدد ونوع الطرد أو الوحدات.
3. قيمة البضائع، اسم وعنوان الشخص الموقع على بيان حمولة.
4. وصف البضائع، اسم المرسل والمرسل إليه.
5. مكتب الاتجاه الخير.
6. منشأ البضائع ومصدرها.
7. الوزن الكلي والصافي للبضائع ورقم البيان المتسلسل وتاريخه.
8. تعريف وحدات النقل وجمل الملاحظات المتعلقة بأقسام الجمارك وتاريخ وضعها.
9. نسبة ومبلغ الضرائب والرسوم في حالة وضع البضاعة تحت نظام الاستهلاك المباشر.
10. الرقم الإحصائي في التعريفة الجمركية [1].

[1] بن براهيم محمد، الانظمة الجمركية الاقتصادية "المدرسة العليا للجمارك بوهران مكتب للتدريس والتوثيق "تكوين الاولي وتحسين مستوى 2018، ص82-83

3-الفوائد والتكاليف لنظام العبور الجمركي:

- اختناقات اقل الحدود.
- تحسين أمن الايرادات.
- استخدام معزز لتقييم المخاطر، مما يؤدي إلى اجراءات مراقبة أكثر كفاءة.
- تقليل معدل الفحص المادي.
- فضلا عن توزيع الموظفين بعالية أكبر.
- تقليل أوقات العبور الجمركي.
- مستندات واجراءات مبسطة.
- معدل اقل للفحص المادي.
- تحسين القدرة على التنبؤ.
- ازدياد القدرة التنافسية الدولية.
- تحسين الشفافية.

المبحث الثالث: تسهيلات التجارة الخارجية

ان تحرير التجارة الخارجية بالجزائر ادى الى تطورها والتسهيلات التي قامت بها الدولة ادي إنعاش الاقتصادي للبلاد.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

يعود الاهتمام في التجارة الخارجية الى ظهور المدرسة التجارية في القرن السابع عشر للميلاد في قارة اوروبا، حيث اهتمت بدراسة التجارة بصفتها من اهم مصادر الثروات الخاصة في الامم، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة على تعزيز كمية الصادرات مقارنة بكمية زيادة تدفق النقود للدول، كما تزامن مع هذه المرحلة الاهتمام بتقليل الواردات وتوفير الحماية للسوق، وتخفيض التكاليف المترتبة بالأجور بهدف دعم المنافسة الخارجية، وتعد التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم.

الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية واهميتها

1-تعريف التجارة الخارجية:

تعددت تعاريف التجارة الخارجية ومن اهم التعاريف نذكر ما يلي:

عرفت تاريخيا بانها اهم الصور للعلاقات الاقتصادية التي من خلالها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات[1].

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بانها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والانظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما الى ذلك [2]نوقد نشط الاهتمام بالتجارة الدولية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم او تأخر هذه الدولة.

2-اهمية التجارة الخارجية:

لا شك ان هناك دور كبير للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى او معدل التجارة الخارجية للدول مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة[3].

[1]- حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2002، ص 13.

[2]- التجارة الخارجية .forgien trad، د. عطا الله علي الزبون, جامعة العلوم الاسلامية, اليازوردي, عمان 2015, ص 9.

[3]- عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، المرجع السابق، 2015ص9.

ان الهدف الاساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسب الندرة لتلك السلع في الدولة المستوردة ويترتب على تلك العملية التبادلية قواعد يتم من خلالها ظهور الاهمية الاقتصادية والتي يترتب عليها اهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات.

ظهرت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على انتاج هذه السلع او عدم توفير رؤوس الاموال او الادارة الحديثة لبعض الدول لإنتاجها بتكلفة اقل[1].

ولعل أبرز تلك الاهمية تتلخص في قدرتها على ايجاد او توفير ما يلي:

1-لا شك ان العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك راس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول، وهذا يوجد الكثير من الارباح، والا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية.

2-تعد التجارة الخارجية مصدرا اساسيا في الحصول على العملات الاجنبية الرئيسية او النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التحويل والاستثمار، كما ان السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة الاقتصادية.

3-يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الانشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع، مما يجعله بحاجة على مصادر لتنشيط تلك الانشطة والمكونات وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الانشطة الاقتصادية سواء منها الانشطة الاقتصادية الانتاجية او الاستهلاكية او الخدمات، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من مواد اولية او مصنعة او مواد اولية او استيرادها.

4-ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائدا ماليا يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية او الخدمات التي تحتاج اليها الدولة او ما يسمى بالإنفاق الجاري.

5-تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية ايجاد نوع من الاتزان في وضعها الاقتصادي فلا شك ان الصادرات زادت فإنها تعمل على احداث توازن الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو بشكل مضطرد داخل الدولة من السلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة، ويحدث هناك نقص في الحاجات سواء

[1] -بلال بوجمعة وعثمان ,ملوك تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 , مجلة الحوار الفكري , العدد 11 ,جامعة ادرار , 30 ديسمبر 2016 , ص 152 .

الضرورية او الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات والواردات تعمل على ايجاد التوازن الاقتصادي الداخلي واقتصاد الدولة[1].

الفرع الثاني: اسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير اسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، ويمكن ذكر اسباب التجارة الخارجية في العوامل التالية [2]:

- عدم امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك لظروف الاقتصاد للدولة.
- وجود فائض في الانتاج
- الحصول على الارباح
- رفع مستوى المعيشة، حيث لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الاخرى.
- تخصص دولي اي تخصيص دولة في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية.
- تفاوت التكاليف والاسعار لعوامل الانتاج والاسعار المحلية، تكون كلفة عن الاستيراد من الخارج مفضلا
- اختلاف التكنولوجيا بين الدول
- اهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة.
- ارتباط الدول بظاهرة التجارة الخارجية.

وتهدف التجارة الخارجية الى تحقيق:

- الاستفادة القصوى من فائض الانتاج.
- استراد السلع الضرورية التي لا يمكن انتاجها محليا لسبب ما.
- احلال الواردات، وهذا ما يتوقف على عنصر التكلفة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء واعادة الهيكلة البنية التحتية لدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد امام الدول النامية للعبور الامن وتضيق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم اسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.

[1] عطا الله علي الزبون، مرجع سابق، 2015ص 2 – 4.

[3] شقري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان , 2015، ص 21-22.

- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية، كسياسة الحماية او الحرية او غير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في اطار التكتلات الدولية [1].

الفرع الثالث: المبادئ الاساسية للتجارة الخارجية

يحتاج التوجه نحو التجارة الخارجية على توفير مجموعة من المبادئ وهي:

1-مبدأ الشفافية: يعني تشجيع الانفتاح والمساهلة في الاجراءات الحكومية والادارات، وهذا يعني ان المعلومات يجب ان تكون متاحة للجمهور بحيث يمكن الوصول اليها واستخدامها بسرعة، كما ينبغي دعوة اصحاب المصلحة والجمهور العام للمشاركة في العملية وتبادل وجهات النظر في مشروعات القوانين قبل ان يصبح قانون.

2-مبدأ التبسيط: هو عملية القضاء على جميع العناصر غير الضرورية واي ازدواجية في الشكليات والاجراءات والعمليات التجارية.

3-مبدأ التنسيق: هو المواكبة بين الاجراءات والعمليات والوثائق الوطنية عن طريق الاتفاقيات والمعايير الدولية والممارسات ويمكن تحقيق هذا التنسيق من خلال اعتماد وتنفيذ المعايير المماثلة لتلك الواردات في البلدان الشريكة، منها كجزء من عملية الاندماج او تنفيذ القرارات الاقليمية.

4-مبدأ التنميط التوحيد: هو عملية تنطوي على جعل الممارسات والاجراءات والوثائق والمعلومات موضوع اجماع بين مختلف اصحاب المصلحة [2] .

[1]-عطا الله علي الزبون, مرجع سابق، 2015ص 2 – 4

[2]حليس عبد القادر، تطور اداء القطاع الجمركي واثاره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتورة علوم ف ع. ا، تخصص تجارة دولية 2016-2017.

الشكل رقم 03 (يمثل المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة)

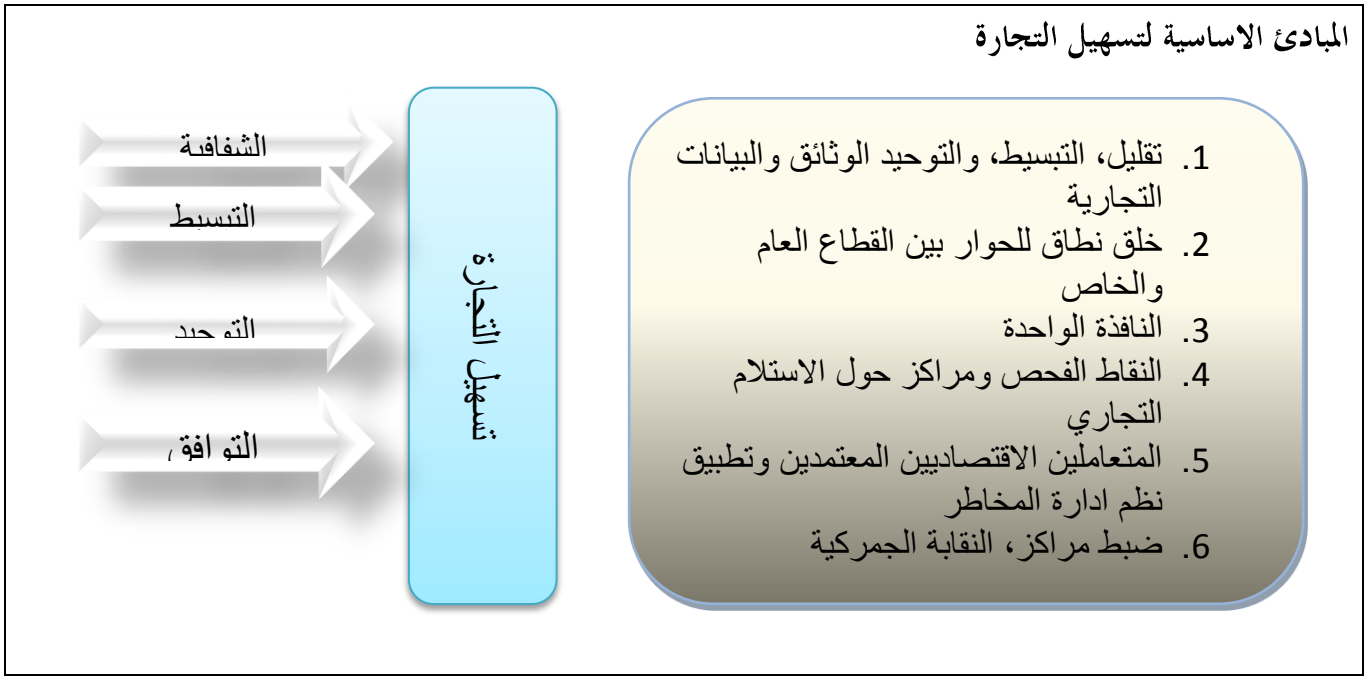

الفرع الرابع: مكونات التجارة الخارجية

تكون التجارة الخارجية في اي دولة من العناصر الاتية:

1) الصادرات:

الصادرات هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر ان يشتريها العالم الخارجي.

اضافة الى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان في الحدود الاقليمية للبلد او خارجها[1].

وبما ان الصادرات تمثل إنفاقا اجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها الى زيادة الدخل القومي اي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.

وتقسم الصادرات الى نوعين:

أ) الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالسلع الاستهلاكية والانتاجية والمواد الاولية مثل البترول والآلات.

[1] – عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة وادارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الاولى 2000.

ب) الصادرات الغير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل:

- خدمات النقل الدولي «النقل الجوي والبحري والبري».
- خدمات التأمين الدولي.
- خدمات السفر في مقدمتها السياحة العالمية.
- خدمات المصرفية العالمية.
- حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

2) الواردات:

الواردات هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل.

وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم اذا كان متواجد داخل الحدود الاقليمية او خارجها، وبما انها ذلك الانفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الانفاق الكلي مما يؤدي الى سحب جزء من القوة الشرائية الامر الذي يضاعف من تيار الانفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج .[1]

- وتنقسم الواردات الى نوعين[2]:

أ) الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية.

ب) الواردات الغير منظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل: الخدمات العلاجية المقدمة من دولة اخرى.

المطلب الثاني: أهمية التسهيلات التجارة الخارجية

1. أسباب الاهتمام بموضوع تسهيل التجارة :

هناك العديد من العوامل تدفعنا الى اهتمام بهذا الموضوع [3]

أ- الزيادة الكبيرة في حجم التجارة الدولية التي فاقت معدلات نموها معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العالم في السنوات الأخيرة.

ب- التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما ادي الى السرعة في الإنجاز والانخفاض ملحوظ في التكاليف وزيادة ملموسة في كفاءة النظم التجارية ونقل السلع موضع التجارة.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة وادارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الاولى 2000.

[2] الاقتصاد النقدي، مجدي محمود شهاب، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية 2002.

[3]- SWEPRO, NATIONAL BORAD OF TRADE FACTITATION –IMPACT AND POTENTIAL GAINS , SWEDEN,2002

ت- زيادة وتيرة الاتفاقية التجارية الإقليمية والثنائية وتشمل هذه الاتفاقيات التزامات كثيرة ومعقدة تتعلق. بالإجراءات الجمركية ومن هنا أهمية تسهيل التجارة لتيسير وتبسيط الإجراءات الجمركية على حدود الدولية

ث- التغير واضح في طبيعة السلع موضوع التجارة فهناك سلع كاملة وسلع وسطية وسلع مجمعه ولكل نوع من أنواع السلع هذه إجراءات يجب اتباعها.

ج- الزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة الدولية[1] .

2. مفهوم تسهيل التجارة والهدف منه:

تسهيل التجارة يغطي كافة الإجراءات التي تؤثر على تدفق التجارة على الحدود الدولية ويشير البنك الدولي الى وجود مبادرات لتحرير التجارة، وتشجيع التجارة الدولية وتحسين البينة والاساسية للنقل، ولا يعني ذلك تسهيل التجارة بل تخفيض تكاليف التجارة الدولية، والنظم المتبعة وادرأه السياسة التجارية وتسهيل التجارة امر فني بطبيعته وله تفاصيله وهو يعني إزالة كل ما يعيق التجارة الدولية [2].

كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ان تسهيل التجارة يشمل الخطوات كلها التي يمكن اتخاذها لتسهيل تدفق التجارة وان عبارة تسهيل التجارة تستخدم على نطاق واسع لتغطي كافة أنواع الحواجز غير التعريفية للتجارة بما في ذلك فحص المنتجات وعوائق انتقال العمالة وتشير النقاشات في منظمة التجارة العالمية الى تسهيل التجارة على انه تبسيط وتنسيق لإجراءات التجارة الدولية التي تشمل كافة الأنشطة والتطبيقات المتعلقة بجمع وتقديم وانتقال البيانات والمستندات المطلوبة لنقل وتحريك السلع موضع التجارة الدولية [3].

والهدف من تسهيل التجارة واضح هو تخفيض تكاليف الاعمال لكل طرف من الأطراف المشاركة وذلك بإزالة الاعباء الإدارية غير الضرورية التي تصاحب انتقال الخدمات عبر الحدود ويتطلب انجاز هذا الهدف تحديث وانشاء معايير دولية يتم العمل بها في كل الدول كأساس حتى لا تكون هناك تباينات تشكل ثغرات يمكن من خلالها نقض القوانين ولأعراف.

[1]- اللجنة الاقتصادية ولاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) تسهيل التجارة بالإشارة الى دول عربية الأمم المتحدة. 2005 ص 3-4

[2]- World Bank, Development , Trade and the WTO , AHand Book, Washington ,2002

[3]Organization for Economic Cooperation and Develoment Border Procedures,2003

3-التحديات المطروحة بالنسبة لتسهيل التجارة

✓ الافراط في عدد الوثائق المطلوبة والبيانات المتعلقة بالتجارة والسلع وتشير دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي الى ان برامج تسهيل التجارة يمكن ان تؤدي الى مكاسب بنحو 0.26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التجارة للدول الأعضاء في المنظمة وهذا ما يوازي تقريبا ضعفي المكاسب من تحرير التعريفة الجمركية وان الانخفاض في الأسعار الواردات للدول في المنطقة اسيا والمحيط الهادئ يمكن يكون 1-2 في المائة ان الافراط في عدد الأوراق والوثائق المطلوبة باب لفساد يجب اغلاقه فحتى يحصل التاجر على التوقعات والاختام يقوم بدفع رشاوي. وقد تنبهت دول كثيرة الى هذه المشكلة وبذات في تنفيذ برامج ونظم للمساهمة في مكافحة الفساد

✓ الافتقار الى الشفافية والوضوح وهو امر أصبح موضع اهتمام منظمة التجارة العالمية وتهتم به المادة العاشرة "نشر وإدراره التشريعات التجارية " من مواد الجات 1994 وقد جرت مناقشات بيم الدول الأعضاء في المنظمة بشأن تحسين هذه المادة وقدمت مقترحات حولها تؤكد على نشر القوانين والمعلومات التجارية وكافة القضايا التواجه كل الدول

✓ الافتقار الى استخدام أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة

✓ الحاجة الملحة الى الإجراءات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ والمطارات وعلى حدود الدولية

✓ الافتقار الى تحديث نظم الجمارك ولافتقار كذاك التعاون ما بين الجمارك والوكالات والسلطات الحكومية

✓ وتحديات تتعلق بالأمن وخاصة بعد سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية فقد برز هاجس الامن فيما يتعلق باحتمال تهريب الأسلحة ضمن شحنات التجارة وهذا يعني انه يجيب ان تفتش كل شاحنة او سفينة او طائرة بدقة ما قد يؤدي الى إضافة تأخير اخر الى تأخير الناجم عن تعقيد الإجراءات والوثائق[1].

[1] Organization for Economic Cooperation and Develoment Border Procedures,2003

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية لتسهيل التجارة الخارجية للجزائر

ادى تحرير التجارة الخارجية بالجزائر الى التفتح على العالم الخارجي وتطوير المبادلات التجارية وابرام العديد من الاتفاقيات الدولية نذكر من أهمها:

1-اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي:

دخلت الاتفاقية الاورو-متوسطية لتأسيس اتفاقية بين الجزائر والجماعة الاوروبية حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 تهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي وتعزيز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وتهيئة الظروف للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الاموال. تمثل الاحكام الجمركية المتعلقة بحركة البضائع بين الجزائر والجماعة الاوروبية القضية الرئيسية التي تهم المتعاملين الاقتصاديين (المستوردين والمصدرون)

هذا الجانب مأخوذ من البند رقم 02 من الاتفاقية بعنوان (حرية حركة البضائع)

على هذا النحو ينص الاتفاق على العديد، من خطط منح امتيازات التعريفات لصادرات المنتجات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي والواردات الجزائرية للمنتجات الناشئة او الاصلية من داخل الاتحاد سواء كانت صناعية او زراعية.

في إطار انشاء منطقة تجارة حرة بين الجماعة الاوربية ودول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) ثم وضع قواعد مشتركة على التراكم في استخدام المواد الصادرة من الدول الشريكة يعطى هذا الاستخدام المنتجات الطابع الاصلي في البلد الذي تم فيه صنعها من المفهوم ان هذا النوع من التراكم لا يمكن تنفيذه الا عندما يكون لدى البلدان المغاربية قواعد متطابقة فيما يتعلق بتعريف المنشأ أو الأصل[1].

2-اتفاقية الشراكة مع المنطقة العربية (GZALE)

دخلت اتفاقية تسهيل وتنمية التجارة بين الدول العربية حيز التنفيذ في 1 يناير .2009

تنص هذه الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية بين الأطراف المتعاقدة. هدفها هو إحياء عملية التكامل

الاقتصادي العربي.

تطبق أحكام هذه الالتفافية وبرنامجها التنفيذي على المنتجات التي تنشأ في هذه المنطقة والتي يمكن تبادلها بموجب نظام تعريفي

[1]- الموقع الإلكتروني، الارتباط بالمنطقة العربية الكبرى:https://www.douane.gov.dz(20/01/2023),17.00h

تفضيلي بين الجزائر والدول العربية باستثناء قائمة المنتجات المستبعدة من المزايا الضريبية.

تستفيد المنتجات التي تنشأ في الدول العربية، وغير المستبعدة من منطقة التجارة الحرة العربية، سواء تم استيرادها إلى الجزائر أو تصديرها من الجزائر إلى بلد عربي، من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب. والضرائب ذات الاثر المماثل.

من أجل تجنب الممارسات الاحتيالية والحفاظ على مصالح الخزانة العامة، ال يمكن الاستغناء عن تحديد منشأ البضاعة وضوابطها يجب أن تمتثل جميع السلع المستوردة او المصدرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية (GZALE) مبدأ القواعد المنصوص عليها في المادة رقم 09 من الالتفافية. تخضع هذه القواعد لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج التنفيذي[1].

3-انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:

العضوية في منظمة التجارة العالمية ليست تلقائية، بل يجب الحفاظ على سلسلة من المفاوضات بين هذه المنظمة والبلد الذي يظهر الرغبة في الانتماء والتي يجب أن تتحمل سلسلة من تكاليف التكيف القطاعي والمؤسساتي.

بالنسبة للجزائر، تم اظهار رغبة الانضمام للنظام المتعدد الأطراف منذ عام 1987 مع اتفاقية الجات ثم مع منظمة التجارة العالمية منذ عام .1994 وحتى عام 2015، لم يتم الانتهاء من هذه العملية بعد، 12 جولة تتميز بتعقيدها وطول عمرها، مما جعل من الممكن التعامل مع أكثر من 1900[2]سؤال متعلق بالنظام الاقتصادي الوطني.

في هذا القسم الفرعي، سنتحدث عن جوالات المفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية في عام 1987، وهو أول تطبيق للجزائر على الانضمام إلى الجات، عانى الاقتصاد من أزمة خطيرة بسبب انعكاس أسعار النفط قبل عام، تتميز السنوات التالية بتدهور الحالة على ثالثة مستويات: اقتصادية واجتماعية وأمنية، وبالتالي لم يعد الانضمام إلى الجات أولوية بالنسبة للحكومات المتعاقبة، على الرغم من حقيقة أن إصلاح التجارة الخارجية وضعت بين فبراير 1986 ويوليو 1987، وأكثر خطوة اهمية اعتمدها مشروع الإصلاح هي إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وستستمر هذه الحالة حتى يوليو 1996، عندما قدمت الجزائر مذكرتها بشأن التجارة الخارجية، ثم حتى أبريل 1998 عندما عقد الاجتماع الأول لفرقة العمل بشأن الانضمام إلى الغات. سيؤثر حدثان بشكل مباشر على مقترح الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

[1]- الموقع الإلكتروني، الارتباط بالمنطقة العربية الكبرى:https://www.douane.gov.dz(20/02/2023),17.00h

[2] - https://www.medafco.org (19/01/2023)، 19.00h

الاول، من الناحية الزمنية، هو التشكيك في المشروع السياسي للإصلاحات هيكلية، بسبب الصعوبات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وعواقبها الاجتماعية والسياسية وتدهور الوضع الأمني في البالد (عواقب برامج التكيف الهيكلي والعشرية السوداء) في الواقع، في عام ،1994 تفاوضت الجزائر عل برنامج التكيف الهيكلي(SAP) والذي أصبح تنفيذها اولوية على التبعية للانضمام للجات ومنظمة التجارة العالمية، نظرا لحالة وقف المدفوعات غض النظر عن موقع البلد. في المقابل، تطلبت SAPإعادة فتح ملف منظمة التجارة العالمية. وهذا سيقود الجزائر في تموز / يوليو 1996، لتقديم مذكرتها للتجارة الخارجية.

الحدث الثاني هو على وجه التحديد اختفاء اتفاقية الغات واستبدالها بمنظمة التجارة العالمية في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي (1994-1986).

لقد غير الانتقال من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية شكل وطبيعة التعددية التجارية، ولكن أيضا عملية الانضمام، التي اصبحت أكثر تعقيدا بكثير.

بالنسبة للجزائر، يؤدي هذا إلى تعديل هيكلي ومؤسس ي واسع النطاق، مما يقلل إلى حد كبير الحيز السياسي الاستراتيجية التنمية الوطنية.

الا يبدوا ن هذا التحول الكمي والنوعي للقيود المتعددة الأطراف كان متوقع 1996، التي

تم تحديثها في عام 2001، ال يذكر سوى التجارة في السلع (الصناعية والزراعية) ويتجاهل المجالات الجديدة (الخدمات، الملكية، الفكرية، وما إلى ذلك).

في عام ،2002 كان للجزائر مذكرة ارتباط ثانية بفائدة صغيرة تتعلق بميزان امل دفوعاتها والتي بدأت في استعادة عالمات الصحة الجيدة، وذلك بفضل الزيادة الناجمة عن عائدات النفط لهذه الأخيرة فيا لسوق العالمية.

عقدت الجولة العاشرة في كانون الثاني2008[1] .وتم استلام 96 سؤالا (33سؤالا من اسئلة الاتحاد الاوروبي و63 سؤالا من ولايات المتحدة) حو اعتماد قوانين جديدة بشأن الحواجز التقنية امام التجارة والاجراءات الصحية والصحة النباتية والمكية والفكرية ومكافحة الاغراق والتدابير الوقائية والتعويضية هذه هي في المقام الاول سياسات الاسعار والتقييم الجمركي واستراد الادوية والمشروبات الكحولية.

تم تعليق مفاوضات الى منظمة التجارة العالمية في عام 2008 لاستئنافها في ابريل 2013 لصالح الجولة الحادية عشرة التي عقدت في جنيف سويسرا وتواجه عوائق جديدة (حواجز)متعلقة بتطور تنظيم منظمة التجارة العالمية لاقتصاد الجزائري.

[1].https://www.medafco.org (19/01/2023)، 19.00h

بعد وقف صادرات النفايات الحديدية وغير الحديدية في عام 2009، والقيود المفروضة على واردات الادوية التي ادخلت في عام 2011 والالتزام بالانضمام الى شريك جزائري لتكون قادرا على التجارة في الجزائر، من اهم نقاط التعثر الجديدة في المفاوضات صعبة بالفعل بسبب جملة امور منها حظر استيراد السيارات المستعملة ودعم الصادرات من خلال الصندوق الوطني الخاص لترويج الصادرات وسعر الغاز مدعوم لتلبية الاحتياجات المحلية ويتماشى مع السعر العالمي للسوق الخارجي.

منذ انعقاد الجولة الاخيرة (12) من المفاوضات المتعدد الاطراف في جنيف مارس 2014 تلقت الجزائر 131 الاسئلة الاضافية التي تم تجهيزها من قبل الوزارات المختلفة لتحرير التجارة هذه الاسئلة تركز على التشريع الجزائري والامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية تأتي الاسئلة المطروحة بشكل رئيسي من شركاء مهمين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الذين لا يردون المساومة على الفرص شركاتهم في البلاد في هذه المفاوضات تعمل الجزائر بشكل خاص على تعزيز معدل الرسوم الجمركية المفروضة على واردات البضائع بمستوى اعلى من معدلات المطبقة مع العلم انه حتى لو وافقت منظمة التجارة العالمية على الحفاظ على المعدل الاولي المرتفع سوف تطلب تخفيضه على مدى فترة طويلة وبهذا المعنى تم اعتماد القائمة بالمنتجات الحساسة التي تتفاوض الجزائر من اجلها على تعريفة بنسبة 45% أي بمعدل اعلى من المعدل المطبق وهو 30%.

المطلب الرابع: أهمية وكيل العبور في تسهيل التجارة الخارجية بالجزائر

ان المهام التي يقوم بها وكيل العبور في الجزائر تنحصر بقيام الاجراءات الجمركية نظر لعدم وجود قانون واضح يحدد مهامهم وبتالي فان وكيل العبور هو نفسه وكيل معتمد لدى الجمارك.

وكلما كانت تبسيط وتنسيق الاجراءات والممارسات الجمركية يصب في تنمية التجارة الخارجية والتي تعد من أهم القطعات الاقتصادية في البلاد.

اولا: التسهيلات الجمركية في التجارة الخارجية:

يقصد بالتسهيلات الجمركية تبسيط وتخفيض الاجراءات والمتطلبات بالمستندات التي تطبقها الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة بحركة الاستيراد والتصدير والتوافق مع الاجراءات والمعايير الدولية والحد من المعوقات غير التعريفية التي تواجه الحركة التجارية كما عرفت منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة بانة تبسيط وتوحيد اجراءات التجارة الدولية مع ان اجراءات التجارة هي جميع الانشطة والعمليات التي من شانها جمع وتقديم والتواصل ومعالجة البيانات لحركة السلع في التجارة الدولية [1].

[1]Gestion de la Mondialisation Commission Economique et Social pour L'Asia et la pacifique. (2003). : Quelques Questions Intersectorielles Facilitation du Commerce et des Transports. Nations Unies.

√–**الاعفاء من الدفع الحقوق الجمركية:** فالأصل في التعريفة الجمركية في كونها رسوم تفرض على السلع الداخلية او الخارجية من البلاد لكن الاستثناء هو تخفيض ه\ه الرسوم وفي البعض الاحيان الغاءها من اجل تحقيق المصالح العامة للدولة كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف ايجاد مورد جديد بالعملة الصعبة. هذا وقد تم الاتفاق في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي على عدم تطبيق أي حق جمركي جديد من الطرفين او أي رسم ذي إثر مماثل على المبادلات بين الطرفين عند التصدير او ان يتم الرفع من قيمة تلك السارية ابتداء من شهر سبتمبر 2015 تاريخ دخول اتفاق الجمركة حيز التنفيذ.

√–**تسهيلات في المراقبة الجمركية:** حيث تتولى ادارة الجمارك اجراء الفحص الجوهري بهدف مراقبة تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها وبالتالي السماح او غلق العبور على البضائع المشكوك فيها فاذا لم يتمكن المصادر من تقديم التصريح المفصل فلتسهيل العبور يمكنه تقدم التصريح البسيط في حالة القبول المؤقت للسلع المواجهة لإعادة التصدير على حالها

√– **الاستفادة من الانظمة الجمركية الاقتصادية:** كانت للأنظمة الجمركية الدور الفعال في توفير شروط ملائمة للمتعاملين الاقتصاديين المواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير للأسواق الخارجية مع التقليل من المعوقات الجمركية فيما يخص الآجال وهو ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 93/10 المتضمن تعديل القانون الجمارك حيث تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها او نلقها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية الاستهلاك ،وكذلك الحقوق والرسوم الجمركية الأخرى وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها ،وذلك حسب نص المادة 115 مكرر من القانون 98/10 وهي موجهه خصيصا لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية كالتصدير خارج قطاع المحروقات عن طريق استعمال مجموعة من الميكانيزمات تتنوع الى الوقف او الاعفاء من الضرائب والرسوم مع منح مسبق لمزيا جبائيه ومالية متعلقة بالتصدي[1].

√–**انشاء شهادة المصدر:** وذلك لبعض المنتجات المصدرة بداية من 1999 والمتمثلة في التمور الجلود نفايات الحديد والصلب والفلين الخام وتشترط ادارة الجمارك الحصول على هذا الشهادة من وزارة التجارة وذلك حماية لسمعة الانتاج الوطني في الخارج بعد التلاعبات الملاحظة في كيفية تقديم هذه المنتوجات في الاسواق الدولية سواء من حيث التغليف او التعبئة او الأسعار.

[1] بومعزة حليمة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل دعم ومرافقة الدولة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.2017، العدد18. ص 94

√–**التسهيلات المعتمدة في المسار الاخضر:** من الإجراء الذي سمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح المفصل لدى الجمارك، حيث أن مرحلة الرقابة

السابقة على التصريح، والفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المرتكزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من المسار الأخضر في هذا الصدد، تجدر بنا الإشارة إلى أن المسار الأخضر كإجراء تسهيلي تناولته اتفاقية كيوتو المتضمنة تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية التي تمت مرجعتها من طرف المنظمة العالمية للجمارك(OMD). في جوان 1999وقعت عليها الجزائر في ديسمبر 2000[1].

جسدت كذلك في تصريح اروشا (déclaration d'ARUSHA) المتعلق بأخلاقيات المهنة في الجمارك في إطار التشريع الداخلي فقد نصت عليه المادة 92من قانون الجمارك التي تنص على السلطة التقديرية لأعوان الجمارك فيما يخص المادي للبضائع وكذلك المقرر رقم 09 المؤرخ في03-02-1999 للمدير العام الجمارك الذي تحدد كيفية وشروط جمركة البضاعة وهذا تطبيقا للمادة 82 من قانون الجمارك الجزائر وتطبيقا للقانون الجمركي صدرت التعليمة رقم 11 م ع ج – الديوان –م300 – 00 المتضمنة عقلنة الرقابة الجمركية ووضع حيز التنفيذ المسار الأخضر، ويمنح هذا الامتياز التسهيلي على أساس معايير انتقائية معدة من طرف إدارة الجمارك والمستسقاة من المنهج الجديد في تسيير الأخطار، وهو بذلك مخصص للمتعاملين الاقتصاديين الذين يوفرون ضمانا كافيا كونه محل ثقة.

أن إدارة الجمارك اعتمدت في إطار المسار الأخضر نشاطات اقتصادية تعبر عن ثلاث أصناف من المتعاملين وهم على التوالي:

- المنتجون أو الصناعيين.
- المستثمرون.
- المصدرون.

إن هذه الأصناف الثلاثة من المستفيدين تحقق عمليات وضع قيد الاستهلاك، ويجب على هذه المؤسسات المستفيدة من إجراء المسار الأخضر إتباع بعض الشروط الأخرى، وهذا دائما في إطار ضمان حقوق وفوائد الخزينة العمومية. فالانتماء إلى الأصناف الثلاثة السالف ذكرها غير كاف للاستفادة من المسار الأخضر إنما لابد من شروط أخرى:

1–امتلاك المتعامل لاعتماد الدفع

[1] – التعليمة رقم 11 الصادرة من المديرية العامة للجمارك / الديوان م 300.

هذا الشرط يجد أساسه القانونً فًي المادة 109 مكرر من قانون 98-10 المؤرخ في 22 اوت1998 المتضمن قانون الجمارك: يمكن لقابض الجمارك أن يرخص برفع البضائع حسب تدرج الفحوص وفًيل تصفًية الحقوق والرسوم الجمركًة المستحقة. وتسديدها مقابل اكتتاب المذيين لاذعان سنوي يكفل اعتماد الرفع ويتضمن الالتزام بتسديد الحقوق والرسوم الجمركية.

2 -صك محاسبة فعلًية: شفافة، دقًيقة ودورًة.

3-التمتع بسًيرة جبائيه حسنة[1].

وهذا مرتبط بالظروف الماضًية للمتعامل مع إدارة الجمارك، أو أًية إدارة مالًية أخرى، للتأكد من وجود عامل الثقة، والجدير بذكر ان المؤسسات التي يتم قبولها ضمن اجراء المسار الأخضر، فإنها تدرج مباشر في إطار النظام الاعلام للتسيير الالي للجمارك على مستوى المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات.

ثانيا: اجراءات جمركة البضائع:

واجراءات الجمركة بصفة عامة يقد بها كافة العمليات التي يجب اجراؤها من قبل الاشخاص المعنيين ومن قبل الجمارك بغية تطبيق قانون الجمارك.

ويعرف التخليص الجمركي انه العملية التي يقوم بها شخص المخلص على المادة مهما كان شكلها او نوعها لإخراج تلك المادة من مستودعات او يد الجمارك بصورة شرعية وبعد استيفاء الرسوم المقرر عليها وتكون هذا المادة من المواد المسموح بإدخالها البلاد[2].

ان عملية التخليص الجمركي هي عملية مستنديه في مقام الاول في الاستيراد او التصدير على حد سواء والمستندات تتشابه كثيرا في التخليص الجمركي للصادر وللوارد وقد ركز المفهوم الحديث للجمارك على النقاط التالية:[3]

-خدمة الاقتصاد (تسهيل التجارة).

-خدمة المواطن (مبدأ الشراكة والمسؤولية الاجتماعية).

-توفير المعلومات لبناء السياسات الاقتصادية الصائبة.

[1]- المادة 202 من قانون الجمارك

[2]- خالد عليان وعلي أحمد المشاقبة ، إدارة التخليص الجمركي، عمان، الأردن : دار الصفاء للنشر. 2009 ص27

[3] -أنطوان لقصاص دور الجمارك اللبنانية في تسهيل التجارة وخدمة الاقتصاد، ورشة تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة ،2006.

ثالثا: شروط التخليص الجمركي

بعد اتمام صفقة الشراء والشحن بنجاح لابد من وجود هذه المستندات لتخليص الشحنة عند وصولها وهذه المستندات تعتمد بشكل أكبر على المورد الذي اشتريت منه البضائع وبعضها يعتمد على المستورد ولقد حصرت مبدئيا المستندات الازمة في عمليات التخليص الجمركي في الوراق التالية:[1]

- الفاتورة الأولية: وتحتوي عاد على اسم العميل المرسل اليه البضاعة البلد المصدر اليها. الكمية. الصنف. السعر. القيمة الاجمالية. نوع العملة طريقة الشحن. الخ
- قائمة التعبئة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن ارقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد والاوزان القائمة والمصداقية
- شهادة الصحية: تصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من انها مطابقة لشروط التصدير في الدولة المصدر
- اذن الشحن: يصدر عن توكيل الملاحي ويعتبر بمثابة امر باستلام البضائع المطلوبة شحنها
- شهادة المنشأ: يوضح فيها البلد الذي صدرت ف منه البضائع
- بوليصة الشحن: تعتبر بمثابة إيصال بإصدار فاتورة تجارية وقائمة التعبئة
- الفاتورة التجارية: يقوم بإصدارها المصدر حيث تقدم نسخة منها الى الشاحن اما النسخة الاصلية فتقدم الى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشاة للمصادقة عليها بالإضافة الى مستندات أخرى كشهادة المعاينة والخطابات الختامية بين طرفي عملية التبادل التجاري.

اما الوكيل الجمركي فيشترط في الملف التخليص الجمركي الوثائق التالية:

- ✓ فاتورة تم توطينها لدى بنك معتمد في الجزائر.
- ✓ نسخة عن السجل التجاري الخاضع للقانون الجزائري.
- ✓ نسخة عن البطاقة الجبائية الصادرة عن المصالح الجبائية المختصة اقليميا.
- ✓ أي وثيقة اخرى مستلزمه كأجراء اداري خاص او من اجل الاستفادة من مزيا جبائيه متعلقة بالأنظمة المميزة[2].

[1]- محمد جاسم التجارة الدولية. عمان –الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.2013، ص 192-193

[2]-http//www.douane.gov.dz(20/01/2023)،17.00h

رابعا: العراقيل المرتبطة بالتخليص الجمركي:

تكون من خلال التعقيد في الفرص الرسوم الجمركية وعدم شفافيتها مشاكل التقييم الجمركي وعدم وضوحها كما أشرنا اليه سابقا طول زمن الافراج ومكوث البضائع لزمن كبير في المستودعات نقص التسهيلات الجمركية المرتبطة بالأخطاء التي قد تحدث اثناء عملية الجمركية والظروف العارضة التي تفرض على أطراف عملية التخليص مثل الظروف السياسية والمناخية وتتمثل المشاكل المرتبطة بالتخليص الجمركي فيما يلي:

أ- تقديم البيانات الجمركية الغير صحيحة لا تتوافق مع الحالة الحقيقة للبضائع: يقع الكثير من المصدرين والمستوردين في كثير من المشكلات الناتجة عن وجود بيانات وصفية غير دقيقة عن الشحنة وهذا يؤدي الى تعطيل التخليص الجمركي في السعودية وتتضمن امثلة تلك الاقرارات والبيانات الجمركية غير الصحيحة التقييم الخاطئ للبضائع او وصفا غير صحيح للبضائع [1].

ب- مشكلة الترخيص والشهادات الغير صحيحة:

في حالة سوق جديد في هذا الحالة يقوم المصدر بتصنيع البضائع واعداد المستندات المعتادة ويبدأ في اجراءات شحن البضائع بالفعل.

ت- الاوراق والمستندات والوثائق غير الصحيحة:

يمكن ان يسبب العمل الورقي غير القيق الى حدوث اخطاء في المستندات الخاصة بالشحنات حتى التفاصيل البسيطة في المستندات والوثائق قد تسبب في حدوث العديد من المشاكل التي تؤدي الى حدوث تأخيرا كبيرا للشحنة والأسوأ من ذلك ان هذا قد يؤدي الى فقدان عميل قد لا يكون مستعدا للانتظار حتى يتم حل المشكلة.

ث- المواسم والعطلات الرسمية:

قد يتم التعرض الى تلك المشكلات خلال الاعياد المحلية والدولية في بعض المناطق مثل اعياد الميلاد وراس السنة الميلادية الحادثة في بعض المناطق من اوروبا وامريكا بالإضافة الى احداث السنة الصينية الجديدة المؤثرة بشكل كبير على الاعمال التجارية الدولية المرتبطة بالصين.

ج- التقلبات والاضطرابات المناخية والسياسية في العالم:

[1]- unctad.org: https://unctad.org/ar/docs/sdtetlb20052_ar.pdf(15/01/2023)، 15.45h

تعتبر الاضطرابات والتقلبات المناخية واحد من أكثر المشكلات والعوامل الطبيعية المؤثرة بشكل كبير على عمليات شحن البضائع وبالتالي على اعمال تخليصها جمركية.

بالإضافة الى المشكلات التقنية التي تحصل خلال التفريغ شحن البضائع وتتمثل في:

- ✓ التأخر في تفريغ الحاويات ما يترتب عليه تكاليف تثير خلافا بين التاجر والمخلص.
- ✓ ازدواجية رسوم الفحص نتيجة اعادة الفحص بالمختبرات المحلية بعد فحصها في الخارج.
- ✓ تحصيل الجمركي لرسوم التفريغ عن جميع الحاويات بينما لا يفرغ سوى عدد محدود منها.
- ✓ رفض العينات من قبل المراقبين الجمركيين بناء على تقارير المختبرات.
- ✓ تباين نتائج الفحص للبضائع نفسها بين المختبرات يظهر خللا في التزام بموصفات محددة.
- ✓ معاينه هيئة الغذاء والدواء لا تبدأ الا بعد انتهاء معاينة المراقب الجمركي ما يصنع الوقت.
- ✓ اقتطاع جزء من التامين على الحاويات من قبل جهات خارجية يتعامل معها الوكيل الملاحي[1].

[1]- unctad.org: https://unctad.org/ar/docs/sdtetlb20052_ar.pdf (15/01/2023)، 15.45h

المبحث الرابع: الدارسات السابقة

لقد تطرقنا في مبحثنا هذه مجموعة من الدارسات السابقة التي تقربنا من فهم بحثنا بشكل اوضح ولقد تناولنا ثلاث دارسات سابقة وهي كآتي:

المطلب الأول: لمحة عامة عن بعض الدارسات السابقة

أولا: وكيل العبور حلقة من حلقات النقل البحري (مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع–قانون النقل) من إعداد الطالبة كحلوله يمينة تحت اشراف الأستاذ عمار محمد 2003/2002: قد قسم هذا البحث الى فصلين هما:

- ✓ قد تناول الفصل الأول مفهوم وكيل العبور واطاره التنظيمي، بحيث تطرق في البحث الأول الى مفهوم وكيل العبور من خلال عقد الوكالة الذي يشرح فيه مفهوم عقد وكالة العبور (المطلب الأول)، ثم بعد ذلك يميز فيه بين وكيل العبور وباقي المتدخلين في سلسلة النقل البحري (المطلب الثاني)، ثم تطرق في المبحث الثاني الى الإطار التنظيمي على الصعيد الدولي (المطلب الاول) والإطار التنظيمي على الصعيد الداخلي في الجزائر (المطلب الثاني)
- ✓ تناول الفصل الثاني دور وكيل العبور ومسؤولية، بحيث تطرق في المبحث الأول الى دور الوكيل العبور والذي يشمل دوره في مرحلة "استلام" البضاعة (الطلب الأول)، ودوره في مرحلة "ارسال" او "إعادة ارسال" البضاعة (المطلب الثاني)، وتطرق الى مسؤولية وكيل العبور في المبحث ثاني الذي شرح فيه قيام هذه المسؤولية (المطلب الأول)، والاعفاء والتحديد الاتفاقي من هذه المسؤولية (الطلب الثاني).

ومنه نستخلص من هذا البحث ان وكيل العبور يلعب دور أساسي في سلسلة النقل البحري فهو بمثابة المحرك الذي يتحكم في حركة البضائع.

ووضعية وكيل العبور في الجزائر جد مقلقة، بحيث انه عرف ومازال يعرف جمود وركود كبير ناتج عن احتكار الدولة للعبور، بحيث يخصص وكلاء العبور الخواص70 بالمئة من وقتهم لتنفيذ الإجراءات الجمركية. هذا من جهة ومن جهة أخرى، وكيل العبور هو غير معروف من الناحية القانونية، بحيث لا يوجد أي قانون ينظم هذه المهنة، بحيث ركزت هذا الدراسة على الوكيل العبور من حيث الاجتهادات القضائية أكثر منها على القانون.

ان وكيل العبور يشهد تطورا كبيرا وازدهارا في المهنة على الصعيد الدولي وان هذا سيمس وكلاء العبور الجزائريين خاصة مع تحرير التجارة الخارجية ومع استعدادات الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية

للتجارة، بحيث يصبح وكيل العبور يدخل في إطار عوامل الربح وهذا باعتبار منظم عملية النقل ولكونه كذلك يقوم بدور المستشار لدى المصدرين، لان اختراق بضائع جزائرية لأسواق الخارجية يتطلب مجهودات جبارة في الميدان التقديم وتعبئة البضائع، وهذا لا يكون بالأمر السهل.

نتمنى اصدار قوانين تشجع وكلاء العبور الخواص الذين يردون الاستثمار في اللوجستيكي (مساحات التخزين، وسائل النقل .....)، كما نتمنى كذلك اصدار قانون ينظم مهنة وكيل العبور –مثلما فعل المشروع التونسي–تحدد فيه شروط ممارسة هذه المهنة والتي ترتكز أساسا على الكفاءة الكبيرة والتكوين الغزير في الميدان القانون والاقتصاد والتسيير وفي الميدان اللوجستية، كما حدد فيه أيضا التزاماته ومسؤولياته.

ثانيا: الوكيل المتعمد لدى الجمارك في القانون الجزائري (مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع العقود والمسؤولية) من أعداد الطالبة مكيد نعيمة تحت اشراف الأستاذ الدكتور بن شنيتي حميد سنة 2002:

وقد تطرق هذا البحث الى بابين هما:

الباب الأول: تطرق الى دراسة الإطار القانون للوكيل المعتمد لدى الجمارك، بحيث نحدد في الفصل الأول مفهوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك وهذا بإعطاء تعريف له وتحديد الطبيعة القانونية له والاساس القانوني لعمله كما يقوم بالتميز بين عمله والاعمال القريبة منة، ثم يتناول في الفصل الثاني تنظيم عمل الوكيل المعتمد لدى الجمارك اذ نحدد الوسيلة التي تسمح للشخص ممارسة هذا العمل ونعني بها الحصول على الاعتماد ثم انقضاءه.

تناول هذا الباب الإطار القانوني للوكيل المعتمد لدى الجمارك هذا الإطار يتمثل في عنصرين اساسين هما: مفهوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك وتنظيم عمله.

ان اللجوء الى الخدمات الوكيل المعتمدة لدى الجمارك يمثل امتياز اكيد لمن أعطاه الامر باعتباره يتحكم في الإجراءات الجمركية، ودرايته الجيدة بكل التغيرات التي تحصل في مجال الجمركة، وهو بذلك يلعب دور محدد مقارنة مع مختلف وسطاء التجارة الدولية اذ انه يتكفل بكل الشكليات الجمركية لحساب المستوردين والمصدرين فهو ينوب كليا عن زبائنه، ويختلف الوكيل المعتمد لدى الجمارك عن وسيط العبور (transitaire)ذلك ان الوكيل المعتمد لدى الجمارك يلعب دور الوسيط بين الادارة الجمارك وزبونه اذ يقوم في اطار وكالة متمثلة في اتفاقية بعمليات الجمركة ويعتبر بذلك في المعنى التشريعي تاجرا

ويخضع الوكلاء المعتمدين لدى لممارسة نشاطهم لعدة شروط حسب القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتمثلة في قانون الجمارك المعدل والمتمم بالقانون رقم 98/10 والمرسوم التنفيذي رقم 99/197، اذ انه لابد ان تتوفر فيه مؤهلات عملية وتقنية.

كما ان الوكيل المعتمد لدى الجمارك لا يمارس عمله الا بعد الحصول المسبق على الاعتماد وفق الشروط او الإجراءات المنصوص عليها، هذا الاعتماد يمنح من طرف المدير العام للجمارك الذي تعود له وحده سلطة منح الاعتماد او سحبه

خاصة ان لجنة الطعن والتأديب وذا غرفة التأديب اللتان نص عليهما المرسم التنفيذي الحالي لم يتم انشاءهما بعد.

ومهنة الوكيل المعتمد لدى الجمارك يمكن ان تمارس بصفة اصلية او بصفة مكملة للمهنة الاصلية، اذ يمكنه ان يجمع بين هذه المهنة ومهنة أخرى ويتحقق هذا خاصة بالنسبة للشخص المعنوي، فعمل الوكيل يوافق في العموم وظيفة منظمة من طرف السلطة لعمومية.

وما يجدر الإشارة اليه انه رغم وجود نصوص قانونية خاصة بالوكيل المعتمد لدى الجمارك في قانون الجمارك الجزائري وصدور مرسوم تنفيذي جديد ينظم هذه المهنة الا ان هذه النصوص لم يتم تجسيدها كليا في الواقع.

وعليه يحق للوكيل المعتمد لدى الجمارك الحصول على تعويض عن كل النفقات التي صرفها في انجاز عمله كما يحق له الحصول على تعويض عن كل الاضرار اللاحقة به بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا متعادا.

- الباب الثاني: لقد تناولوا في هذا الباب من البحث الاثار المترتبة عن اعتماد الوكيل لدى الجمارك، اذ يتطرق في الفصل الأول الى التزامات الملقاة على عاتقة بحيث نحدد الالتزامات المتعلقة بإجراءات الجمركة والالتزامات المتعلقة بسير مهنة الوكيل المعتمدة لدى الجمارك ونتناول في الفصل الثاني المسؤولية التي يتحملها الوكيل المعتمد لدى الجمارك والمترتبة عن ممارسة لعملة وكذا الحقوق التي يستحقها مقابل عمله.

تناول هذا الباب الاثار المترتبة عن اعتماد الوكيل لدى الجمارك، هذه الاثار تشمل عنصرين اساسين هما: الالتزامات الملقاة على عاتق الوكيل المعتمد لدى الجمارك والمتعلقة بإجراءات الجمركة وبسير مهنته، والمسؤولية التي يتحملها وكذا الحقوق التي يستحقها مقابل عمله.

ذلك ان التصريح المفصل والمعد من طرف الوكيل المعتمد لدى الجمارك وفق الشروط والإجراءات المحددة من طرف إدارة الجمارك وبعد وضعة لدى مكتب الجمارك المختص فانه يخضع فانه يخضع للمراقبة

التدرجية من حيث الزمن والتي تكون طبيعتها وكيفيتها متروكة دائما للتقدير الحر لإدارة الجمارك، فانه يصبح عقد رسمي يلقي على عائق الوكيل المعتمد أدى الجمارك مجموعة من الالتزامات.

اذ يعتبر الوكيل المعتمد لدى الجمارك المسؤول الوحيد اتجاه إدارة الجمارك عن البضائع والملزم الوحيد بدفع الحقوق والرسوم المستحقة والتي يدفعها لحساب زبونة وهذا بعد الحصول على التسبيق الملائم.

كما يعتبر الوكيل المعتمد لدى الجمارك مسؤول عن التصريحات المفصلة للبضائع المنجرة والموقعة من طرفه اذ انه يعتبر من طرف إدارة الجمارك هو المالك الوحيد للبضائع وبالتالي هو المدين الوحيد عن دفع الحقوق والرسوم المستحقة.

وهو وحده من يمكنه مطالبة زبونة باستيراد المبالغ التي دفعها نيابة عنه من حقوق ورسوم وغرامات

والوكلاء المعتمدين لدى الجمارك مسؤولين عن العمليات المنجرة من طرفهم اتجاه إدارة الجمارك من:

- الناحية الجزائية: ننتبجه للمخلفات المكتشفة في التصاريح المفصلة
- الناحية المدنية: عن دفع الحقوق والرسوم والغرامات

وبالتالي يقع على عائق الوكيل المعتمد لدى الجمارك التزام بالسهر على ان تكون التصاريح المنجرة من طرفة صحيحة وهذا بعد اجراء كل التحقيقات والفحوصات اللازمة للبضائع وان ل يكتفي بتصريحات زبونة فقط

وتجدر الإشارة ان المسؤولية الجزائية للوكيل المعتمد لدى الجمارك تقع دائما على شخص طبيعي سواء كان الاعتماد لدى الجمارك ممنوح لشخص طبيعي او معنوي، فهي تقع على لشخص الطبيعي المعتمد كوكيل لدى الجمارك والمصرح الجمركي باعتباره الممثل القانوني للشخص المعنوي

كما ان للوكيل المعتمد لدى الجمارك الحق في الحصول على اجرة مقابل عمله المنجر والتي يتم احتسابها بطريقة حرة وجزافية وهذا عن كل عملية منجزة.

ثالثا: دور وكيل الشحن في التجارة الخارجية (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص (لوجستيك ونقل الدولي) من اعداد الطالب تكوك شريف تحت الاستاذ الدكتور بن زيدان الحاج دفعة 2019/2018:

ينقسم هذا العمل إلى ثالثة فصول: في الفصل الأول، وهو ثالثة أقسام، سنحاول شرح تطور التجارة الخارجية، وظهور المنظمات الدولية والتجارة الخارجية في الجزائر ثم، في الفصل الثاني المكرس للعبور، سنحاول

أن نتحدث أولا، عن الإطار المفاهيم لمقدم الشحن، وثانيا بشأن مساعدي النقل وعلاقتهم مع وكيل الشحن، والثالث قضايا العبور

أخيرا في الفصل الثالث سيتحدث عن مجال نشاط الترانزيت الذي يتألف من إجراءات الجمارك الاقتصادية، والإجراءات الجمركية.

❖ الفصل الأول: وتختلف أهمية التجارة الدولية من بلد إلى آخر، والتصدر بعض البلدان لتوسيع أسواقها المحلية ولكن لمجرد مساعدة قطاعات معينة مثل القطاعات الصناعية. ويعتمد آخرون إلى حد كبير على التجارة الدولية لتوريد السلع للاستهلاك الفوري او عائداتهم من العملات الأجنبية، وقد سلطت بعض المنظمات الدولية الضوء على أهمية التجارة الدولية في النمو على نطاق واسعفي السنوات الأخيرة، مثل تقرير التجارة العالمية منظمة التجارة العالمية، وكذلك مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد). وكثيرا ما سحبت هذه الأخيرة عدم المساواة في شروط التبادل التجاري، أي حقيقة ان تجارها مع البقية العالم هي في الغالب عجز. يتناول هذا الفصل تطور التجارة الدولية والمؤسسات الرئيسة المتداخلة وتطور التجارة الخارجية في الجزائر.

شهدت التبادلات الدولية تطورا كبيرا منذ القرن الثامن عشر، يرجع هذا التطور لنمو الاقتصاد العالمي في مرحلة المختلفة مثل الثورة الصناعية وظهور المنظمات والاتفاقيات الدولية التي لعبت دورا هاما في تنمية التجارة الدولية التي شجعت البلدان النامية مثل الجزائر على الشروع في سياسات التحرير الاقتصادي والتجاري والانفتاح على التجارة الدولية.

بدأت لوائح التجارة الخارجية التي كانت من أولويات الدولية الجزائرية في تحرير نفسها للوفاء بمتطلبات التمويل في إطار دعم المتعاملين الوطنين وبمناسبة الدولة المقبل لمنظمة التجارة العالمية، ومع ذلك نلاحظ ان الجزائر قد استغرقت وقتا طويلا في تحقيق انفتاحها على الأسواق الخارجية وأنها لاتزال في طور التحول الى الاقتصاد السوق، نظرا للمرحل التي لا حصر لها والتي ينظم من خلالها الإطار القانوني للتجارة الخارجية للوصول الى المرحلة الحالية.

❖ الفصل الثاني: يتطلب التسليم الجيد للبضائع تدخل العديد من المحترفين. كل واحد منهم عبارة عن رابط في سلسلة دوره هو تسليم البضائع والأمن ... من المصدر إلى المستورد. يتم توفير رابط في هذه السلسلة من وكيل، والتكلفة، والوقت، في ظل أفضل الظروف، الذي، العبور تتمثل مهمته في تنفيذ العمليات الإدارية والتجارية المتعلقة بالحركة الدولية للبضائع.

لضمان الجميع لأدوارهم، يجب على وكلاء الشحن التكيف مع التغييرات في العمليات التجارية والممارسات الجديدة لمساعدي النقل والالتزام بتقديم خدمات أكثر جاذبية من حيث السرعة والتسهيلات والتنسيق جيد مع جميع أصحاب المصلحة.

في هذه الفصل يركز على خصائص وكيل الشحن، ووظائفه، وقضايا العبور المستقبلية وتطويرها، بالإضافة إلى علاقة وكلاء العبور مع المساعدين الاخرين للنقل.

النقل أمر ضروري لسهولة ونجاح العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنقل الدولي للبضائع. تكون أنشطة وكيل الشحن مكملة لأصحاب المصلحة الآخرين؛ وكلاء الشحن هم رابط قوي في سلسلة الشحن وهم يعتنون بطلب عملائهم ويدافعون عن مصالحهم ويضمن التطبيق الصارم لمختلف الأنظمة الجمركية

وفيما يتعلق بدور وكيل الشحن على المستوى الجمركي؛ فإنه يميل الآن إلى أن يكون أصغر مع وضع بعض إجراءات التخليص الجمركي.

إن تطوير العبور وتحسين خدماته يجعل من الممكن تنفيذ عمليات استيراد وتصدير البضائع في أفضل الظروف الممكنة عبر الحدود أو بين الأقاليم المختلفة.

- الفصل الثالث: هناك عدد من الإجراءات اللازمة لنجاح عملية العبور. بدءا من اختيار نظام توزيع البضائع لعمليات التخليص الجمركي والخطوات المختلفة التي يجب اتباعها لاستيراد البضائع.

ولتحقيق هذه الغاية، سنقدم الأنظمة الاقتصادية المختلفة المطبقة على السلع، والمستندات اللازمة لعملية التخليص الجمركي، وفي النهاية سننهي بحالة عملية ستتعامل مع عرض المنظمة المضيفة.

وقد شجع تطوره ولا سيما النقل، التجار الدولية في العالم على تطوير وسائل النقل البحري، لذي لعب دورا هاما في ة التجار الدولية في السلع.

يتم تسهيل عمليات النقل عن طريق العبور وهو عنصر لا غنى عنه في نجاح عمليات التجارة، الخارجية وتعتبر أنشطة المرور العابر متكاملة مع الجهات المساعدة للنقل الأخرى وتشكل حلقة وصل قوية في سلسلة النقل البحري وفي السلسلة الاقتصادية ة ي والتجار.

عند الاستيراد والتصدير كلما وصلت سلع ة ما إلى حدود البلد المستورد يجب أن تمر في أيدي الجمارك لتكون موضوعا للإعلان بالتفصيل

يقوم وكيل الشحن بمهام الوسطاء ويتدخل عند وصول البضاعة لتسهيل وتقليص عمل الجمارك ومنه يجب عليه التوجه إلى، التخليص الجمركي للبضاعة في قواعد الفن مع الحرص على التحقق من كل مناورة قائمة.

ومع ذلك، فان اتجاه التطور التكنولوجي مثل أنظمة الكمبيوتر، وتحرير التجارة مع ظهور المناطق الحرة والاتفاقيات التجارة، من خلال القضاء على حواجز الجمركية وغير لجمركية، قد يقلل من نشاط المرور العابر، وكذلك تفقد أهميتها في التجارة الخارجية.

ومن خلال هذا الدراسة قاموا يبعض اقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسينات في أنشطة، المرور العابر وهي كما يلي:

- ✓ استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة وتطوير تقنيات الاتصال.
- ✓ تخفيض الإجراءات والوثائق الجمركية التي سيتم تقديمها غي عمليات التخليص الجمركي.
- ✓ تقليل الوقت لدخول البضائع وتركها في الحدود.

المطلب الثاني: اوجهه التشابه واختلاف بين الدارسات السابقة

1–اوجهه التشابه: تناولت معظم الدارسات السابقة العناصر التالية:

- ✓ التجارة الخارجية بالجزائر وهي أحد اهم القطعات الاقتصادية في الجزائر، وكيفية التسهيلات المقدمة لتحريرها وعملية النقل السلع من داخل وخارج الحدود
- ✓ الإجراءات الجمركية تطرقت اليها معظم الدراسات السابقة وهي عبارة عن القوانين والإجراءات (الاستيراد والتصدير السلع) العابر عبر الحدود الجمركية، تتضمن هذا الأخيرة مجموعة من الوثائق الازمة في عملية جمركة البضائع (فاتورة تجارية، سجل التجاري، بطاقة التعريف الضريبية، سند الشحن .... الخ)
- ✓ حيث يشترك فيما بينهم في الوسيط بين المصدر والمستورد والإدارة الجمارك.

2–اوجهه الاختلاف: بحيث كان هناك اختلاف الدارسات السابقة فيما بينها ونذكر اهم هذا اختلافات في النقاط التالية:

- حيث الدراسة السابقة الأولى تناولت وكيل العبور ومسؤولياته، ودراسة الثانية تطرقت الى وكيل المعتمد لدى الجمارك، والدراسة الثالثة درست مهاهم ودور وكيل الشحن في التجارة الخارجية
- هناك من تطرق الى تعريف وتطور ودور الجمارك الجزائرية في التجارة الخارجية وهناك من استغنى عليها مثل الدراسة الأولى.
- الفرق بين الوسطاء في عملية التبادل التجاري مثل وكيل العبور وكيل معتمد لدى الجمارك ووكيل النقل وكيل الشحن .... الخ.

المطلب الثالث: الفرق بين الدارسات السابقة ودراستنا

تطرقنا في بحثنا هذا اهم العناصر التي تناولتها الدارسات السابقة على سبيل المثال التجارة الخارجية من حيث التعريف واهميتها في الاقتصاد الجزائر، والإجراءات الجمركية لسلع، وتسهيلات الجمركية لتجارة الخارجية.

بحيث تميزت دراستنا عن سابقتها بانها ركزت على دراسة حالة مكتب العبور لشركة تريمكس، وقمنا في هذا الدراسة بتعريف المؤسسة وطريقة عملها ومساهمتها في تسهيل المبادلات التجارية وبعض الاحصائيات لشركة تريمكس التي قامت بها خلال سنتين 2021 و2022 من اجراءات التصدير والاستيراد.

وكذلك تناولنا في بحثنا هذا حجم المبادلات التجارية من الصادرات والواردات وتحليلها خلال عامين 2020 و2021، وكذلك الرسم البياني لتوضيح أكثر.

والميزان التجاري من عام 2017الى غاية 2021 والتطور الحاصل في هذه الفترة للوقوف أكثر عن اهم الصادرات والواردات الجزائر ووضعية ميزان التجاري في هذه الفترة.

خلاصة الفصل الأول:

يساهم وكيل العبور في تنظيم وترتيب عملية نقل وتأمين وشحن البضائع واختيار وسيلة نقل المناسب لماله من خبرات في هذه المجال، وهو أيضا وسط مستقل يختلف نشاطه عن باقي المتداخلين في التجارة الدولية.

أما في الجزائر فينحصر دوره في القيام بالإجراءات الجمركية فقط، لعدم وجود قانون خاص به، وبالتالي نستنتج ان مهمة وكيل العبور تم تضييقه في الجزائر فبات عمله قائما فقط بين المستورد او المصدر وادارة الجمارك الامر الذي جعل وكيل العبور في الجزائر هو نفسه الوكيل المعتمد لدى الجمارك وهذا ما أدى بطبيعة الحال الى صعوبة الحال الى صعوبة الفصل والتمييز بينهما وزيادة الفوضى المحيطة بهذا القطاع.

ولعل اهم الأسباب التي أدت هذه الفوضى هو الفراغ القانوني السائد في المجال وكالة العبور لاسيما ما يتعلق بنشاطها غير ان هذا الامر لم يكن مانعا لتطوير هذه المهنة بل شكل حافزا امام وكلاء العبور لتنظيم نشاطهم بأنفسهم.

ولي توضيح أكثر دور مكاتب العبور في التجارة الخارجية، ومساهمتها في تسهيل المبادلات التجارية قمنا بدراسة حالة في لفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة حالة شركة تريمكس

TRIMEX

تمهيد:

إن المبادلات التجارية من استلام وتسليم الجيد للبضائع يتطلب العديد من المحترفين، كل واحد منهم عبارة رابط في سلسلة ودوره في تسليم البضائع، وفي ظل توفير الوقت والتكلفة والامن من المصدر الى المستورد، وربط هذه السلسلة من وكيل الشحن، الناقل، ووكيل العبور الذي تتمثل مهمته في تنفيذ العمليات الإدارية والتجارية المتعلقة بالحركة الدولية للبضائع لضمان الجميع لأدوارهم.

ويجب على وكلاء العبور، التكيف مع المتغيرات الحاصلة في العمليات التجارية، والاجراءات الجمركية لتقديم خدمات أكثر الى المستور أو المصدر.

ولي توضيح أكثر عن هذه المهام تناولنا في الفصل الثاني دراسة حالة مكتب عبور لشركة تريمكس حيث قسمنا هذه الفصل الى مبحثين

- المبحث الاول: تطورات صادرات وواردات الجزائر خلال فترة 2020-2021
- المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب العبور لشركة تريمكس TRIMEX

المبحث الأول: حجم المبادلات التجارة الخارجية في الجزائر

إن حجم المبادلات التجارة الخارجية في الجزائر، حققه تطور ملحوظ في فترة الأخيرة ما يستوجب علنا تحليل هذه الفترة

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال فترة 2020 –2021

في سنة 1991رخصة المشرع الجزائري لكل شخص عام او خاص ممارسة عملية الاستيراد والتصدير دون قيد أو شرط باستثناء احترم قاعدة التوطين البنكي، وبالتالي بدأت الجزائر مرحلة التحرير والانفتاح الواسع على العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية نتيجة لعدة عوامل (أزمة انهيار النفط 1986 ازمة الندرة الناتجة عن سياسة الاحتكار، الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي .... الخ). وفيما يلي تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال فترة 2020-2021.

الجدول رقم (01): تركيبة الصادرات حسب الفوج والمنتوجات 2020–2021(بملايين الدولارات)

	2020		2021		النسبة المئوية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	للتغير
المحروقات الطاقة	20016	%91.29	34058	%88.33	%70.16
خارج المحروقات	1909	%8.71	4500	%11.67	%135.67
المنتجات نصف المصنعة	1287	%67.40	3490	%77.56	%171.20
المنتجات الغذائية	437	%22.90	576	%12.81	%31.82
التجهيزات الفلاحية	0.3	%0.03	1	%0.03	%210.44
المواد الاولية	71	%3.70	182	%4.04	%157.30
التجهيزات الصناعية	77	%4.03	171	%3.80	%122.22
المنتجات الاستهلاكية الغير الغذائية	37	%1.94	79	%1.76	%112.74
اجمالي السلع	**21925**		**38558**		**%75.86**

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

من الجدول رقم(01) نلاحظ ان مجموع الصادرات السلع المحروقات، خلال سنة 20016قدر ب 20016 مليون دولار، وفي سنة 2021 نلاحظ ارتفاع يقدر ب 34058 مليون دولار، وان مجموع

الصادرات خارج المحروقات في سنة2020 قدر ب 1909 مليون دولار، حيث سجل ارتفاعا في سنة 2021 بمقدار 4500 مليون دولار.

وان اجمالي الصادرات في سنة 2020 قدر ب 21925 مليون دولار وحققت الصادرات في سنة 2021 ارتفاعا قدره 38558 مليون دولار.

الشكل رقم (04): الرسم البياني تطور الصادرات من السلع حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

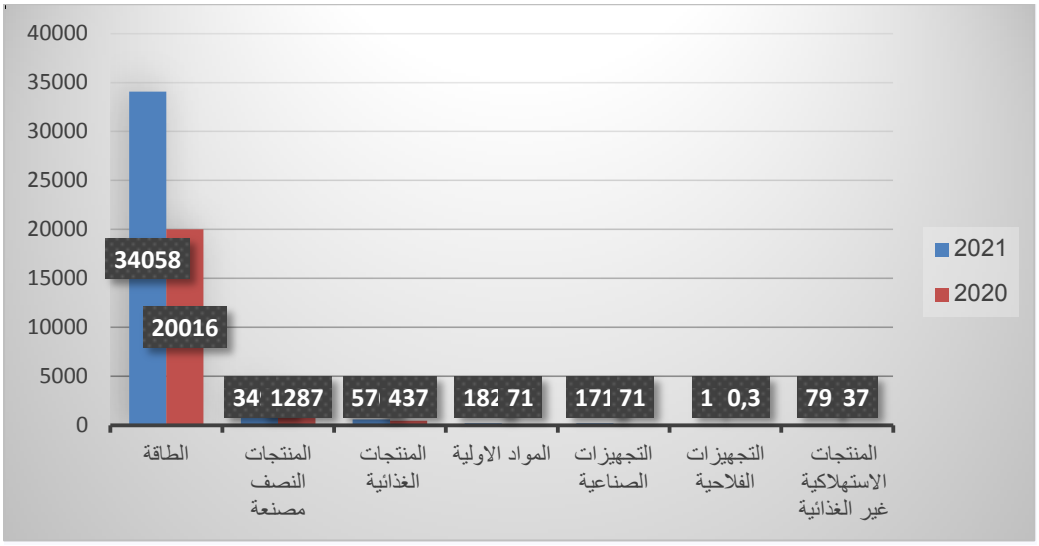

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (01)

ارتفعت صادرات المحروقات التي تمثل، 88.33% من اجمالي الصادرات، بالنسبة 70.16% في عام 2021 بمقارنة بعام 2020.

بعد انخفاض اسعار النفط بين عامي 2019 و2020 من 64.44 دولار في سنة 2019 الى 42.08 في سنة 2020، بنسبة 34.70% ارتفاع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72.22% في 2021 الي 72.47 دولار.

ادرت هذا الزيادة في اسعار النفط الى جانب زيادة الكميات المصدرة ب (اطنان المكافئة لنفط) لعام 2021 (0.94%) زيادة الصادرات المحروقات من 20.02 مليار دولار في عام 2020 الى 34.06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 14.04 مليار دولار.

رغم صغر حجمها وعدو تنوعها الى حد كبير تماشيا مع نظام انتاجي، بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر ب 4.5مليار دولار امريكي في نهاية عام 2021بزيادة 135.67% عن عام 2020

تمثل مجموعة المنتوجات نصف مصنعة 77.56 من اجمالي الصادرات خارج المحروقات، وتتعلق هذا الصادرات بالمنتوجات نصف المصنعة الى حد كبير بالأسمدة النيتروجينية المعدنية او الكيميائية (1.44مليار دولار)، والامونيا اللإمائية او في محلول مائي (679مليون دولار) وزيوت ومنتوجات اخرى من قطران التقطير (542مليون دولار).

تأتي المنتوجات الغذائية في المرتبة الثانية (12.81% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات)، لا تتكون هذا الصادرات بشكل كبير من السكر (354مليون دولار) التمور والتين (79مليون دولار).[1]

المطلب الثاني: تطور حجم الواردات في الجزائر 2020-2021

ان الجزائر في السنوات الاخير حاولت التقليل من الواردات وزيادة الصادرات لتقليل العجز في ميزان التجاري وحماية الصناعات الناشئة. الجدول التالي يوضح حجم واردات السلع في الجزائر خلال الفترة 2020-2021

الجدول رقم(02): تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات 2020-2021 (بملايين الدولارات)

	2020		2021		النسبة المئوية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	للتغير
المحروقات الطاقة	890	%2.51	513	%1.37	%-42.36
خارج المحروقات	34531	%97.49	36892	%98.63	%6.84
المنتجات نصف المصنعة	7614	%21.50	7313	%19.55	%-3.96
المنتجات الغذائية	7723	%21.80	8877	%23.73	%14.94
المواد الاولية	2199	%6.21	3401	%9.09	%54.65
التجهيزات الصناعية	8697	%24.55	9158	%24.48	%5.30
المنتجات الاستهلاكية الغير الغذائية	5577	%5.74	6498	%17.37	%16.52
التجهيزات الفلاحية	198	%0.56	247	%0.66	%25.05
اخرى	2523	%7.12	1398	%3.74	% -44.59
اجمالي السلع	**35421**		**37405**		**%5.60**

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

[1] مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائري) ديسمبر 2022

من خلال الجدول رقم(02) نلاحظ ان الواردات الخارج المحروقات سنة 2020 سجلت 34531 مليون دولار، حيث حققت ارتفاع سنة2021 بمقدار 36892مليون دولار، حيث سجلت واردات الطاقة المحروقات سنة 2020 قيمة قدرها 890 مليون دولار، وفي سنة 2021 سجلت انخفاضا يقدر ب 513 مليون دولار

وانا اجمالي الواردات سنة 2020 قدر ب 35421 مليون دولار، وقد ارتفعت الواردات سنة 2021 بمقدار قدر ب 37405 مليون دولار[1].

الشكل رقم (05): الرسم البياني تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات

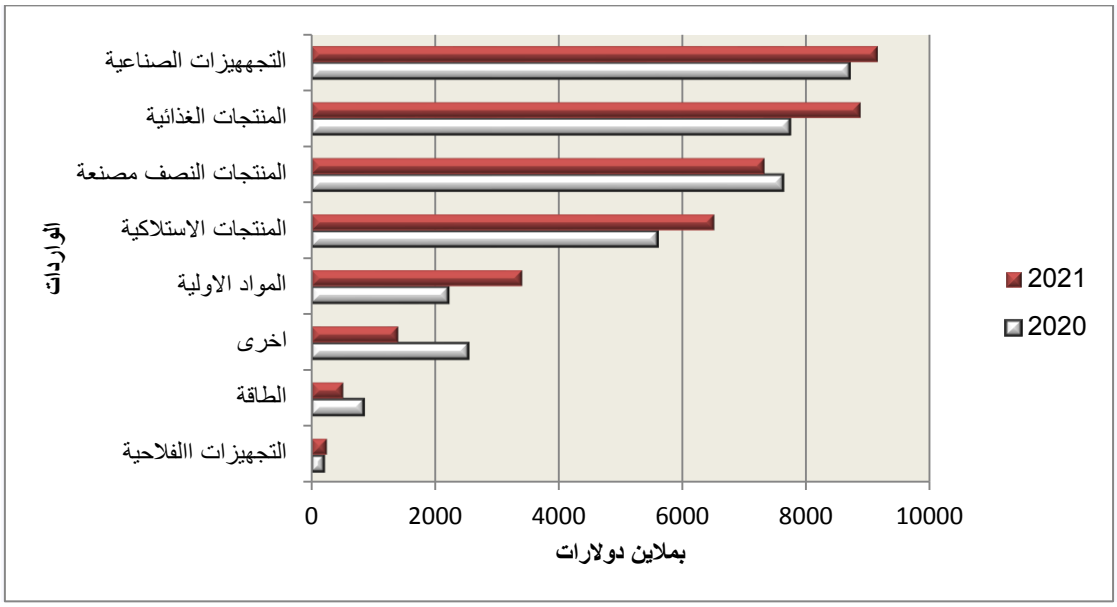

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم(02)

اما بالنسبة الواردات السلعية، فبعد انخفاضات متتالية 2016 الي 2020 سجلت ارتفاعا بنحو 5.6% من 35.421 مليار دولار عام 2020 الي 37.405 مليار دولار عام 2021 تتعلق الزيادة في الواردات السلع بشكل رئيسي بمجموعات المنتجات "المعدات الصناعية " و" المعدات الزراعية"، فقد شهدت ايضا زيادة في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

[1] - مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائري) ديسمبر 2022

وشهدت واردات المواد الخام، والتي تمثل 9.09% من اجمالي الواردات السلعية، أكبر زيادة (1.20مليارردولار) من 2.20 مليار دولار في عام 2020 الي 3.40 مليار دولار في 2021، وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي الي واردات خام الحديد (+631 مليون دولار) وزيت فول الصويا (+258 مليون دولار) والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية (+248 مليون دولار).

وشهدت واردات السلع الغذائية _23.73% من اجمالي الواردات) ثاني أكبر زيادة، حيث ارتفعت من 7.72 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 الي 8.88 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021، بزيادة قدرها 1.15 مليار دولار.

وتعود هذه الزيادة بشكل اساسي الى الواردات القمح (1.158+ مليار دولار) وقصب السكر (250+ مليون دولار) والذرة (222+ مليون دولار). فيما يتعلق بسلع الاستهلاكية الغير الغذائية (17.37% من اجمالي الواردات السلع)، فقد زادت ورادتها. بعد ان بلغت ذرتها بأكثر من 5.85 مليار دولار في عام 2020، زادت بمقدار.0.92 مليار دولار (6.50 مليار دولار في 2021).

ومن بين المنتوجات التي توضح هذه الزيادة نجد الادوات الصحية على وجهه الخصوص، المنتوجات المناعية (244+ مليون دولار) وكذلك اجهزت الاشعة (212+ مليون دولار).

ارتفعت ورادات المعدات الصناعية والزراعية، التي شكلت 24.48% و0.66% من اجمالي الواردات السلع، بمقدار 461 مليون دولار و50 مليون دولار على توالي بين ديسمبر 2020 وديسمبر 2021.

وانخفضت الواردات نصف المصنعة، التي تمثل 19.55% من اجمالي واردات السلع، بمقدار 302 مليون دولار في عام 2021 مقارنة 2020، من 7.61 مليار دولار الي 7.31 مليار دولار.

ويعود هذه انخفاض اساس الى استراد انابيب سلسة وانابيب اجزاء مجوفة من حديد او فولاذ.

كما تراجعت الواردات الطاقة، التي تمثل 1.37% من اجمالي واردات السلع في عام 2021، بشكل طفيف من 890 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2020 الى 513 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021.

في عام 2021 شملت الواردات الخدمات 39.18% خدمات النقل، 30.90% خدمات الاعمال الاخرى واحوالي 10.52% خدمات البناء[1].

[1] مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائري) ديسمبر 2022

ارتفعت الواردات الخدمات النقل المرتبطة بواردات السلع، بشكل طفيف في عام 2021، لتصل 2.71 مليار دولار مقارنة ب 2.85 مليار دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 130 مليون دولار.

وبلغت الواردات الاعمال الأخرى، والتي تمثل 30.90%من اجمالي الواردات الخدمات، 1.90 مليار دولار عام 2021 مقابل 1.70 مليار دولار عام 2020، بزيادة قدرها 112 مليون دولار.

كما شهدت خدمات البناء زيادة طفيفة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنحو 21 مليون دولار.

وبغلت هذه الخدمات 706 مليون دولار في 2020 مقابل 727 مليون دولار في 2021.

بالنسبة للدخل الاول (الدخل العوامل)، اتسع العجز بشكل كبير من 2.99 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 الي 3.95 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021.

تفسر هذه الزيادة بزيادة في تحويلات شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في سياق عالمي تميز بارتفاع اسعار النفط في 2021.

وبفعل فقد ارتفع الفائض من 2.26 مليار دولار في نهاية عام ديسمبر 2020 الي 1.80 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021[1].

المطلب الثالث: تطور الصادرات والواردات من 2017 سنة الى 2021.

إن ميزان التجاري من اهم العناصر في ميزان المدفوعات والمرآة الحقيقة لتجارة الخارجية للبلاد وإن التطور الحاصل في الميزان التجاري ومحاولة الجزائر تنويع الصادرات خارج المحروقات وتقليل من الواردات لتحقيق فاض في ميزان التجاري.

الجدول (03): تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات في فترة 2017-2021

	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات (F.O.B)	(بملايين الدولارات الامريكية)				
المواد الغذائية	8069	8199	7694	7723	8877
الطاقة	1899	977	1369	890	513
المواد الاولية	1456	1814	1921	2199	3401
المواد نصف مصنعة	10483	10468	9840	7614	7313
التجهيزات الفلاحية	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	13368	12824	10845	8697	9158

[1] مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائري) ديسمبر 2022

السلع الاستهلاكية	8129	9312	7934	5577	6498
الاخرى	4086	3456	3766	2523	1398
المجموع	48076	74589	43806	35421	37405
الصادرات (F.O.B)	(بملايين الدولارات الامريكية)				
المواد الغذائية	350	373	408	437	576
الطاقة	33202	38897	33244	20016	34058
المواد الاولية	73	93	96	71	182
المواد نصف مصنعة	845	1626	1445	1287	3490
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	-
التجهيزات الصناعية	78	90	83	77	171
السلع الاستهلاكية	20	34	36	37	79
المجموع الجزئي	34569	411113	35312	21925	38557
الاخرى	0	2	0	-	1
المجموع	34569	41115	35312	21925	38558
منها: الصادرات خارج المحروقات	1367	2218	2068	1909	4500
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات، دون دفع + التصليحات التجهيزات)	(بالنسبة المئوية)				
المواد غذائية	16.8	17.2	17.6	21.8	23.7
التجهيزات الصناعية	27.8	26.9			24.5
السلع الاستهلاكية	16.9	19.6	18.1	15.7	17.4
كنسبة من المجموع الصادرات	-				
الصادرات خارج المحروقات	4.0	5.4	5.9	8.7	11.7

المصدر: مديرية العامة للجمارك (بنك الجزائر)

من خلال جدول رقم(03) نلاحظ ان مجموع الواردات سنة 2017 سجل قيمة قدرها 48076 مليون دولار وفي سنة 2018 انخفضت الى 47589 مليون دولار، وسجلت سنة 2019 زيادة في انخفاض حيث يقدر ب 43806 مليون دولار حيث حققت الصادرات سنة 2017 قيمة قدرها 34569 مليون دولار[1]. وسنة 2018 سجلت ارتفاع قيمة قدرها 41115 مليون دولار، وحيث لاحظنا انخفاض في سنة 2019 بمقدار 35312 مليون دولار.

[1] – مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائري) ديسمبر 2022

الشكل رقم (06): الرسم البياني تطور الواردات والصادرات من السلع حسب فوج المنتجات من سنة 2017الى 2021

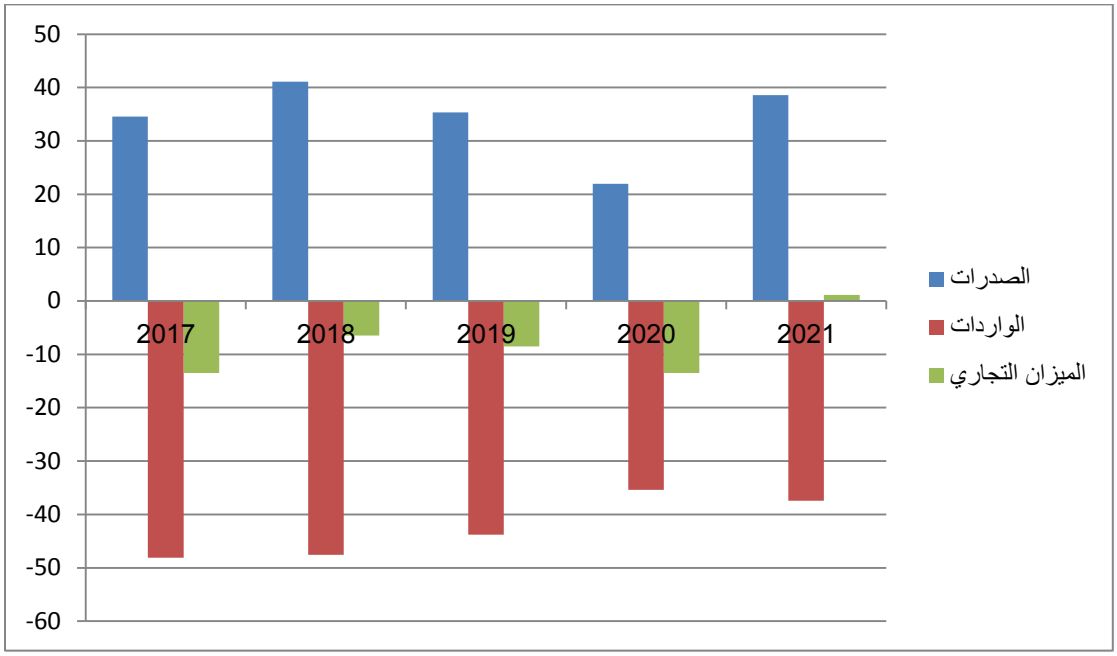

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 03

في عام 2021 وعلى الرغم من زيادة الواردات، ادى ارتفاع اسعار المحروقات الى جانب ارتفاع الكميات المصدر الى فائض في الميزان التجاري 1.15 مليار دولار بمقارنة قدره 13.35 مليار دولار عام 2020بزيادة قدرها 14.65 مليار دولار.

بلغ إجمالي صادرات السلع 38.65 (FOP)مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 16.63 مليار دولار من 21.93 مليار دولار في عام 2020

ونلاحظ من خلال الجدول ان الميزان التجاري حققه فائض خلال سنة 2021 بزيادة المنتجات خارج المحروقات التي بلغت 4500 مليون دولار وهو رقم اول مرة تصل إليه الجزائر[1].

[1] – مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائري) ديسمبر 2022

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب عبور لشركة تريمكس (SARL TRIMEX)

ولي التعرف أكثر عن مكاتب العبور قد قمنا بدراسة حالة شركة تريمكس ودورها في تسهيل المبادلات التجارية.

المطلب الأول: نبذه عن شركة تريمكس

هي شركة ذات مسؤولية محدودة بموجد عقد تأسيس وحدد لدى موثق قانوني والمسجلة بمفتشية التسجيل والطابع وقدتم تأسيسا لشركة بثلاثة شركاء لمدة تسعة وتسعون سنة.

- التسمية: تسمى هذه الشركة: ش. ذ. م. معبور – استراد وتصدير (جمارك – مساعدة – موافقة) و يرمز لها ب (تريمكس SARL TRIMEX)[1] .
- العنوان: مقرها حي المنظر الجميل محطة نقل المسافرين – الوادي.

ولها عدة خمسة فروع

- فرع الجزائر العاصمة
- فرع سكيكدة
- فرع مستغانم
- فرع حاسي مسعود
- فرع تونس شقة رقم05 مدخل –أ–عمارة خير الدين شارع محمد الخامس حلق الوادي تونس

- طبيعة نشاطها:

– تجارة تصدير واستراد لكل السلع بمختلف انواعها والمرخص بها قانونا.

– عبور تصدير واستراد لكل النشاطات – وساطة الشحن أو النقل برا، بحرا، جوا داخل وخارج التراب الوطني

– فتح مستودع عمومي تحت رقابة الجمارك بالطالب العربي بالوادي، ومستودع عمومي تحت رقابة الجمارك بحاسي مسعود ولاية ورقلة، وبصفة عامة كل العمليات التجارية والمالية والصناعية المنقولة والعقارية المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الشركة أو بموضوع أخر مماثل.

تاريخ تأسيس الشركة سنة 1989

[1] القانون الاساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة تريمكس رقم 2022/445 بتاريخ 2022/05/12

- رأسمالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ قدره أربعة وأربعون ألف وخمسمائة ألف (44.500.000) دينار جزائري[1].
- ولشركة تريمكس لها عدة فروع على مستوى الوطني التي توفر مناصب عمل فيها ومنه لدينا جدول يوضح عدد مناصب العمل في فروعها.

الجدول (04): جدول يوضح عدد العمال الشركة في فروعها لبعض ولايات الجزائر

مناصب العمل	العدد العمال
– الوادي (المقر الاجتماعي)	29
– فرع الجزائر العاصمة	11
– فرع سكيكدة	11
– فرع مستغانم	01
– فرع حاسي مسعود	08
المجموع	60

- الهيكل التنظيمي لشركة تريمكس: الشكل رقم(07): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة

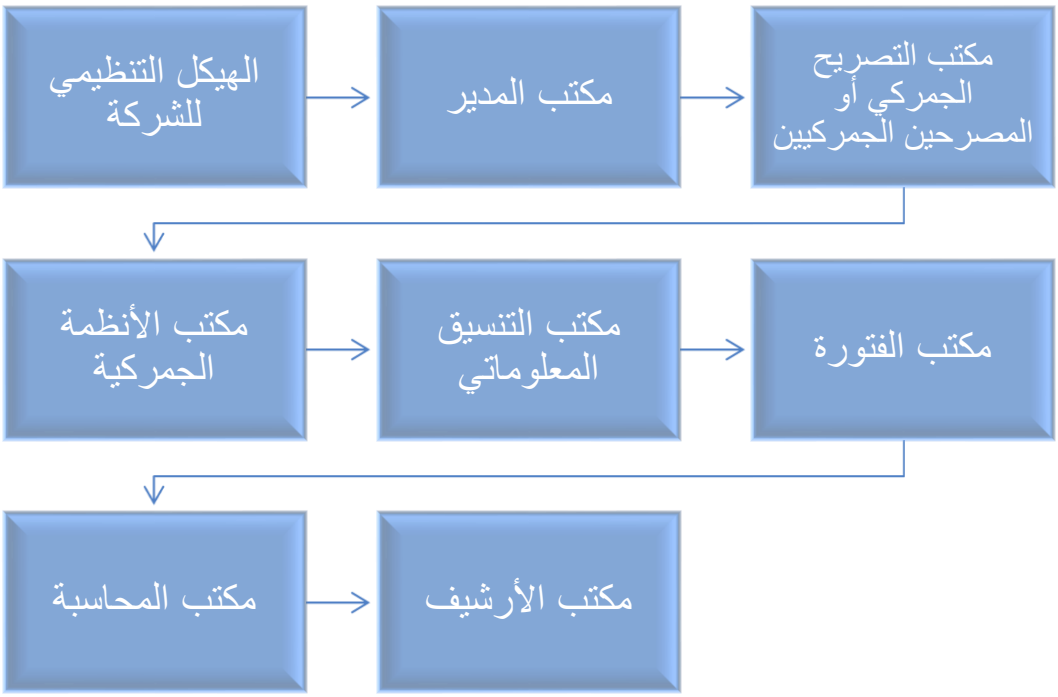

[1] القانون الاساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة تريمكس رقم 2022/445 بتاريخ 2022/05/12.

المطلب الثاني: طريقة عمل شركة تريمكس

ولقد اجرينا مقابلة مع مدير شركة تريمكس يوم 12 /2023/05 على الساعة 10.30 صباحا وذلك لتزويدنا بمعلومات عن الشركة ولشرح بعض تفاصيل طريقة وتسيير علمها.

إن شركة تريمكس لديها خبرة كبيرة في مجال نشاطها ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أولا: التخليص الجمركي

1/ ملف التخليص الجمركي:

العقد بين شركة تريمكس (SARL TRIMEX) والمستورد الشركة (X) يقوم المستورد بتفويض شركة تريمكس للقيام بقيام بالإجراءات التخليص الجمركي والوثائق الرئيسية بشكل أفضل والتي يجب ربطها وادخالها في عمليات التخليص الجمركي.

عند الاستيراد، يجب أن يتم تقديم عدد معين من المستندات الى ادارة الجمارك حتى يتمكن من استخراج السلع، ويجب أن يحتوي هذا الملف على الوثائق الادارية ذات الصلة بالبضاعة والمستورد ومرسل.

- فاتورة تجارية نهائية أصلية:

هي وثيقة تستخدم في جميع أنحاء العالم لإعلان البضاعة للجمارك، هذه الوثيقة مطلوبة لإداء التخليص الجمركي التجاري يقوم العميل بإعداد الفاتورة التجارية مع بنكه في الجزائر اثناء استراد البضائع.

- السجل التجاري:

هو سجل اداري لغرض استلام تسجيل الاشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بوضع التاجر وكافة الكيانات القانونية.

- بطاقة تعريف الضريبة (الجبائية):

وهي وثيقة ادارية تحتوي على التسجيل الضريبي للأشخاص المسجلين في الدوائر الجمركية. تصدر من مديرية الجمارك.

- قائمة التعبئة:

يتم طلب قائمة التعبئة أثناء الفحص الجمركي، وتحتوي على خصائص الحزم وهي: الرقم والوزن والحجم والعلامة والفاتورة للتحقق من البضائع ومعرفة ما إذا تم استفتاء المواصفات.

- سند الشحن الذي تم التصديق عليه (B/L):

ان B/L(فاتورة الهبوط)، خاصة بالنقل البحري، هي في نفس الوقت عقد نقل وممثل عن البضائع المصادقة تعني التزام البنك بدفع المبلغ تحت مسؤوليته.

- شهادة تحليل (التحاليل):

في سياق اتمام الاجراءات الجمركية، يطلب من الادارة المعنية أخذ عينات لتطبيق قوانين واللوائح الجمركية.

وهناك عدة انواع من شهادات التحليل التي تصدرها المختبرات وحتى عن طريق الاتجاهات والتي تشمل[1] :

- ادارة التحكم والاسعار (DCP)
- مراقبة الصحة النباتية.
- الرقابة البيطرية.

- شهادة المطابقة من الشركة المصنعة:

يتم اصدار شهادة المطابقة من قبل الشركة المصنعة مع الكلمات المصنعة من قبل، وهي وثيقة تثبت توافق الانتاج مع المتطلبات التشريعية للجودة والسلامة، والتي تعتبر ضرورية لكل نوع من المنتجات

- شهادة EUR1:

وهي شهادة حركة تسمح بتداول السلع مع تخفيض الرسوم الجمركية في البلدان التي ابرمت اتفاقيات تفضيلية على أساس المعاملة بالمثل مع الاتحاد الاوروبي.

ويمكن اعتبارها شهادة منشأ ويجب أن يتم ختمه من قبل الدائرة الجمركية عند الخروج من اجراءات التصدير الجمركية. هو المصدر الذي يكتب الوثيقة، فمن هو المسؤول عن البيانات المذكورة.

- شهادة اصلية شهادة المنشأ:

تتطلب بعض البلدان المستوردة أدلة مستنديه حول أصل السلع لرصد التعريفات والحصص، وعليه فان شهادة المنشأ هي تصريح موقع من غرفة التجارة في بلد المنشأ ويثبت أن البلد المستورد هو مصدر البضاعة المشترات. مطلوب شهادة المنشأ في كثير من الاحيان كجزاء من الائتمان المستندي.

وفي هذي الملاحق توضح عمليات التصريح المفصل.

[1] مقالة منتدى رؤساء المؤسسات، الموقع الالكتروني https://www.fce.dz، اجراءات التخليص الجمركي .2015، (10/03/2023)،10.00h

2/ اجراءات التخليص الجمركي

اجراءات التخليص الجمركي هي جميع الاجراءات الرسمية التي يتعين اتخاذها للسماح بضمان تطبيق مختلف التدابير التنظيمية أو الجمركية أو غيرها من التدابير التي تضع لها السلع المستوردة أو المصدرة.

- اعلان البضائع أو تصريح البضائع:

قبل تقديم الاقرار الجمركي، تخضع جميع السلع لعمليات القيادة والعرض والتخليص الجمركي التي تشكل التزامات الناقل تجاه الخدمات الجمركية.

- السلوك والتخليص الجمركي:

القيادة هي عملية نقل البضائع المستوردة او المصدرة الى الدائرة الجمركية الاقرب الى حدود الاراضي الجمركية، على الناقل أن يفترض حتما لهذا المسار القانوني[1].

وتتمثل العملية التالية في التخليص الجمركي الذي يكمن دائرة الجمارك من تحديد البضائع وتوليها والتحكم فيها الى ان يتم التخليص الجمركي أو ازالتها.

- انشاء والتحقق من التصريح بالبضاعة:

وينص قانون الجمارك بوضوح على ما يلي: يجب الاعلان عن جميع السلع المستوردة أو المعاد استيرادها بغرض التصدير أو اعادة التصدير بالتفصيل.

أ/ اعداد التصريح التفصيلي للبضاعة:

1-تعريف التصريح بالتفصيل:

التصريح بالتفصيل هو التصرف الذي يحدده المصرف في الاجراء الجمركي الذي يتم تعينه للبضاعة ويبلغ العناصر المطلوبة لتطبيق الرسوم والضرائب ولأغراض مراقبة الجمارك. بموجب هذا القانون، يلتزم الشخص الخاضع للضريبة بتزويد الدوائر الجمركية، تحت مسئوليته الشخصية، بجميع المعلومات اللازمة لتمكين التعرف على البضائع وتطبيقها على الانظمة التي تخضع لها.

يخضع هذا الاعلان قواعد أساسية معينة:

*يجب مراقبة المحاسبة بالتفصيل من قبل الدوائر الجمركية حتى إذا كانت العمليات المعنية معفاة من الرسوم والضرائب كما هو الحال بالنسبة لعمليات التصدير.

[1] مقالة منتدى رؤساء المؤسسات، الموقع الالكتروني https://www.fce.dz، اجراءات التخليص الجمركي .2015، (10/03/2023)،10.00h

* يجب أن يكون الاعلان بالتفصيل كتابيا، ويجب أن يكون موقعا من قبل المعلن.

يؤكد هذا الالتزام مبدأ توحيد الاجراءات الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائري على النحو التالي: (تطبق القوانين والانظمة الجمركية بغض النظر عن نوعية الاشخاص).

2-المصرح الجمركي:

يجب أن يتم الاعلان عن البضائع المستوردة أو المصدرة بالتفصيل من قبل أصحابها أو الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين حصلوا على الموافقة كعناصر جمركية.

3-المالك:

الشخص القانوني او الطبيعي الذي يمتلك صكا أصيلا يبرر الملكية القانونية للبضائع[1].

4-المندوب الجمركي:

إذا هو اي شخص طبيعي أو اعتباري مفوض بإداء الاجراءات الجمركية الاخرى المتعلقة بحساب البضائع.

ويتعلق تدخله بكافة السلع التي يراد وضعها تحت اجراءات الجمارك الجمركية المعلقة من جميع الرسوم والضرائب.

5-الناقل:

ان لم يكن هناك ممثل جمركي ممثلا في مكتب جمركي على الحدود، يجوز للناقل، في حالة عدم وجود المالك، استكمال اجراءات التخليص الجمركي للبضائع التي يحملها.

6-ايداع التصريح المفصل للبضائع:

يجب ان يودع الاعلان في الدائرة الجمركية مع اختصاص اقليمي خلال فترة 21 يوما من تاريخ تسجيل الوثيقة التي تأذن بتفريغ البضائع.

ب/ المراقبة والتحقيق من الاعلان المفصل للبضائع:

ان تسجيل الاعلان يعني أن الجمارك تعترف به على انه مقبول، وهذا يتم تلقائيا بواسطة نظام الكمبيوتر، الا ان هذا المقبول لا يتعلق الا بالجانب الرسمي للأخير.

ان تسجيل الاعلان بواسطة نظام الادارة المحسوبة (SIGAD) له إثر قانوني في إلزام المصدر بإدارة الجمارك، وبالتالي يجب عليه الوفاء بالتزاماته ودفع الرسوم والضرائب المحسوبة وفقا للشروط والاحكام. القواعد المعمول بها في هذا التاريخ.

[1] مقالة منتدى رؤساء المؤسسات، الموقع الالكتروني https://www.fce.dz، اجراءات التخليص الجمركي .2015، (10/03/2023)،10.00h

وينعكس التحقق في جميع التدابير القانونية والتنظيمية التي تتخذها ادارة الجمارك لضمان التأكد من صحة الاعلان، وأن الوثائق الداعمة منتظمة وأن البضائع تمتثل للإشارات الواردة في الاعلان والوثائق.

بمجرد قبول الاعلان، يتم ارساله الى الملتقى الذي سيبدأ بالتصفية ودفع الرسوم والضرائب.

ج/ تصفية ودفع الرسوم والضرائب:

الحدث الذي يؤدي الى المطالبة بالخزانة العامة هو تسجيل المحاسبة بالتفصيل، وهذا هو التاريخ الذي يؤخذ بعين الاعتبار تطبيق أسعار الرسوم والضرائب المستحقة عن هذه البضائع[1].

ومع ذلك، فان أحكام قانون الجمارك الجزائري تسمح للمعلن بأن يستفيد من أي حكم سابق أكثر تفصيلا إذا كانت الشحنة المباشرة للسلع الى الجزائر حسب الاصول (البند الانتقالي).

في حالة تخفيض الرسوم ومعدل الضريبة، يجوز للمعلن عند استحقاق التخويل للإزالة البضائع من قبل موظفي الجمارك، الاستفادة من المعدل الجديد.

ومع ذلك، لتكون مقبولة يجب أن يتم طلب مكتوب من قبل المصور قبل ان يتم جمع الرسوم والضرائب.

تدفع الرسوم والضرائب المستحقة الدفع نقدا وبأي وسيلة دفع أخرى تتمتع بصلاحية التفريغ من قبل المصرح او اي شخص اخر يتصرف نيابة عنه.

كما ينص على استرداد هذه الرسوم والضرائب في حالة اعادة البضاعة الى المورد او تدميرها من قبل الجمارك او عند دفعها بشكل خاطئ[2].

وبعدها عملية مراقبة التصريح والبضاعة يقوم بها مفتش الفحص لدى الجمارك، بعد التأكد يتم المصادقة على صحة المعلومات بينما ذكر في التصريح المفصل والبضاعة وارض الواقع وبعدها يتم ارساله المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجارية وبعدها يتم ارسالها الى امين الصندوق من اجل عملية التخليص وبعدها يتم اعطاء الوكيل وصل التخليص وسند الرفع.

- وقامت شركة تريمكس خلال سنتين 2021 و2022 بعدة اجراءات جمركية تصدير أو استيراد السلع لمجموعة من شركات محلية او أجنبية لتهيل عملية التبادل التجاري وهذا الجدول يوضح اهم العمليات التي قامت بها الشركة وهذه الاحصائية موثقة من طرف إدارة الجمارك.

الجدول(05): يوضح تسوية عدد من ملفات الشركات التي قامت بها شركة تريمكس من تصدير واستيراد

[1] مقالة منتدى رؤساء المؤسسات، الموقع الالكتروني https://www.fce.dz، اجراءات التخليص الجمركي .2015، (10/03/2023)،10.00h

[2] مقالة منتدى رؤساء المؤسسات، الموقع الالكتروني https://www.fce.dz، اجراءات التخليص الجمركي .2015

	2021		2022	
	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير
حاسي مسعود	2078	1358	1398	566
فرع الوادي	98	00	166	08
المجموع	2176	1358	1564	574

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات شركة تريمكس والمصادق عليها من طرف الجمارك

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ ان عمليات التي قامة بها شركة تريمكس خلال سنة 2021، حوالي 2176ملف استراد لشركات المستوردة، وحوالي 1358 ملف تصدير لشركات المصدرة، ام بالنسبة للسنة2022، فكانت حوالي 1564 ملف استراد لشركات المستوردة ام بالنسبة لملف التصدر فكان 574 ملف تصدير لشركات المصدرة.

ثانيا: التخزين

ريثما يتم استكمال ملف التخليص الجمركي مهما كان مسار وصول البضاعة (جوا او بحرا او برا) ومهما كان النظام (الفراج للاستهلاك، الدخل المؤقت ...الخ)، توضع البضاعة في مستودع جمركي عام بمعايير دولية الدولية ومجهزة وفقا للأنظمة الجزائرية المعمول بها.

يتألف مستودع تريمكس -TRIMEX- العام الذي تبلغ مساحته 10000متر مربع منها 900متر مربع مستودع المؤقت، يتم تخزين البضائع في المستودع المؤقت لمدة أقصاها 21يوما.

وإذا تجاوزت مدة التخزين 21يوما، يتم نقل البضائع الى مستودع العام.

ثالثا: النقل (SAREL TRIMEX TRANSPORT)

تعمل الشركة بصفتها منظم نقل فإن الشركة هي وسيط يتم تكليفه باسمه الخاص ولكن نيابة عن الشاحن لإرسال البضاعة جميع عمليات النقل البري للمعدات من الحدود وكافة الموانئ[1] ، الى جميع الوجهات النهائية مع الحفاض على حرية الطرق والوسائل، وأن تكون في هذا الصدد مدنيا بالتزام بنتيجة هو خصوصية تجعل منضم النقل محترفا وموثوقا به بشكل عام.

[1]- http://www.trimex-dz.com/index.php/le-trensit (04/04/2023)، 11.00h

وبالتالي اصبحت اهمية منظم النقل أكبر والانتقال من دور منظم الناقل أصبح عالميا يوفر النقل والخدمات اللوجستية، ولكن أيضا التخزين والتعبئة والتوزيع البضائع الى استخدام التتبع والتتبع العالي الأداء، التي تسمح له بمعرفة مكان البضائع في عهدته وفي أي وقت.

وتنظيم طريق بديل إذا لزمة الامر، وإبقاء عملية على اطلاع، وبالتالي، يتدخل وكيل العبور في عمليات النقل في المراحل الأولى والنهائية، مما يضمن إدارة المخزون، واعداد الطلبات والتعبئة والتسليم الى العميل النهائي.

رابعا: إرسالية بحرية (النقل البحري)

اهتمام الشركة الدائم هو إرضاء عملائها من أصحاب السفن والمستأجرين، الاحتراف، الكفاءة، العمل الجماعي، هو شعار المؤسسة، والخدمة طاقم العمال المتوفر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، الممارسة المنتظمة لجميع أنواع حركة المرور في الموانئ الجزائرية، السائبة الصلبة (الحبوب، البذور الزيتية، علف الحيوانات، الإسمنت/ الخردة المعدنية، الخ). بضائع متنوعة ومعبأة، عبوات خاصة، حاويات، تنقلها وتنظمها حتى ولو كانت عابرة للمحيط.

خمسا: العبور (ترانزيت)

تتكون مجموعة (TRIMEX)من 05 فروع تكمل بعضها البعض، وهي تتولى تنظيم جميع عمليات النقل والتخزين والتخليص الجمركي، والشحن البحري والنقل من طرف الطرف، (من وصول البضائع الى الميناء والمطار والحدود البرية الى التسلم الموقع النهائي).

يتولى جميع خدمات التخلص الجمركي والتخزين والنقل من المطار والموانئ الى مستودعات الشركة في (حاسي مسعود أو عنابة) الى الوجهات النهائية. سوف نريح عملائنا من كل همومهم من حيث الاجراءات الجمركية وسندات الشحن القنصلية والبحرية والتأمين وغيرها.

يقوم الوكيل مباشرة، باسم ونيابة عن موكله، الإجراءات الجمركية ويتدخل إذا لزم الأمر تسوية أي صعوبات قد تنشأ لذلك فأن المهمة الأساسية لشركة هي إعفاء عملائها من اي قلق بشأن هذه العملية استراد أو التصدير[1].

[1]-http://www.trimex-dz.com/index.php/le-trensit (04/04/2023)، 11.00h

خلاصة:

من خلال هذه الفصل تبين لنا الصادرات الجزائر تشهد انتعاشا نظرا لزيادة سعر البترول والمواد الطاقة، وأيضا الصادرات خارج المحروقات التي حققت أيضا انتعاش عن سنوات السابقة لحجم المبادلات التجارية. وان ميزان التجاري حققه فائض خلال سنة 2021 وذلك بسياسة الدولة بتسهيل العمليات التجارية وخاصة الصادرات خارج المحروقات وتقييد على بعض المنتوجات للاستيراد.

وتناولنا ايضا دراسة حالة مكتب عبور (لشركة تريمكس) حيث تضمنت هذه الدراسة من التعرف على الشركة وطريقة عملها على أرض الواقع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

ان تطور التجارة الدولية في العالم، أصبح من الصعب إدارة هذا التبادلات التجارية من طرف الدولة بصورة مباشرة لذلك ظهر، وكيل العبور وهو وسيط يعمل في تنظيم وتسهيل عمليات النقل والتأمين وتخليص الجمركي.

وهو يقدم خدمات المصدرين والمستوردين ليشمل ذلك القطاع العام والخاص، يقوم وكيل العبور بمساعدة المستورد بشأن البلاد المصدر للبضاعة، ويعرف شروط الاستيراد منها، بالأعداد المستندات الخاصة بشحنة وشروط المتعلقة بها.

ويساعد المصدر بشروط التصدير والمستندات الازمة ومتعلقة بالبيع وشحن وتخليص الجمركي ومن هنا تكمل أهمية وكيل العبور في تسهيل عملية التبادل التجاري حيث المصدر او المستورد على حد سوى لتوفير والمال اللازم.

قمنا في هذا الدراسة بدراسة موضوع دور مكاتب العبور في تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر، حيث ركزت دراستنا في دراسة حالة لشركة تريمكس، وطريقة عملها وكيفية تسييرها في عمليات التبادل التجاري الخارجي، واعتمدنا على منهجية مكنتنا من تحديد مواضيع التحليل وعلاجها.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تمت تأكد من صحتها من خلال هذا البحث، فوكيل العبور يقوم مقام المصدر او المستورد في جميع الإجراءات العمليات التجارة الخارجية، من شروطها المستندات الازمة وتبرز أهمية الوكيل العبور في النقل المركب جزء منه بحرا ويتم في أجزاء أخرى برا او جوا.

الفرضية الثانية: تم تأكيد هذا الفرضية من خلال البحث، لم ينظم المشرع الجزائري نشاط وكيل العبور كما مع بقية المتدخلين الامر الذي يحتم علينا الرجوع الى قواعد العامة من اجل تحديد مركزه القانوني وتكييف مهنته والتزاماته ومسؤوليته على ضوء احكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني، بالرغم من الفراغ التشريعي في التنظيم نشاط وكيل العبور تجدر الإشارة الا ان نشاط وكيل العبور موجود منذ الاستقلال.

الفرضية الثالثة: تم تأكيد هذا الفرضية من خلال البحث، بحيث يقوم الوكيل العبور بدور هام في تسهيل عمليات التجارة الخارجية، وذلك من خلال قيامة بإجراءات الجمركية، وتنظيم النقل والعمليات الشحن.

نتائج الدراسة:

ولقد توصلنا بصدد دراستنا بهذا الموضوع جملة من النتائج

- وكيل العبور وسيط مستقل يختلف نشاطه عن باقي المتداخل في عمليات التجارة الخارجية
- انعدام إمكانيات الخاصة بنشاط وكيل العبور في الجزائر، حيث جعل مهمته مقتصرة فقط بإجراءات الجمركية، امر الذي يترتب عليه اثار قانونية مهمة، تتمثل في خلط بينه وبين وكيل المعتمد لدى الجمارك.
- عند تنفيذ عقد وكالة العبور، يجب على وكيل العبور أداء مهامه والتزاماته ومسؤولياته وواجباته، حيث يتحمل خطئه الشخصي اتجاه موكله.
- يقوم وكيل العبور بدور أساسي بتطوير وتسهيل التجارة الخارجية حيث تتجاوز مهارته مفهوم الإدارة البسيطة لتجارة، بسبب اتقانه الجوانب اللوجستية والقانون الجمركي.

حيث لا يتوقف دورة كوكيل العبور فقط، بل يقوم في سيل توسيع دوره وزيادة عن مهامه يقوم بمهام أخرى تابعة لوظائف مختلفة، غير وظيفته أساسية، مثل وكيل بعموله لنقل ووكيل معتمد لدى جمارك فهو يملك أدوات مخصصة لمساعدته من اجل تحقيق مهامه.

التوصيات:

وبناء على ذلك، فان دور وكيل العبور في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر، فإننا نقوم بتقديم التوصيات التالية:

- ✓ يجب على المشرع الجزائري يحذو حذو المشرع التونسي ويقوم بمليء الفراغ القانون بوضع قانون خاص بوكيل العبور يحدد به مفهومه وتنظيم نشاطه، ومن خلال ادراجه ضمن قوانين أخرى.
- ✓ ضرورة وجود مناطق حره كما هو الحال بالسبة لدبي، الصين، اسبانيا(فالنسيا) والمغرب (طنجة) .....الخ، حتى يصبح لوكيل العبور في الجزائر أماكن مخصص لعبور البضائع ودراسة عمله، من جهة ومن جهة أخرى حتى يتمكن من استغلالها أحسن استغلال.
- ✓ لابد من اعتماد على وسائل تكنولوجيا وتطوير وسائل الاتصال في تسريع عمليات التبادل التجاري
- ✓ تخفيض الإجراءات ووثائق الجمركية التي سيتم تقديمها في عمليات تخليص الجمركي
- ✓ تقليل الوقت لدخول البضائع وتركها في الحدود.

افاق البحث:

ان موضوع دور المكاتب العبور في تسهيل التجارة الخارجية في جزائر يبقى مفتوحا لدراسات أخرى، يمكن ان تساهم في اثراءه وبذلك يمكن ان نقترح بعض الدارسات:

- دور مكاتب العبور في تطوير النقل والامداد الدولي.

- دور مكاتب العبور في تسهيل عمليات التصدير.
- أهمية مكاتب العبور في زيادة المبادلات التجارة الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. محمود محمد عبابنة , 2015 ,أحكام النقل (الاصدار الاول) عمان ، الاردن: دار للنشر والتوزيع صفحة 245 .
2. إيمان جميل ,2015 ,مقاولي الشحن(الوكلاء البحريون والمقاولون البحريون) الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة صفحة 58, 59, 64
3. ليلى إلدياز قماز ,2014، أحكام النقل الدولي متعدد الوسائط، الصفحات 120-121
4. محمد عبد الفتاح ترك ,2005، عقد النقل البحري، ص204 ،304.
5. محمد توفيق بطاح ،2017، الوكالة بالعمولة، ص 56
6. زين العابدين غيتري ,2017، مسؤولية إخلال الوكيل بالتزاماته في عقد البيع دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون رسالة دكتوراه في الشريعة والقانون، ص 274
7. محمد دمانة ,2011، دفع المسؤولية لنقل، ص 183
8. علي حسن. عقد الوكالة بالعمولة للنقل وفقا لقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 .2004 ص 160
9. بن براهيم محمد، الانظمة الجمركية الاقتصادية "المدرسة العليا للجمارك بوهران مكتب للتدريس والتوثيق "تكوين الاولي وتحسين مستوى 2018، ص82-83
10. حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2002,ص 13.
11. التجارة الخارجية .forgien trad , د. عطا لله علي الزبون , جامعة العلوم الاسلامية, عمان 2015 ,ص2,4,9.
12. شقري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان , 2015، ص 21-22

13. حليس عبد القادر، تطور اداء القطاع الجمركي واثاره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتورة علوم ف ع. ا، تخصص تجارة دولية 2016-2017

14. البنوك الشاملة وادارتها، عبد المطلب عبد المجيد، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الاولى 2000.

15. الاقتصاد النقدي، مجدي محمود شهاب، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية 2002

16. للجنة الاقتصادية ولاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) تسهيل التجارة بالإشارة الى دول عربية الأمم المتحدة 2005 ص 3-4

17. خالد عليان وعلي أحمد المشاقبة 2009، إدارة التخليص الجمركي، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر

18. أنطوان لقصاص .2006 دور الجمارك اللبنانية في تسهيل التجارة وخدمة الاقتصاد

19. ورشة تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة

20. محمد جاسم. 2013 التجارة الدولية. عمان – الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ص 192-193

21. بن براهيم محمد، الانظمة الجمركية الاقتصادية "المدرسة العليا للجمارك بوهران مكتب للتدريس والتوثيق "تكوين الاولي وتحسين مستوى 2018، ص82-83.

22. البنوك الشاملة وادارتها، عبد المطلب عبد المجيد، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الاولى 2000

23. البنوك الشاملة وادارتها، عبد المطلب عبد المجيد، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الاولى 2000.

24. الاقتصاد النقدي، مجدي محمود شهاب، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية 2002.

25. اللجنة الاقتصادية ولاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) تسهيل التجارة بالإشارة الى دول عربية الأمم المتحدة 2005

26. مدحت حافظ إبراهيم /شرح قانون التجارة البحرية الجديدة الطبعة الأولى دار كزيت القاهرة 1991 ص200

27. مصطفى كمال طه/ القانون البحري دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2000 ص225

28. فائز دنون جاسم مبادئ القانون البحري 2017، ص 188 ,189

علي حسن. عقد الوكالة بالعمولة للنقل وفقا لقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 .2004 ص 160 .29

ثانيا: المجلات والمقالات

30. بلال بوجمعة وعثمان، ملوك تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 , مجلة الحوار الفكري , العدد 11 ,جامعة ادرار , 30 ديسمبر 2016 , ص 152 .

31. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03 ص 242، ديسمبر 2020

32. بومعزة حليمة 2017. دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل دعم ومرافقة الدولة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد18. ص

33. مقالة منتدى رؤساء المؤسسات، الموقع الالكتروني https://www.fce.dz، اجراءات التخليص الجمركي 2015. (10/03/2023)، 10.00 h

ثالثا: المذكرات h

34. كحلوله يمينه وكيل عبور حلقة من حلقات النقل البحري مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2003،

35. نعيمة مكيد 2002. الوكيل المعتمد لدى الجزائر في القانون الجزائري. مذكرة ماجستير في الفرع العقود والمسؤولية. كلية الحقوق الجزائر جامعة بن عكنون صفحة64,71,72

36. أسماء موسى اسعد ابو سرور .2006. ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية بين القانون المصري والقانون المدني الاردني مذكرة ماجستير في القانون الخاص، نابلس فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، ص 63

37. عابد التيلوة، الجزائر تكافح من اجل سحب انضمامها الى منظمة التجارة العالمية 21/04/2008

38. هناء شريف، دور الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية ،2019-2020 ص25.

39. حمزة هشام كمال ابو ربيح، السبب الاجنبي وأثره على المسؤولية المدنية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص كلية 1الدراسات العليا، نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية2018 ص 55-59

رابعا: القوانين

40. القانون التونسي، 32-95 ,14 افريل 1995 يتعلق بوكلاء العبور الرائد الرسمي لجمهورية التونسية 31 صادر بتأريخ 18 افريل 1995

41. المادة 36 من القانون التجاري الجزائري

42. المادة 738 من القانون البحري الجزائري

43. المادة 138 من القانون رقم 98 -06 المتعلق بطيران المدني

44. 1 المادة 802 من القانون البحري الجزائري

45. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288

46. المادة 2 من المرسوم رقم 197 -99 الصادر في 1999/08/17 الذي يحدد شروط ممارسة مهنة الوكيل المعتمد لدى الجمارك

47. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 والمتعلق بالوكيل المعتمد لدى الجمارك

48. المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288

49. المادة 80 من المرسوم التنفيذي رقم 10-98 والمتعلق بالوكيل المعتمد لدى الجمارك

50. المادة 112 من قانون الجمارك

51. المادة 308 من قانون المدني الجزائر

52. المادة 125 و127 من قانون الجمارك.

53. القانون الاساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة تريمكس رقم :2022/445 بتاريخ 2022/05/12.

خامسا: المراجع باللغة الاجنبية

54. René Rondière. Traite général de droit T-3 Dalloz 1970p116

55. Martine Remond Guillould, droit maritime édition Pedonne Paris 1988 p327

56. Laziz Bouzid. Letrensitaire conception actuelle et reabite Algérienne. Mémoire de fin d'étude graduation spécialisée lnstitut supérieur maritime de bousmail. 1996 p6

57. Fiata Diploma. 2018, p.01(air cargo transport)

58. Position Paper, 2005 ,March. P.01 (the voice of freight forwaders and customs agent in Europe. Brusseles.)

59. Haddoum. K, 1997, p.301-302(L'espace portuiare algérine: problémes et perspectives .thés de doctorat en droit privé . faculté de droit et science politique ,France :L'université Nantes

60. Delebecque.2016.p.01 la faute inexcusable en droit maritime commerciale. Gazette de la chambre (39), p. 01.

61. SWEPRO, NATIONAL BORAD OF TRADE FACTITATION –IMPACT AND POTENTIAL GAINS , SWEDEN,2002
62. World Bank, Development, Trade and the WTO , A Hand Book, Washington ,2002
63. Organization for Economic Cooperation and Develoment Border Procedures,2003
64. Gestion de la Mondialisation Commission Economique et Social pour L'Asia et la pacifique. (2003). : Quelques Questions Intersectorielles Facilitation du Commerce et des Transports. Nations Unies.

سادسا: مواقع انترنت

65. Madeleine, N.-t. (2014, novembre 03). Récupéré sur www.international-pratique.com(24/12/2022),12.30h
66. unctad.org: https://unctad.org/ar/docs/sdtetlb20052_ar.pdf(15/01/2023),15.45h
67. https://www.medafco.org(19/01/2023),19.00h
68. Https: //www. Algerieactualité.dz(06/02/2023),22.00h
69. http://www.trimex-dz.com/index.php/le-trensit (04/04/2023)، 11.00h
70. http//www.douane.gov.dz, (20/01/2023),17.00h الموقع الالكتروني لمنطقة العربية لتجارة الحرة:

الملاحق

ملحق رقم 01: الموقع الرسمي لشركة تريمكس وفروعها

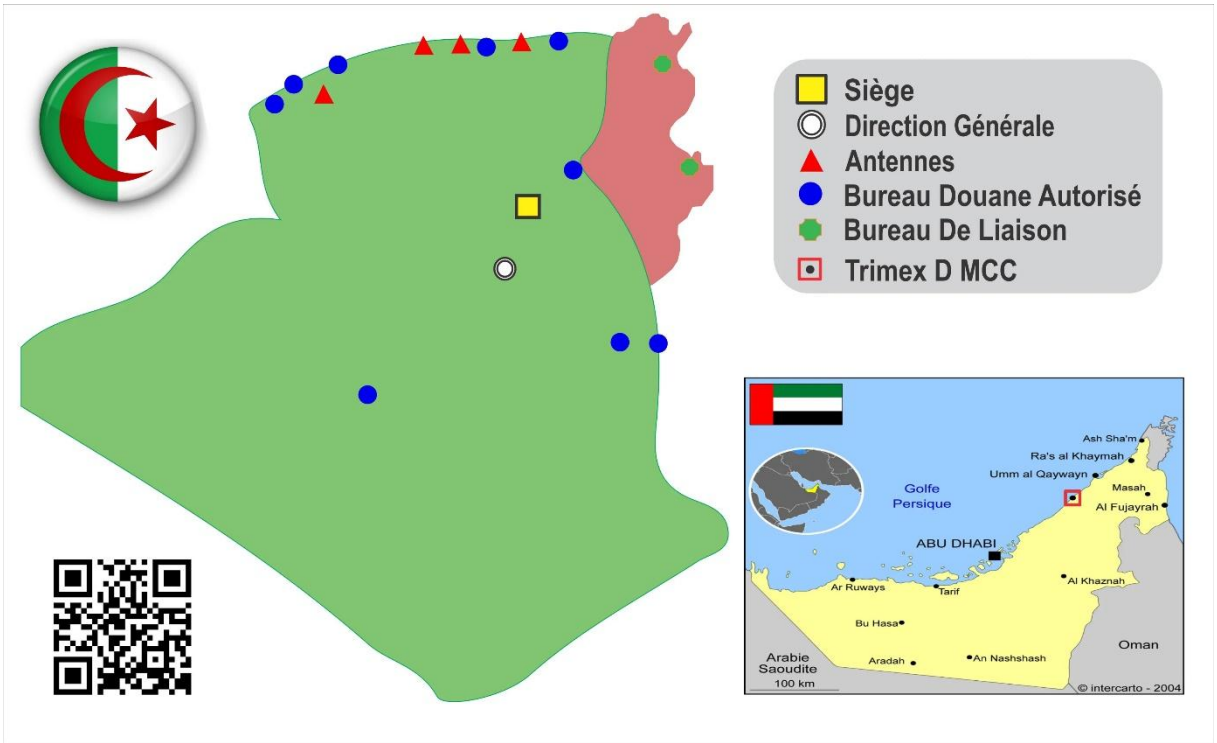

ملحق رقم 02 : السجل التجاري لشركة تريمكس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C

مستخرج من السجل التجاري
شخص طبيعي
قيد رئيسي

تاريخ القيد : 27/08/2007 (تعديل)
2712454 198
رقم التسجيل : .....

مستخرجات من القانون رقم 08.04 المؤرخ في 14 غشت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية

الجـــرائـــم والعـــقـــوبـــات

طبقا لأحكام المواد 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40 و41 من القانون المذكور أعلاه يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 5.000 إلى 5.000.000 دج و/أو الحبس تتراوح مدته ما بين 6 أشهر وسنة على كل من:

- يمارس نشاط تجاري قار أو غير قار دون التسجيل في السجل التجاري؛
- يدلي بتصريحات غير صحيحة أو يدلي بمعلومات غير كاملة بهدف التسجيل بالسجل التجاري؛
- يمارس نشاط تجاري قار دون حيازة محل تجاري؛
- يمارس نشاط أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون تقديم الرخصة أو الإعتماد المطلوبين؛
- يمارس تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري؛
- لم يشهر البيانات القانونية المنصوص عليها في المواد 11، 12، 14 و15 من القانون المذكور أعلاه؛
- يقلد أو يزور مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به؛
- لم يعدل بيانات مستخرج السجل التجاري في الأجال القانونية؛
- يمنح وكالة لممارسة نشاط تجاري بإسم صاحب السجل التجاري بإستثناء الزوج، الأصول والفروع من الدرجة الأولى.

إمضاء التاجر

تاريخ، ختم وإمضاء مأمور الفرع المحلي
للمركز الوطني للسجل التجاري
مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري ولاية الوادي
مصباحي مسعود

رقم التسلسل 1346925 27 أوت 2007

قطاع النشاط	خدمات .....
رمز النشاط	نص النشاط
604617	وكيل معتمد لدى الجمارك ********** **********

اللقب : مذيب
الإسم : المولدي
تاريخ و مكان الإزدياد : 00/00/1950 الوادي
الجنسية : جزائرية
عنوان السكن : تكسبت الوادي

التسمية التجارية أو اللافتة المستعملة : .....

عنوان المحل الرئيسي : حي المنظر الجميل الوادي

ولاية : الوادي
تبعية المحل التجاري : بلدية الوادي
تبعية القاعدة التجارية : مذيب المولدي
تاريخ بداية النشاط : 03/01/1989
عدد المحلات الثانوية : .....

حالة التاجر الأجنبي

رقم بطاقة التاجر الأجنبي : .....
صالحة من : ..... إلى : .....
ولاية : .....

Nom et prénom du commerçant :
MEDDEB MOULDI

ملحق رقم 03 نسخة من التصريح المفصل خاص بملف المعني

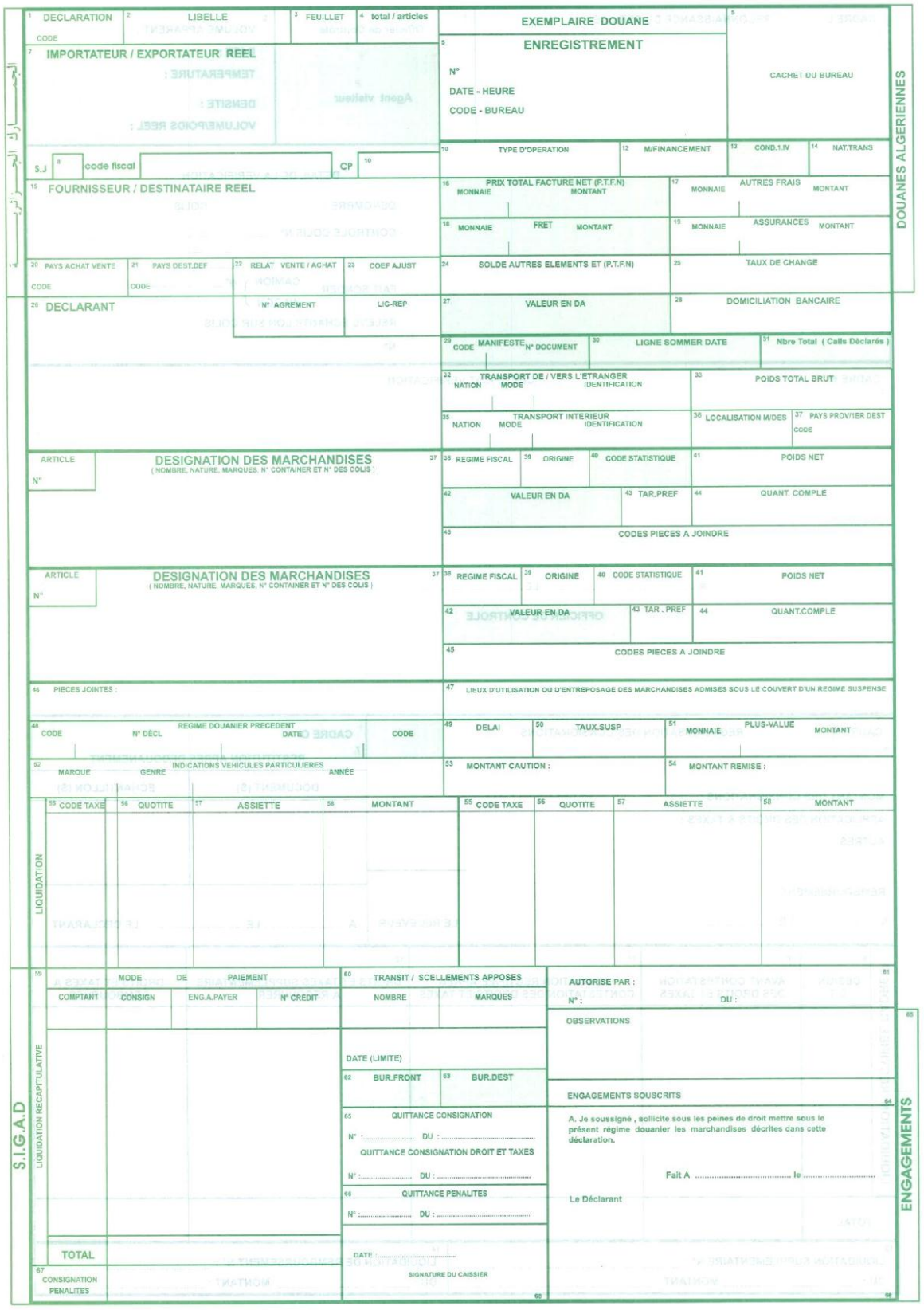

CADRE L RECONNAISSANCE DU SERVICE

1 Officier de Contrôle

Agent visiteur

2 VOLUME APPARENT :
DATE :
TEMPERATURE :
DENSITE :
VOLUME/POIDS REEL :

3

DETAIL DE LA VERIFICATION

- DENOMBRE : COLIS
- CONTROLE COLIS N° _____
- FAIT SONDER : CAMION / WAGON N° _____
- RELEVE ECHANTILLON SUR COLIS N°

CADRE M CERTIFICAT VERIFICATION

4

A ..... LE .....

OFFICIER DE CONTROLE

CADRE N REGULARISATION DES CONSIGNATIONS

6

MONTANT DES CONSIGNATIONS :
APPLICATION DES DROITS & TAXES :
AUTRES :

REMBOURSEMENT :

A ..... LE ..... LE RECEVEUR

CADRE O

7 RESTITUTION APRES DEDOUANEMENT

DOCUMENT (S)	ECHANTILLON (S)

A ..... LE ..... LE DECLARANT

LIQUIDATION RECTIFIEE CADRE P

9 DESIGN. D.T	10 AVANT CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	11 LIQUIDATION RECTIFIEE APRES CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	12 DROITS ET TAXES SUPPLEMENTAIRE A RECOUVRER	DROITS ET TAXES A REMBOURSES
TOTAL				

13 LIQUIDATION SUPPLEMENTAIRE N° : .....
DU : ..... MONTANT : .....

14 LIQUIDATION DE REMBOURSEMENT N° : .....
DU : ..... MONTANT : .....

ملحق رقم (04)نسخة من التصريح المفصل خاص بإدارة الجمارك

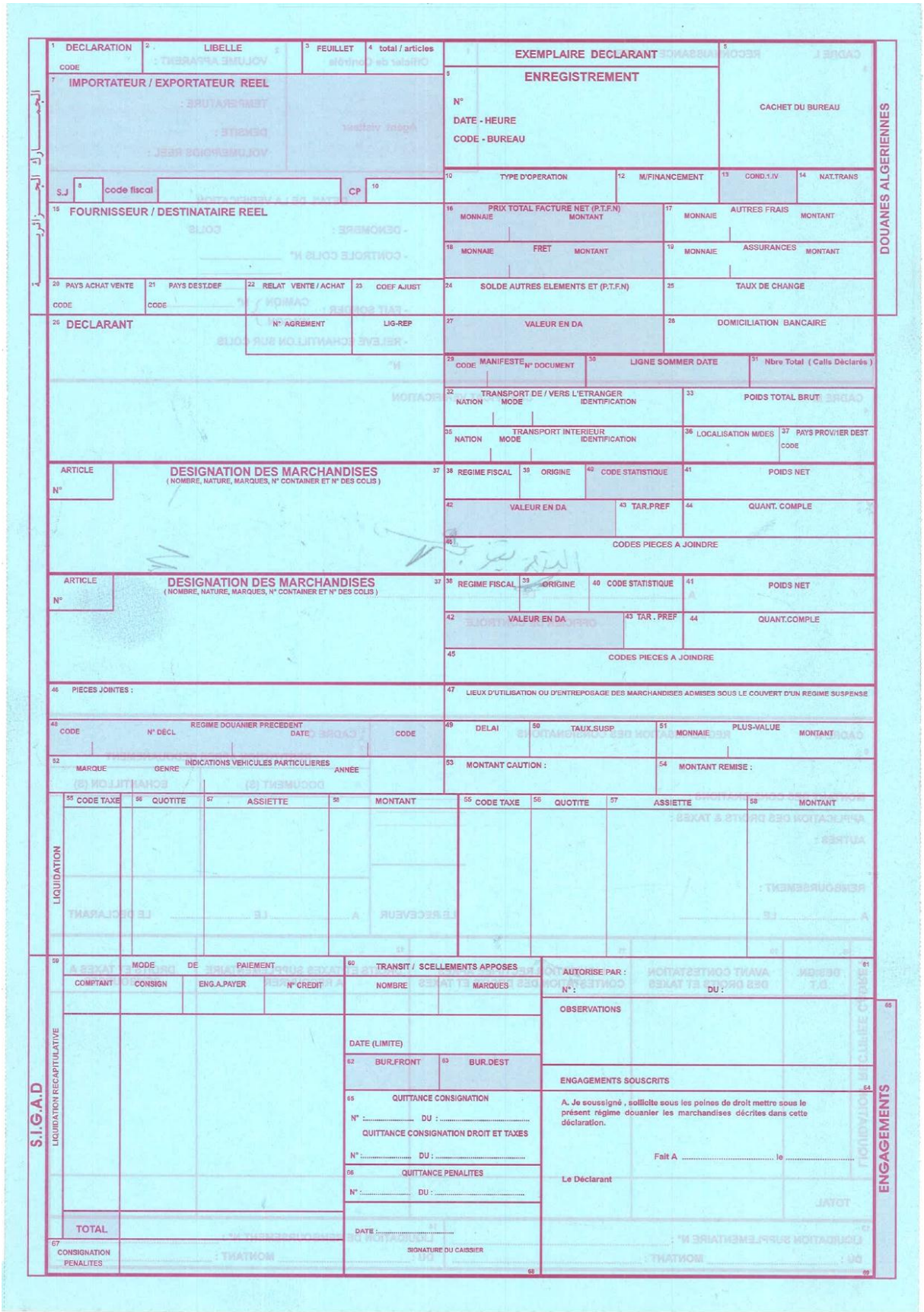

CADRE L RECONNAISSANCE DU SERVICE

1 Officier de Contrôle

Agent visiteur

2 VOLUME APPARENT :

DATE :

TEMPERATURE :

DENSITE :

VOLUME/POIDS REEL :

DETAIL DE LA VERIFICATION

- DENOMBRE : COLIS
- CONTROLE COLIS N° _____
- FAIT SONDER : CAMION / WAGON } N° _____
- RELEVE ECHANTILLON SUR COLIS N°

CADRE M CERTIFICAT VERIFICATION

4

A ..... LE .....

OFFICIER DE CONTROLE

CADRE N REGULARISATION DES CONSIGNATIONS

6

MONTANT DES CONSIGNATIONS :

APPLICATION DES DROITS & TAXES :

AUTRES :

REMBOURSEMENT :

A ..... LE .....

LE RECEVEUR

CADRE O

7 RESTITUTION APRES DEDOUANEMENT

DOCUMENT (S)	ECHANTILLON (S)

A ..... LE ..... LE DECLARANT

LIQUIDATION RECTIFIEE CADRE P

9 DESIGN. D.T	10 AVANT CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	11 LIQUIDATION RECTIFIEE APRES CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	12 DROITS ET TAXES SUPPLEMENTAIRE A RECOUVRER	DROITS ET TAXES A REMBOURSES
TOTAL				

13 LIQUIDATION SUPPLEMENTAIRE N° : .....

DU : ..... MONTANT : .....

14 LIQUIDATION DE REMBOURSEMENT N° : .....

DU : ..... MONTANT : .....

ملحق رقم (05)نسخة من التصريح المفصل خاص بملف بالبنك

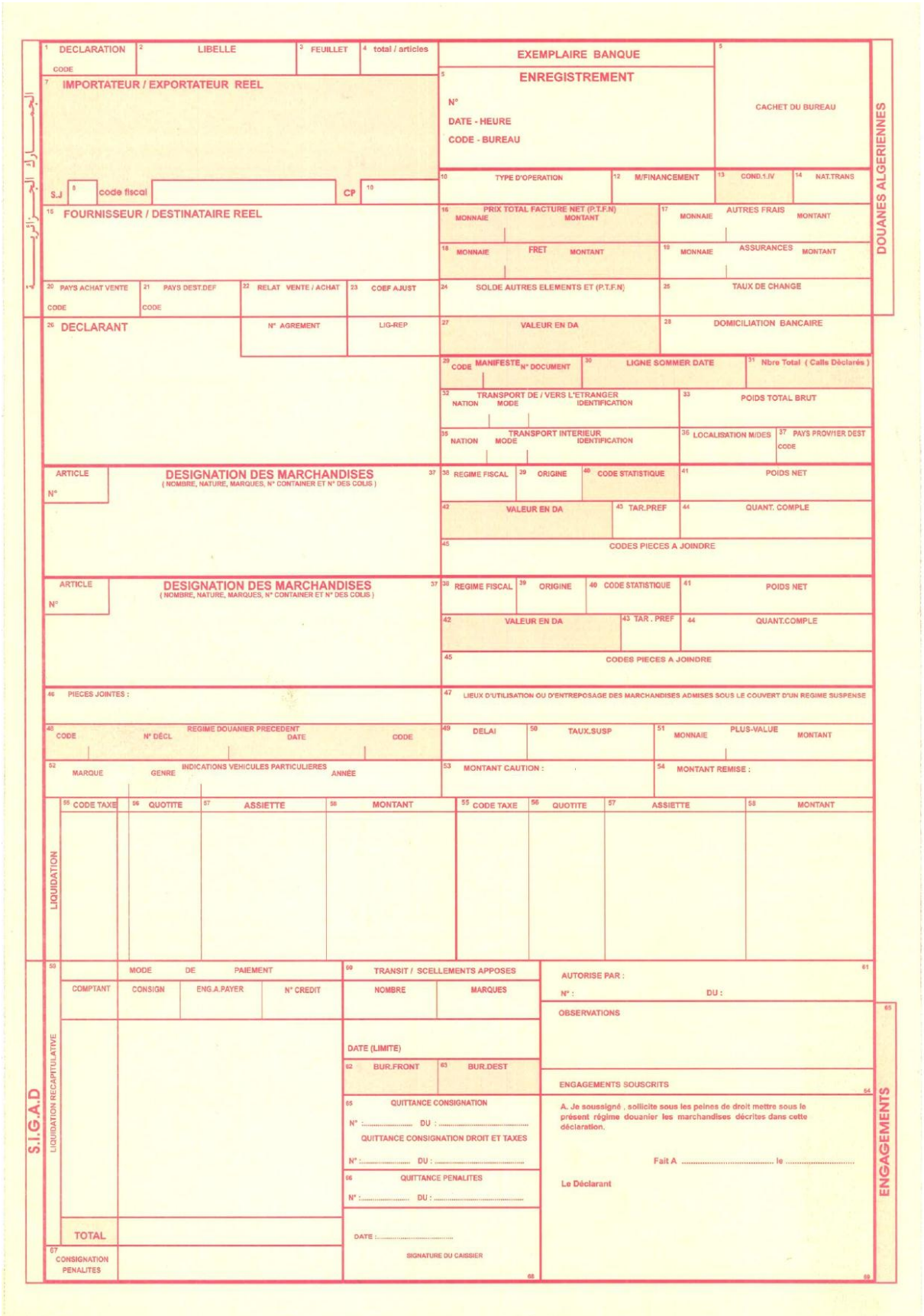

ملحق رقم (06) نسخة من التصريح المفصل خاص الإحصاء

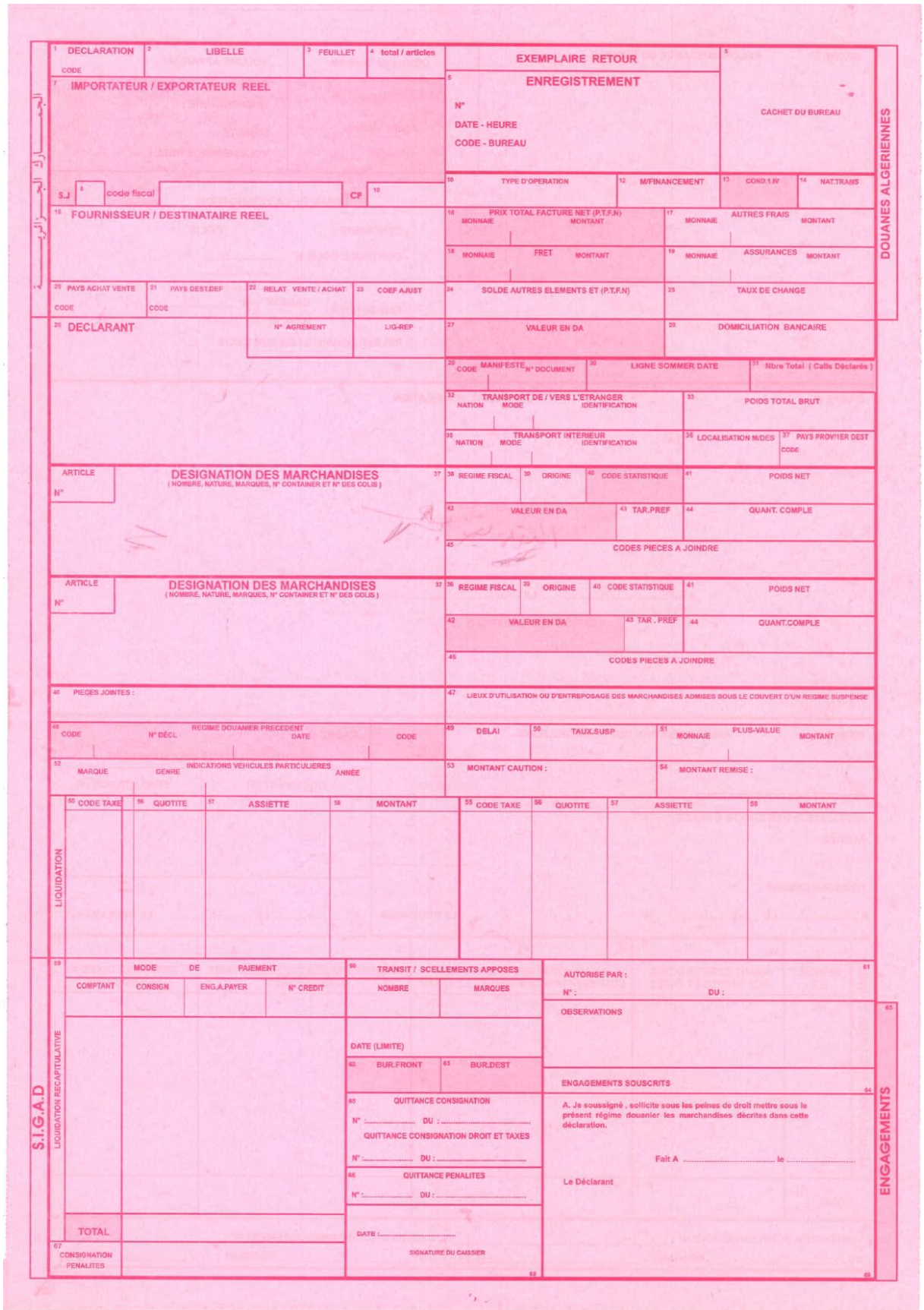

CADRE L RECONNAISSANCE DU SERVICE

1 Officier de Contrôle

Agent visiteur

2 VOLUME APPARENT :
DATE :
TEMPERATURE :
DENSITE :
VOLUME/POIDS REEL :

DETAIL DE LA VERIFICATION

- DENOMBRE : COLIS
- CONTROLE COLIS N° _____
- FAIT SONDER : CAMION / WAGON N° _____
- RELEVE ECHANTILLON SUR COLIS N°

CADRE M CERTIFICAT VERIFICATION

A ..... LE .....

OFFICIER DE CONTROLE

CADRE N REGULARISATION DES CONSIGNATIONS

MONTANT DES CONSIGNATIONS :
APPLICATION DES DROITS & TAXES :
AUTRES :
REMBOURSEMENT :

A ..... LE ..... LE RECEVEUR

CADRE O
RESTITUTION APRES DEDOUANEMENT

DOCUMENT (S)	ECHANTILLON (S)

A ..... LE ..... LE DECLARANT

LIQUIDATION RECTIFIEE CADRE P

9 DESIGN. D.T	10 AVANT CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	11 LIQUIDATION RECTIFIEE APRES CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	12 DROITS ET TAXES SUPPLEMENTAIRE A RECOUVRER	DROITS ET TAXES A REMBOURSES
TOTAL				

13 LIQUIDATION SUPPLEMENTAIRE N° : .....
DU : ..... MONTANT : .....

14 LIQUIDATION DE REMBOURSEMENT N° : .....
DU : ..... MONTANT : .....

ملحق رقم (07) NIF الرقم التعريف الجبائي

ملحق رقم (08) فاتورة نهائية

شركة صناعة المسحوق الحجري

SOCIETE DE FABRICATION DE POUDRE

Sofap

INVOICE NUMBER

FV-002-2303687

DATE

27/04/2023

CUSTOMER:

EURL AVA Algérie
Zone d'Activité n°02
Hassi Messaoud BP561 Algeria
Office +213 (0) 29 780005
NIF 099830012229913

DESCRIPTION OF GOODS	UNIT	QTE	PRIX U.H.T	TOTAL HT
BARITE 4.10 - BB OF 1.5 MT	MT	420	159,00	66 780,00
FREIGHT COST	MT	420	16	6 720,00
TOTAL AMOUNT CPT HM				73 500,00
Say : SEVENTY THREE THOUSAND FIVE HUNDRED US DOLLARS ONLY.				

* **Currency:** USD
* **Origin :** TUNISIA
* **PROVENANCE :** SFAX -TUNISIA
* **Delivery terms:** CPT- HASSI MESSOUD
* **Transportation:** By truck ***Output office:** TALEB ELARBI
* **Payment terms:** FREE TRANSFER 30 DAYS FROM DELIVERY DATE
* **Net weight:** 420, 000 MTS *** Gross weight:** 420, 840 MTS
* **Number of package:** 280 Big Bag of 1500 KG
* **BANQUE: BIAT AGENCE SFAX POUDRIERE**
  IBAN N° TN 5908704000451000005139
  SWIFT CODE : BIATTNTTSFX

2023 210 ra158 USD
07/05/2023

SOFAP Rte de Gabès Km 4,5 - SFAX

Usine Sfax: Route de Gabès km 4,5 - BP:69 - 3052 Sfax (TUNISIE)
Tél.: (L.G.) 00 216 74 453 983 - Fax: 00 216 74 453 397
Usine Gabès: Route El Hamma km 11 Gabès
Tél.: 00 216 75 352 160 - Fax: 00 216 75 352 544
E-mail : contact@sofap.com.tn - Site Web : www.sofap.com.tn
R.C.: B 111921997 - Ident. Fiscale : 017773 C/A/M/000 - C.D.: N° 220800M
RIB : 087040004510 00005139 - BIAT Agence Poudrière

ملحق رقم (09) نسخة من السجل التجاري لأحد الشركات المستوردة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
معدل
شخص معنوي

رقم السجل: 98 ب 0122299-00/30
تاريخ التسجيل في السجل التجاري: 2019/04/11

المتضمنات التي يتعرض لها الخاضع للقيد في حالة عدم التعديل أحكام القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أغشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

طبقا لأحكام المواد 31، 31 مكرر، 32 مكرر، 33، 34، 35، 35 مكرر، 36، 37، 38، 39، 40، 41 و 41 مكرر من القانون المذكور أعلاه يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 500.000 دج و/ أو الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) كل من:

- يمارس نشاطا تجاريا أو غير تجاري مقننا دون التسجيل في السجل التجاري؛
- يمارس نشاطا تجاريا مسجل تجاري منتهي الصلاحية؛
- يدلي بتصريحات غير صحيحة أو يملي بمعلومات غير كاملة بهدف التسجيل في السجل التجاري؛
- يمارس نشاطا تجاريا مقننا دون حيازة على تجاري؛
- يمارس نشاطا أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون أن يخضع أو الاعتماد المطلوبين؛
- يمارس تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري؛
- لم يشهر البيانات القانونية المنصوص عليها في المواد 11، 12 و15 من القانون المذكور أعلاه.
- يقلد أو يزور مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به؛
- لم يعدل بيانات مستخرج السجل التجاري؛
- يتنح وكالة لممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري باستثناء الزوج، الأصول والفروع من الدرجة الأولى؛
- لم يحترم الالتزام بالمداومة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه.

ملاحظة:

لا يمنح السجل في السجل التجاري الغير من الالتزامات التي تقع على عاتقه خلال ممارسة أنشطته، لا سيما عندما تكون هذه النشاطات مرضع تنظيم خاص.

المضاء الخاضع للتسجيل أو ممثله الشرعي

رئيس المركز الجهوي للسجل التجاري
الوطني للسجل التجاري
للمركز الوطني للسجل التجاري

التاريخ: 11 أفريل 2019
الرقم التسلسلي: 700128915

ملحق رقم (10) العقد بين شركة سوناطراك وشركة تريمكس لإتمام عملية الجمركة

سوناطراك
sonatrach
Exploration – Production
Division Forage
Direction des Opérations

N°1153 /SH/EP/FOR/OPR/22 Hassi Messaoud, le 12 AOUT 2022

ATTESTATION DE CONTRAT

Nous soussignés, SONATRACH, Division Forage, Direction des Opérations de Hassi Messaoud, représentée par Monsieur DRIOUECHE Halim, Directeur des Opérations, Responsable Intérimaire, attestons par la présente, que la compagnie Eurl AVA Algérie, est lié à la Division Forage par le contrat N° 11/SH-EP-FOR-OPR/2022 signé le 01/08/2022, relatif aux prestations de services de fluides de forage, de complétion, de workover [Total Fluids Management] pour une durée de 03 ans avec date de prise d'effet le 08/08/2022.

Les lieux d'exécution dudit contrat couvrent l'ensemble des champs pétrolifères sur toute l'étendue du territoire national.

En foi de quoi, la présente attestation est délivrée, à la demande de la société Eurl AVA Algérie, pour servir et faire valoir ce que de droit auprès des administrations Algériennes.

P/Le Directeur Des Opérations,
Le responsable intérimaire

ACTIVITÉ E - P
DIRECTION DES OPÉRATIONS
sonatrach
DIRECTION
DIVISION FORAGE

H. DRIOUECHE

Direction des Opérations, Division Forage, Activité Exploration-Production, SONATRACH
BP 361 - Hassi Messaoud - Algérie.
Tél. : 029.74.24.24 – 029.74.24.44 Postes 5001 & 5002 – Fax : 029.74.24.02

نسخة من التصريح المفصل مصادق عليه من الجمارك لأحد الشركات ملحق رقم (11)

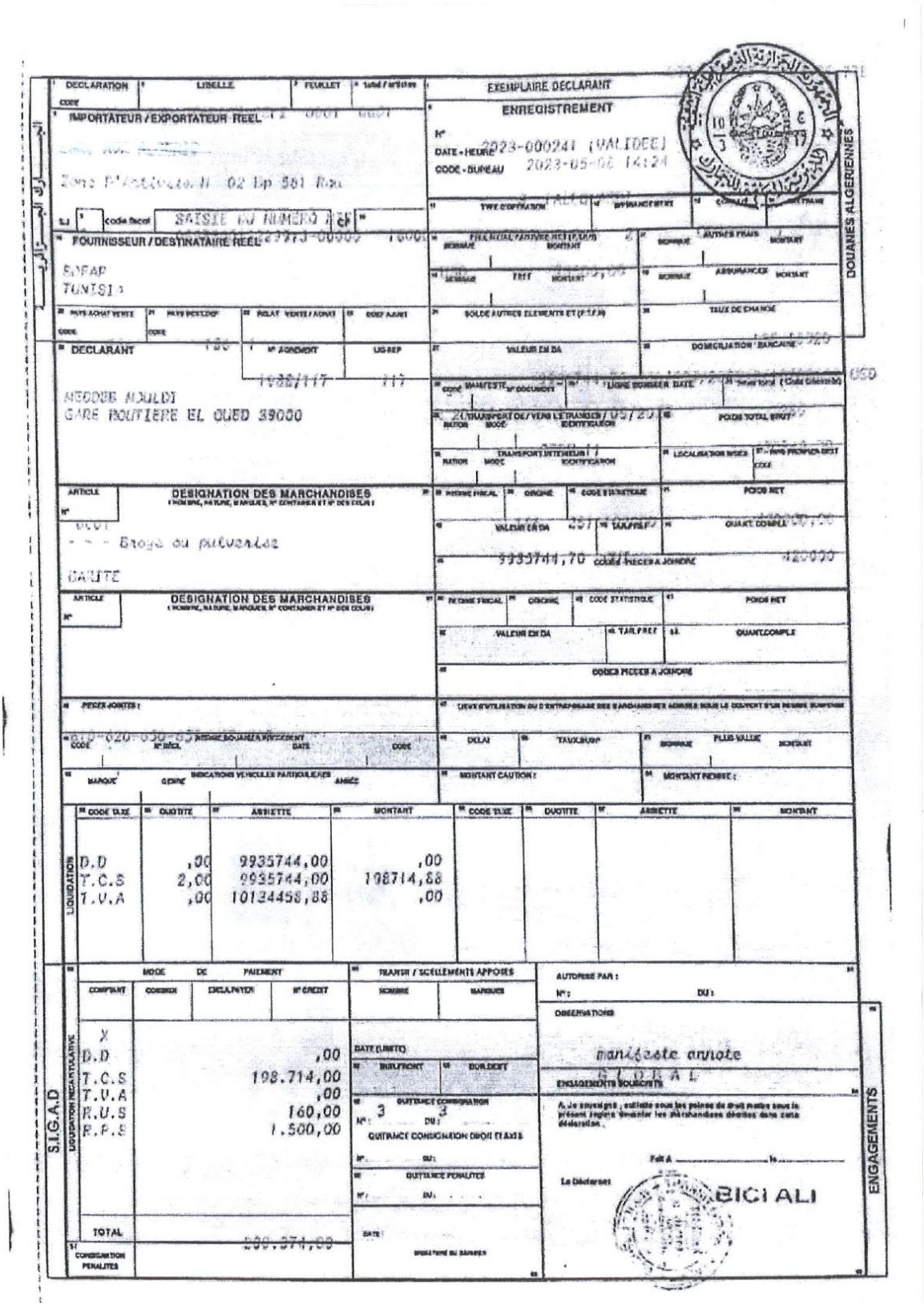

DECLARATION
LIBELLE
FEUILLET
EXEMPLAIRE DECLARANT
ENREGISTREMENT
IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL
DATE - HEURE 2023-000241 (VALIDEE)
CODE - BUREAU 2023-05-02 14:24
DOUANES ALGERIENNES
FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL
SNFAP
TUNISIE
DECLARANT
MEDDOUR MOULDI
GARE ROUTIERE EL OUED 39000
DESIGNATION DES MARCHANDISES
Broye au patvanlac
CAUTE
9935744,70
DESIGNATION DES MARCHANDISES
LIQUIDATION

CODE TAXE	QUOTITE	ASSIETTE	MONTANT
D.D	,00	9935744,00	,00
T.C.S	2,00	9935744,00	198714,88
T.V.A	,00	10134458,88	,00

MODE DE PAIEMENT
TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES
AUTORISE PAR :
OBSERVATIONS
manifeste annote
ENGAGEMENTS SOUSCRITS
S.I.G.A.D
LIQUIDATION RECAPITULATIVE

X	
D.D	,00
T.C.S	198.714,00
T.V.A	,00
R.U.S	160,00
R.P.S	1.500,00
TOTAL	200.374,00

QUITTANCE CONSIGNATION
QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES
QUITTANCE PENALITES
DATE
CONSIGNATION PENALITES
ENGAGEMENTS
BICI ALI

ملحق رقم 15

ANNEXE

Mandat des déclarants qui accomplissent les formalités des douanes pour compte
[x] Pour opérations multiples (1)

[ ] Pour opérations occasionnelle (1)

I-cadre réservé au mandant

Le soussigné (e).....EURL AVA ALGERIE ....(2)
N.I.F .....098330012229913.....
R.C.....98B012229913 du 29/08/2004..... .....(3)
Représenté (e) par... PAOLO PIERGIOVANNI.....(4)
Fils (fille) de.....ALFREDO..... .....et de.....ELISA GRAMACCIONI.....
Né (é) le.....25/02/1964..... à.....ITALIE.....
Agissant en qualité de représentant légal de l'établissement

A-DONNE POUVOIR AU MANDATAIRE DESIGN AU CADRE II

1. [x] de me représenter auprès de l'administration des douanes, d'accomplir toute formalité de douane et de signer (1)
   - [x] Toutes déclarations et documents d'accompagnement, sous tous régime douanier (1)
   - [ ] Tous actes de nature contentieuse (procès-verbal, transaction douanière. Soumission contentieuse et Reconnaissance d'infraction) (1)
2. [ ] D'utiliser mon crédit d'enlèvement (1)
3. [x] D'enlever les marchandises (1)

B –M'ENGAGEA FOURNIR AU MANDATAIRE TOUS LES DOCUMENTS REGLEMENTAIRES AUTHENTIQUES ET DONNEES EXACTES NECESSAIRES A L'EXERCICE DU MANDAT

II –CADRE RESERVE AU MANDATAIRE

Je soussigné (é) mandataire indiqué (é)ci-dessous
Numéros d'agrément...117/88 D-230.....N.I.F 150390110720450.....
Nom et prénom ou raison sociale.....
Représenté (é)par...MEDDEB MOULDI.....
Agissant en qualité légal de l'établissement.....
Accepte le présent mandat dans ses éléments sus –indiqués

Fait à ..... HASSI MESSAOUD.....le..... 10/01/2023.....

Le MANDANT

Gérant
P. PIERGIOVANNI

LE MANDATAIRE

IMPORT EXPORT
Agrément
N° 117/88D230
MEDDEB MOULDI

Renvois
(1) Cocher la ou les casse (e) correspondante (s) et biffer les autres
(2) Raison sociale pour la personne morale et nom et prénom pour la Personne phtisique
(3) Le cas échéant. Tous autres documents en tenant lieu
(4) Nom et prénom